واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها

The Current State of Turkish Foreign Policy toward European union and its Future

إعداد

حيدر جاسم محمد محمود

الرقم الجامعي: 401210089

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي 2013 – 2014م

التفويض

أنا حيدر جاسم محمد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : حيدر جاسم محمد

التاريخ: ٢١/٥/٢٠١٤

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي ومستقبلها).

وأجيزت بتاريخ: 15 / 5/ 2014

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	التوقيع
1- أ.د. عبد القادر محمد فهمي الطائي	مشرفا ورئيساً	.....
2- أ.د. محمد احمد المصالحة	ممتحناً خارجياً	.....
3- أ.د. محمد القطاطشة	ممتحناً داخلياً	.....

الشكر والتقدير

الحمد لله كثيراً خالداً مع خلوده، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله على انجاز هذه الرسالة، وأصلي وأسلم على أشرف الخلق وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) "من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع لكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

ولا أجد إلا الدعاء لكل من ساهم في علمه ووقته ورغبته الصادقة ونصيحته المخلصة على إتمام هذه الرسالة.

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى من شملني بعلمه وفكره وتشجيعه وعطائه وسعة صدره ولم يبخل علي بوقته وإرشاداته وتوجيهاته المثمرة، إلى من تبنى هذه الرسالة منذ إن كان فكرة فكان كالأب والأخ قبل أن يكون مشرفاً إلى:

سعادة الأستاذ الدكتور: عبد القادر محمد فهمي الطائي

" أسأل الله العظيم ان يجزيه عني خير الجزاء وإن يبارك له في عمله وأسرته وعمره"

كما أتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعت من وقتهم الثمين الشيء الكثير لقراءة الرسالة ومناقشتهم الحكيمة التي آثرت الدراسة...وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط أقدم الشكر الجزيل لما قدموه من مساعدة وتقديم النصح والإرشاد.

وأخيرا هذا عملي وجهدي أرجو به وجه الله فإن أحسنت فالفضل لله أولا وأخيراً ثم لأساتذتي من بعده، وإن كان ثمة نقص فإنه مني ولي عذري وحسبي أنني قد اجتهدت " ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا" وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

حيدر جاسم محمد

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
(جل جلالك)

إلى هويتي و مكان انتسابي وانتمائي، إلى الذي أفرح لفرحه وأحزن لحزنه،إلى أبي الذي عشت في كنفه، إلى أمي التي ترعاني، إلى تاج راسي وعزتي إلى وطني
(العراق)
فليحفظك الله وليحفظ شعبك

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..
(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
(والدتي الغالية)

إلى القلوب التي ترقبت نجاحي بكل صبر .. إلى من تسر العين بلقياهم .. إلى رياحين حياتي .. ينابيع الصبر والتفاؤل أدامهم الله قرةً لعيني
(أخواني واخواتي)

إلى أخي ورفيق دربي، هذه الحياة بدونك لاشيء، معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء اخي الغالي
(أحمد سليم عبد الله)

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الاهداء.....	هـ
قائمة المحتويات.....	و
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الانجليزية	ك
الفصل الاول **المقدمة العامة للدراسة**	1
تمهيد.....	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3
أهمية الدراسة.....	4
أهداف الدراسة.....	4
فرضية الدراسة.....	5
حدود الدراسة.....	5
محددات الدراسة.....	5
مصطلحات الدراسة.....	6
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	8
الاطار النظري.....	8
الدراسات السابقة.....	12

الموضوع	رقم الصفحة
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.....	20
منهجية الدراسة.....	21
الفصل الثاني	22
المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي	
المبحث الاول : مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها الجديدة ...	23
المبحث الثاني : منظومة القيم الفكرية والثقافية والتاريخية.....	36
المبحث الثالث : اثر المتغير الجيوسياسي لتركيا حيال الاتحاد الاوروبي.....	46
المبحث الرابع : اثر المتغير السياسي الامني.....	53
المبحث الخامس : اثر العامل الاقتصادي لتركيا حيال الاتحاد الاوروبي.....	60
الفصل الثالث	70
الموقف الاوروبي–الامريكي من مسألة المفاوضات التركية–الاوروبية	
المبحث الاول : المفاوضات التركية الاوروبية وموقف حزب العدالة والتنمية....	71
المبحث الثاني : الموقف الاوروبي من مسألة الانضمام.....	80
المبحث الثالث : الموقف الامريكي من مسألة الانضمام.....	90
الفصل الرابع	98
السيناريوهات المستقبلية لمسيرة المفاوضات التركية – الاوروبية	
المبحث الاول : سيناريو انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.....	99
المبحث الثاني : سيناريو استمرار بقاء المفاوضات على ما هو عليه.....	105
المبحث الثالث : سيناريو فشل المفاوضات بعدم انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي	109

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس **الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات**	114
الخاتمة.....	114
الاستنتاجات.....	117
التوصيات.....	120
المراجع.....	122
الملاحق.....	133

ملخص باللغة العربية

واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها

إعداد الطالب: حيدر جاسم محمد

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر محمد فهمي الطائي

بات موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية، إذ أخذت تركيا تتبع سياسة خارجية ديناميكية في منطقتها التي تشهد تغيرات عالمية كثيفة وتسعى لتقديمها في مجرى إيجابي، ومن خلال تتبع مسار السياسة الخارجية التركية، فإن هناك تغَيراً جوهريا عن ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، الذي أريد لها أن تكون سدا منيعا تجاه التوسع السوفيتي السابق، أما بعد انهياره عام (1991)، انفتحت أمام تركيا، عوالم جديدة، من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مروراً بالشرق الأوسط، وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة لاسيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان، خاصة وأنها اعتمدت في علاقتها مع الدول العربية محوراً تعاونياً، بعد أن كانت تخيم عليها أجواء التحسس.

تكمن أهمية الدراسة من أنها تعتبر واحدة من الدراسات التي تتناول موضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وما يثيره ذلك من إشكاليات حول طبيعة وحقيقة السياسة الخارجية التركية لإنجاز هذا الهدف، ولقد لفت انتباه الباحث، من خلال مراجعته ودراسته، لما كتب عن هذا الموضوع، إن هناك نوع من عدم الكفاية في الوقوف على العديد من الأسباب التي حالت دون انضمام تركيا لدول الاتحاد الاوروبي سواء المتعلق منها بقصور السياسة التركية، أو بالتعمد المقصود من قبل الجانب الأوروبي.

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الوقوف على حقيقة المعوقات التي تعرقل انضمام تركيا إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة في سياستها الخارجية والتي تحول دون تحقيق مسعاها صوب هذا الإنجاز، كذلك، المشكلات التي تقف عائقاً أمام دول الاتحاد الأوروبي في قبول انضمام تركيا إليها، فضلاً عن إشكالية الموقف الأمريكي من جهة انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

تتمحور فرضية الدراسة حول سياسات دول الاتحاد الأوروبي حيال تركيا، بنيت على أفكار ونوايا مسبقة تحمل معانٍ ومقاصد غرضية، وبالتالي فإن هذه السياسات سوف لن تشفع لتركيا لأن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما دفع بتركيا إلى البحث عن ساحات أخرى تتحرك فيها دون ان تغفل الساحة الأوروبية عن دورها الدولي والإقليمي من خلال علاقات مبنية على المصالح المشتركة لتعزز من ثقلها دولياً وإقليمياً.

وفي ضوء ما تقدم، ولغايات تقتضيها ضرورة البحث العلمي، اعتمدت الدراسة على عدة مناهج تحليلية، للتأكد من صحة الافتراض الذي انطلقت منه، كالمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي النظمي، ومنهج اتخاذ القرار، كما انتهت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها، أنه ينبغي على تركيا تحسين علاقاتها مع جميع دول أعضاء الاتحاد الاوروبي، لتحصل على موافقة بالإجماع بالانضمام لهم، أما من جهة أخرى، فيجب على تركيا بأن تعي أن مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي هي مسألة غير محسومة بالنجاح في النهاية، وأيضا غير واضحة المعالم في المستقبل القريب أو المتوسط، لذا يجب عليها أن تحافظ على تعزيز دورها الدولي والإقليمي.

Abstract

The Status of the Turkish Foreign Policy towards the European Union and its Future

Prepared by: Hayder Jasim Mohammed

Supervised by: Abdulkader Mohammed Fahmi Al-Taie

Joining Turkey to the European Union (EU) has been one of the major goals of the Turkish foreign policy. Therefore, Turkey started to follow a dynamic foreign policy throughout its region, that faces various global changes, and attempts to present it positively. As a result of observing the Turkish foreign policy, a vital change in the Turkish foreign policy was noticed since the Cold War that had been a barricade against the expansion of the Soviet Union. But, After the dissolution of the Soviet Union in (1991) new areas such as Balkans,Caucsus, Central Asia, and the Middle East, were open to Turkey. Thus, Turkey succeeded noticeably especially after the Winning of the Justice and development Party (JDP) ,headed by Receb Tayyip Erdogan, in the Parliamentary elections. This success may be resulted from depending on a cooperative role in its ties with the Arab countries after such relations were significantly sensitive.

The significance of this study comes from the fact that it is deemed one of the studies that address the subject of allowing Turkey to join the EU and its consequence arguments concerning the nature and the reality of the Turkish foreign policy towards achieving this aim. Moreover, through the researcher's extensive reading about this subject, he noticed that there were no sufficient presentation of the reasons that hindered joining Turkey

to the EU such as those related to the Turkish policy incapability or the deliberate actions made by the EU.

The current study aimed to investigate the encumbrances that impede Turkey's accession to EU and the factors which affect its foreign policy and make it unable to accede to the EU.

The hypothesis of this study suggest that the EU state members' policies towards Turkey were based on preconceptions and intentions that include within certain objectives. As a result, such policies will not help Turkey to Join the EU and this what motivated it to look for other areas to move in but with an eye on Europe.

According to the above mentioned, and for the purpose of research objectivity, the current study depended on various analytical methods namely, the analytical , the historical, and the systematic along with the decision making method. Finally, the researcher recommends that Turkey should improve its relations with all of the EU state members so as to get a consensus approval to join the Union. On the other hand, Turkey should take into consideration that joining the EU will be unclear and will not end with success. Therefore it should preserve its international and regional roles via establishing ties based on joint interests to enhance its status internationally and regionally.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

التمهيد

تعد العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، القائمة على عمق تاريخي متجذر، فريدة من نوعها، إذ أنها بقيت وحتى الوقت الراهن محلاً للجدل بين أطراف دول الاتحاد الأوروبي، فضلا أن موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يعود إلى عام 1959، عندما تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي تعرف الآن باسم "الاتحاد الاوروبي"، بعد ذلك قامت تركيا بتقديم طلب للانضمام بعضوية كاملة للاتحاد الأوروبي في عام 1987، إلا أنّ الاتحاد الأوروبي أعلن في قمة هلسنكي عام 1999، بأن تكون تركيا دولة مرشحة للتفاوض من أجل انضمامها للاتحاد.

بات موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية، إذ أخذت تركيا تتبع سياسة خارجية ديناميكية في منطقتها التي تشهد تغيرات عالمية كثيفة وتسعى لتقديمها في مجرى إيجابي، ومن خلال تتبع مسار السياسة الخارجية التركية، فإن هناك تغَيراً جوهريا عن ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، الذي أريد لها أن تكون سداً منيعا تجاه التوسع السوفيتي السابق، أما بعد انهياره، انفتحت أمام تركيا، عوالم جديدة، من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مروراً بالشرق الأوسط، وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة لاسيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان، خاصة وأنها اعتمدت في علاقتها مع الدول العربية محوراً تعاونياً، بعد أن كانت تخيم عليها أجواء التجسس.

تتألف الدراسة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، وتتناول الدراسة في الفصل الأول تعريفا بالدراسة، تعريفاته، وتكويناته، ومفرداته الرئيسية، ويركز الجزء الخاص بالإطار النظري ومنهجية الدراسة على النقاط الرئيسية للمفاهيم والتحديات النظرية التي نتوسلها في هذه الدراسة.

ويتناول الفصل الثاني المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي حيث تقتضي الضرورة العلمية، وقبل معالجة المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، الوقوف على أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية، والأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها.

وستعالج الدراسة في الفصل الثالث الموقف الأوروبي– الأمريكي من مسألة المفاوضات التركية –الأوروبية، من خلال رصد المواقف المتبادلة بين الطرفين، وما طرأ عليها من مستجدات، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002.

أما الفصل الرابع فسينصرف إلى تحديد معالم السيناريوهات المستقبلية أو المحتملة لمسيرة المفاوضات التركية – الأوروبية، والتي سيتم تناولها ضمن ثلاث سيناريوهات، سيناريو انضمام تركيا وسيناريو استمرار وبقاء المفاوضات على ما هو عليه، وسيناريو فشل المفاوضات التركية – الأوروبية.

وأخير يدور الفصل الخامس، حول الخاتمة التي تتناول الاستخلاصات الرئيسية للدراسة، والاستنتاجات، التي تلفت إلى عدد من القضايا المؤاتية من الدراسة، والتوصيات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة الوقوف على حقيقة المعوقات التي تعرقل انضمام تركيا إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة في سياستها الخارجية والتي تحول دون تحقيق مسعاها صوب هذا الإنجاز، كذلك، المشكلات التي تقف عائقاً أمام دول الاتحاد الأوروبي في قبول انضمام تركيا إليها، فضلاً عن إشكالية الموقف الأمريكي من جهة انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة سيكون الإجابة عن التساؤلات المثارة حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وقد ارتأت الدراسة أن تكون التساؤلات على النحو التالي:

التساؤل الأول: ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية لانضمامها للاتحاد الأوروبي، ومدى تأثيرها في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي؟

التساؤل الثاني: ما المقيدات التي تكبل سياسة الاتحاد الأوروبي وتحول دون انضمام تركيا إليها؟

التساؤل الثالث: ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

التساؤل الرابع: ما مستقبل السياسة الخارجية التركية في مسألة انضمامها إلى دول الاتحاد الأوروبي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أنها تعتبر واحدة من الدراسات التي تتناول موضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وما يثيره ذلك من إشكاليات حول طبيعة وحقيقة السياسة الخارجية التركية لإنجاز هذا الهدف، ولقد لفت انتباه الباحث، من خلال مراجعته ودراسته، لما كتب عن هذا الموضوع، إن هناك نوع من عدم الكفاية في الوقوف على العديد من الأسباب التي حالت دون انضمام تركيا لدول الاتحاد الأوروبي سواء المتعلق منها بقصور السياسة التركية، أو بالتعمد المقصود من قبل الجانب الأوروبي، وإذا كانت الدراسة تسعى إلى أن تعالج وتحيط بالعديد من الجوانب المتعلقة بموضوع انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، فما تزال هناك زوايا أخرى تستحق البحث والمراجعة ويأمل الباحث بعد هذه الدراسة من الباحثين العمل على تغطيتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. معرفة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، ومدى تأثيرها في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي.
2. التحري عن الأسباب التي تدفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى عرقلة انضمام تركيا إليها.
3. استشراف الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية التركية من مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي.

فرضية الدراسة

إن سياسات دول الاتحاد الأوروبي حيال تركيا، بنيت على أفكار ونوايا مسبقة تحمل معان ومقاصد غرضية، وبالتالي فإن هذه السياسات سوف لن تشفع لتركيا لأن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما دفع بتركيا إلى البحث عن ساحات أخرى تتحرك فيها دون أن تغفل الساحة الأوروبية.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1. الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة بين (1959 – 2014)
2. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على تركيا، والاتحاد الأوروبي.

محددات الدراسة

هناك معوقات عديدة واجهها الباحث في الإعداد لدراسته، ويعود السبب في ذلك إلى ندرة الدراسات المتعلقة بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وعدم التوصل إلى حل جذري يمكن أن يحسم الأمر، كما إن صعوبة الوصول إلى معلومات عديدة، ربما تصنفها دولها بالسرية، أو عدم إفصاحها بالأسباب المرجوة التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فإن الباحث قام بدراسته بتوضيح علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، ومعرفة الأسباب التي تجعل تركيا على منصة الاحتياط أن صح التعبير، بانضمامها إلى النادي الأوروبي.

المصطلحات الاجرائية

السياسة الخارجية

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته، (Barber and Smith 1974: 8) أو أنها مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى، بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي يفرضها التعامل الدولي وقوة الدولة. (هلال، 1999: 19)

أو أنها سلوك أو مجموعة سلوكيات، يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي، ذلك أنه موجه إلى الغير ومن وحدات النظام الدولي، إذن مجال حركة هذا السلوك هو البيئة الخارجية. (فهمي، 2009: 23)

أما التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية التركية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن إرادة الدولة ومصالحها تجاه غيره من الوحدات السياسية لتحقيق أهداف محددة، وإنّ هذا السلوك يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسة والإستراتيجية الأمنية.

الاتحاد الأوروبي

هو نظام فريد لا يشبه اياً من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فهو ليس دولة، وأن يكون نظامه السياسي والقانوني يحمل بعض سمات الدولة، كما أنه ليس منظمة حكومية دولية على الرغم من أنه يحمل بعض السمات التي لا توجد إلا في النظم السياسية للمنظمات الدولية الحكومية، ولا يُعتبر منظمة دولية غير حكومية لأنه كيان دولي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات. (الزعنون، 2011: 151)

هو اتحاد تأسس عبر معاهدة ماسترخت (1992) واعتمد على ثلاث ركائز: المجتمع الأوروبي، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والعدالة والشؤون الداخلية تحت مظلة المجلس الأوروبي. (Welch 1996: 188)

ترى الدراسة إن الاتحاد الأوروبي هو تنظيم مؤسسي إقليمي يختص بالدول الأوروبية، يجمعها روابط وأهداف تسعى إلى تحقيقها، والاتحاد الأوروبي يصنف في الفقه السياسي على أنه نظام إقليمي فرعي، متفرع من النظام الدولي، كما يوصف أنه منظمة إقليمية قائمة على أسس وغايات معلومة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري

لعصور طويلة كانت الرؤية للسياسة الخارجية التركية، تذهب إلى أنها جزء من المحور الغربي، مع بعض التعديلات المحدودة في الزمان والمكان، ومع وصول حزب التنمية والعدالة إلى السلطة، حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، حيث أن تركيا بموقع ومكانة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية. (نورالدين، 2010)

وبعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم، كان يجب انتهاج طرق لتغير بعض السياسات الخارجية التركية، حيث كانت هذه رؤية الحزب، الذي وصل إلى دفة الحكم في 2002، عرفت هذه الرؤية بالعثمانية الجديدة، إذ يقوم هذا الحزب على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوة الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية، من أجل تحقيق نهضة الدولة داخليا، وتعزيز مكانة تركيا الدولية، حاز الحزب على الدعم الاتاتوركي، على الرغم من أنه حزب إسلامي، ويعود السبب في ذلك إلى بدء الحزب في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، مع العلم بأن الانضمام للنادي الأوروبي هو مطلب قومي أتاتوركي في الأساس من ناحية، ومن ناحية أخرى هو مطلب للنخب العلمانية، فإن هذه الحكومة تقوم بممارسة سياسة خارجية ذات اتجاهين، فمن جهة تسعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سعيها الدءوب للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وتأكد هذه الحكومة أنها تعمل من أجل تحقيق الحوار بين الحضارات بدلاً من

الصراع بينها، وأنها تبذل الجهود لجعل تركيا الدولة الوسيطة، وتأكد وجوب حل المشاكل بين الغرب والشرق عن طريق الحوار، وبالطرق السلمية. (سبيتان،2012: 106)

ثمة جدليتان تحكمت في توجيه مسار العلاقات التركية الأوروبية منذ تأسيس الجمهورية على أنقاض الدولة العثمانية وحتى الوقت الحاضر، فمن الناحية التركية هناك رغبة قوية في دخولها للحضارة الغربية والاندماج داخل المنظومة الأوروبية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وهو الهدف الذي أعلنه حزب العدالة والتنمية منذ وصولهم الحكم في 2002، كما أن موضوع انضمام تركيا للنادي الأوروبي هو رغبة قديمة من قبل الأتاتوركيين؛ إذ سعوا للاندماج في حضارتها بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أما الجانب الأوروبي فقسم إلى مؤيدين ومعارضين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فهناك أصوات لبعض دول الاتحاد الأوروبي تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابياتها تفوق سلبياتها، ولكنها لم تحسم الأمر حتى اليوم. أما الجانب الآخر المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد، فهو يتذرع بأسباب تاريخية ترجع إلى زمن العثمانيين، ومنهم من يتذرع بأسباب ديمغرافية، إذ أن هناك مخاوف من الثقل السكاني، ومن أسباب الرفض أيضا عوامل دينية وثقافية ترتبط بهوية حضارية إسلامية، حيث يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع المسيحية التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي، ومن العوامل الكثيرة التي تغذي جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية – الأوروبية، الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة، فهذا الدور يغري بعض القوة الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، آملاً في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع العالم الإسلامي والشرق العربي الأقرب نفسيا وحضاريا لتركيا، والأبعد عن أوروبا

بفعل رواسب إرثها الاستعماري المرير، بينما ترى قوة أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي كي تقوم- تركيا بهذا الدور لسببين: (غانم،2010: 170)

الأول: إن تركيا ستنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي فقط، كلما عادت إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الثاني: إن حصول تركيا على عضوية الاتحاد تكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيء من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد، وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص والتهديدات التي تنجم عن استيعاب تركيا أو استبعادها، بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي، وفي العالم الإسلامي عامة.

إن الموقف الأوروبي حيال تركيا يمكن تحديده باعتبارين الأول اقتصادي والثاني سياسي، فمن الناحية الاقتصادية: يشترط إكمال مسيرة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وهو شرط اقتصادي فُرض على دول أوروبا الشرقية التي سيطر فيها القطاع العام على معظم الحياة الاقتصادية حتى بداية التسعينات، وإصلاح النظام المصرفي والمالي ليكون قادراً على التكيف مع البنى المالية السائدة في الاتحاد الأوروبي، وإصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس التي تعرفها دول الاتحاد الأوروبي، وبناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح الكامل على السوق الداخلية الأوروبية، مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة، أمّا من الناحية السياسية: إرساء أسس الديمقراطية التمثيلية وإكمال مسار الدمقرطة، وبناء دول القانون البعيدة من التدابير الاستبدادية واحترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات والإجراءات المنافية لها، واحترام حقوق

الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة، حيث إن شراكة تركيا مع الجماعة الأوروبية قديمة العهد، كما تنتمي تركيا إلى مجلس القارة الأوروبية، والذي يتسع لغالبية دول القارة الأوروبية، على خلاف الاتحاد الأوروبي، هذا باعتبار مجلس القارة الأوروبية جزءاً لا يتجزأ من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الساعية إلى تأمين استقرار القارة واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء.

إن موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أفرز جدلاً وانقساماً داخل البرلمان الأوروبي، خاصة بين اليمين الديمقراطي المسيحي والقومي من جهة، وبين اليسار الاشتراكي والأخضر من جهة ثانية، فأصرّ عدد غير يسير من نواب الكتلة الديمقراطية المسيحية التي تحمل تسمية حزب الشعب الأوروبي، على إبقاء تركيا خارج الاتحاد الأوروبي متذرعين بحجج عديدة، منها: أن تركيا لم تشترك في التراث التاريخي الأوروبي، وأنها ممثلة لإمبراطورية إسلامية وتنتمي إلى الشرق، ومسألة الاختلاف الثقافي بين الشعوب، ومسألة الخلل السياسي، أما عن موقف الكتل اليسارية، يعارض أي دور للعسكر في الحياة السياسية، في حين يرى الحزب أن تركيا منقادة للمعسكر الأمريكي، ومنصاعة لتوجيهات واشنطن، كما أن هناك مخاوف من قبل بعض القوميين السياديين، من دخول 70 مليون مسلم في الاتحاد الأوروبي، أما عن موقف الأحزاب السياسية الفرنسية، فرآها البعض على أنها إكمال التطور الديمقراطي، في حين رآها الآخرون على أنها حصان طروادة الإسلامي. (نهرا، 2004: 77)

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، إذ تم الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة النعيمي، لقمان عمر (2007). "تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مسيرة تركيا وانضمامها للاتحاد الأوروبي، من خلال دراسة سلسة من الاحداث التاريخية، لكي تتوصل لاستشراف مستقبل علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي على المدى المنظور. فالدراسة بدأت بخلفية تاريخية لنشأت الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية قطاع الفحم والحديد عام 1951، وتوضح الدراسة دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وما ينتج من منافع تعود لكلا الطرفين. وخاصة في الجانبين الاقتصادي والاستراتيجي. واستعرضت الدراسة الشروط السياسية والاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لمنح تركيا الدخول كعضو في الاتحاد. وتوضح الدراسة أيضا العقبات التي اعترضت مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1959 وخاصة في الجانب السياسي، إذ لم يتم تحقيق الوحدة الجمركية بين الطرفين إلا عام 1995، ولم يتم قبول الاتحاد الأوروبي منح تركيا وضعية الدولة المرشحة

للعضوية إلا في عام 2001، ولم يبدأ مفاوضات العضوية معها إلا مؤخراً في عام 2005. ويوضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المسيرة، وتوظيف تركيا لهذا الموقف.

- **دراسة مقلد، حسين طلال** (2010). "**تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة**".

تلقي الدراسة الضوء على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ودراسة محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد، وقدرة صانع القرار التركي على تذليل العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات، وانعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. اتبع الكاتب المنهجين التحليلي عبر تحليل بيانات الاتحاد الأوروبي، والسياسات التركية من خلال المنهج الوصفي والتاريخي. تناولت الدراسة أيضا المراحل التاريخية في انضمام تركيا للاتحاد، وتناولت مسار التفاوض ودور حزب العدالة والتنمية التركي في تذليل العقبات، كما عرضت محددات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وفي إحدى الفصول، تناولت موضوع تأثير الرأي العام التركي على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. كما تطرح الدراسة بدائل في اختلاف المواقف الأوروبية من عضوية تركيا. ويرى الكاتب إن قبول عضوية تركية له عدة دلالات؛ منها تغير في المفهوم الثقافي والديني، فدخول بلد مسلم يتميز بثقله الديمغرافي سيجعل الإسلام مكوناً حضارياً ودينياً في أوروبا، مكونا يتلاحق مع المخزون الحضاري الأوروبي بكل حمولاته الدينية والثقافية. وانه سيدفع دول المنطقة إلى الاقتداء بالتجربة التركية وتعمقها في دولهم عبر القيام بالإصلاحات الديمقراطية المطلوبة، وهذا ما أكده أردوغان بقوله: " إ ن نجاح تركيا كدولة إسلامية يمكن أن يجعلها قدوة لدول إسلامية أخرى".

- **دراسة ببوش، محمد** (2011). "**التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية**".

استنبطت هذه الدراسة أن السياسة التركية الخارجية منذ تأسيس الجمهورية عام 1924، قامت على توجه أحادي نحو الغرب، بعد سيطرة كمال أتاتورك على الحكم وتبنيه النظام العلماني والقطيعة التامة، بل والعداء أيضا مع دول الجوار العربي والإسلامي، ولم تنكسر هذه السياسة الأحادية إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة بانفتاحها على ما يسمى بالعالم التركي في القوقاز واسيا الوسطى. وتبلورت سياسة تركيا الخارجية – كما أشار صموئيل هنتنجون استاذ في العلوم السياسية، على أنها (دولة طرف)؛ أي أنها دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة، وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى. وخلال هذه الفترة، بدأت تركيا عملية تقييم لدورها الجديد في ضوء موازين القوى الجديدة، ومنذ ذلك الوقت، أخذت تحدد دورها، وترسم سياستها الخارجية انطلاقا من قناعاتها بأن لها دورا مهما في استقرار منطقة القوقاز، ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وفي الاستقرار العالمي عموماً، دورا يتجاوز بكثير مفهوم الجسر. كما تناولت الدراسة، تحولات النظام الدولي، بعد الحرب الباردة اتسع المجال الحيوي لتركيا، وامتد شرقا في منطقة البحر الأسود وفي أسيا، وساعدها على ذلك الروابط التاريخية والثقافية التي تجمعها مع شعوب هذه المناطق، وتزايد الحاجة الغربية (أمريكا بالأساس) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى الدور التركي، ولكن ليس من منطلقات عسكرية فقط، بل من منطلقات حضارية وثقافية وسياسية في المقام الأول، وفضلا عن ذلك أن النظام الدولي الحالي الذي يمر بمرحلة انتقالية تتهدد فيها الأحادية القطبية بأكثر من طريقة، ومن جانب أكثر من قوة دولية، يقدم مناخا ملائما للفاعلين الإقليمين الكبار، مثل تركيا، لتوسيع حركتها ولزيادة قدرتها على المناورة. كما تناولت الدراسة، تطورات النظام الإقليمي، اذ يعاني النظام الإقليمي العربي من حالة وهن واضحة رسمت مساحات

عريضة من فراغ القوة، فالتهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها، والتي ينبع معظمها من الشرق الأوسط، أدت إلى تراجع ثقة تركيا بحلفائها في الناتو، وإقناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط.

- **دراسة محفوض، عقيل سعيد (2012). "السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير".**

تمثل السياسة الخارجية من وجهة نظر الكاتب، واحدة من أهم فاعليات النظم السياسية المعاصرة، وبخاصة المتمثلة بالدولة، وتكتسب أهمية اكبر نسبيا لدى البلدان النامية، بسبب الدور الحيوي للسياسة الخارجية في المحافظة على وجودها واستمرارها. كما تناولت هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية التركية، بجميع جوانبها النظرية والمعرفية في الابعاد العامة، وما حددته بالاتجاهات والأهداف والأدوار والاستراتيجيات، وعلى مشروع سياسة خارجية تتجاذبها ديناميات عميقة بين الاستمرارية والتغير. وكان التركيز في هذه الدراسة على ديناميات السياسة الخارجية التركية على نظام التفاعل أو الاحتكاك تجاه كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، الذي تفرع إلى (نقاط الارتباط، ونقاط التنافس، ونقاط الصدام). كما تناولت الدراسة الموقع الجغرافي والعمق الاستراتيجي في الفترة العثمانية المتأخرة، والفترة الانتقالية، والفترة الجمهورية بتطوراتها المختلفة. من جهة أخرى، تناولت الدراسة طبيعة العلاقات بين تركيا وأوروبا، كون ان تركيا في أوروبا، ولكنها ليست منها، وتناولت طبيعة العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومسار العلاقات بين الطرفين، باعتباره اتجاها تاريخيا منذ تأسيس الدولة الجمهورية، مرورا بمراحل وتطورات مختلفة، ووصولا إلى الوقت الراهن.

- **دراسة اوغلو، احمد داود (2011). "العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية".**

تناولت الدراسة الأدوات والمفاهيم والنظريات الأساسية التي تحقق الفهم والتفسير للعمق الجغرافي، الذي يتوجه إليه التحليل الاستراتيجي، بناء على مجموعة متسلسلة من العناصر الجيوسياسية. وفي هذا الإطار يتم توضيح كل ما يتعلق بالمناطق البرية القريبة، والمناطق البحرية القريبة، والمناطق القارية القريبة، التي تم تطويرها في إطار مفاهيم جوهرية. كما وضحت الدراسة مواضيع تتعلق بحلف الشمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول النامية الثماني، ومجموعة الدول العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا إن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية. كما توصلت الدراسة إلى تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط واسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب ان تواكب التطورات المحتملة، عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية. كما تناول الكاتب تركيا كدولة محورية في مركز الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، واعتبارها في ما يتعلق بمسألة الهوية دولة ممزقة بناء على وصف هانتينغتون. وهذا ما يستلزم تغييرا في طبيعة البنية الديناميكية لتركيا، من حيث أنها تمثل بنية ديناميكية ذات مقياس صغير، توجد ضمن إطار ديناميكي عالمي ذي مقياس كبير. ويؤدي مثل هذا الوضع إلى تكوين إبعاد وصف وتوضيح، متنافرة باتجاهين متعاكسين، وهو ما يؤدي بدوره إلى وجود تمايز جذري في مستويات الفهم والتفسير، بين الاستراتيجيين الذين يتخذون مواقف مختلفة. ويعتبر الكاتب ان التخبط الفكري الذي تشهده تركيا على مستوى صانعي القرار السياسي، أو على مستوى المفكرين والمثقفين، ناجم عن تأثير كل ما

ينتج عن كل من البنائين الديناميكيين، المحلي والدولي، ومن التعامل مع هذين البنائين كمظاهر فوضوية، بدون النفاذ إلى أبعاد العمق التاريخي والجغرافي، ومن ثم إنشاء إطار تفسيري متكامل ومتناسق.

- **دراسة اولجن، سنان، (2012). "عضوية افتراضية: لتركيا داخل الاتحاد الأوروبي".**

توضح دراسته مدى اهتمام حزب العدالة والتنمية بتدعيم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، كما أوضحت موقف الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي، بأن تركيا هي إحدى دول أسيا الصغرى، وإنها ليست أوروبية، مما يمنع من ضمها إلى دول الاتحاد الأوروبي. كما تناولت الدراسة موضوع جمود المفاوضات بهذا الشأن، والذي يرجع بحسب رأي الكاتب إلى ان تركيا لم تعد تقوم بالجهد اللازم، لإكمال المتطلبات اللازمة للحصول على عضوية الاتحاد. وتناولت الدراسة موضوع التعاونات بين الطرفين (تركيا، الاتحاد الأوروبي). من جهة أخرى، يرى الكاتب إن السياسة الخارجية واحدة من أهم دعائم العضوية الافتراضية لتركيا في الاتحاد الأوروبي، ويرى أن بإمكان تركيا مساعدة الاتحاد الأوروبي في إرساء الأمن في مناطق جنوب المتوسط، نظرا لما تتمتع به تركيا من علاقات جيدة مع الشرق الأوسط. ويوضح الكاتب اثر قبرص على قرارات الاتحاد الأوروبي، ويوضح صعوبة العلاقات بين تركيا وقبرص، حيث ترى تركيا ان عضويتها في حلف الناتو قد يتيح لها الضغط على قبرص، في حين تصويت قبرص بالرفض لانضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

- **The study of : Ali Carkoglu and Barry Rubin، (2004). " Turkey and the European Union: Domestic politics، economic integration and international dynamic"**.
- **"تركيا والاتحاد الاوربي: السياسة الداخلية، التكامل الاقتصادي والديناميكية الدولية".**

وضحت هذه الدراسة وجهتا النظر المؤيدة والمعارضة بعضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، حيث بيّن آراء الجهتين من الناحية الجغرافية، السياسية، والاقتصادية، كما تناول ناحية التاريخ والثقافة والدين. حيث اوضح رأي المعارضون بأن تركيا ليست دولة اوروبية وان 97% من اراضيها تقع في آسيا، وبأن تركيا ليست دولة ديمقراطية على النمط الاوروبي، فعشرات الصحفيين قابعون في السجون وفيها انتهاكات لحرية التعبير، اما من ناحية اقتصادية؛ يوضح الباحث بأن اقتصاد تركيا على الرغم من نموه مؤخراً، الا انه متخلف بالنسبة لاقتصاد اوروبا، مما سيشكل ضغوط على الموارد المالية للاتحاد الاوروبي. واما من ناحية جذور تركيا فإنها تكمن في في اسيا والشرق الاوسط، وان تقاليدها تختلف كليا عن تقاليد اوروبا.

اما المؤيدون، فيوضح الكاتب رأيهم بأن اسطنبول هي مدينة اوروبية كبيرة، وبأنه جسر بين اوروبا وآسيا، اضافةً الى انه ثاني جيش في حلف الشمال الاطلسي. كما ان تركيا لاحتمال عضويتها في الاتحاد الاوروبي؛ قامت بإصلاحات تعزز التعددية السياسية وتحسين حقوق الانسان، كما يرى المؤيدون بأن انضمام تركيا سيكون دينامو ضخ حياة جديدة في اقتصاد الاتحاد الاوروبي، حيث انها افضل من رومانيا وبلغاريا اللتان هما عضوان في الاتحاد. ومن ناحية

تاريخية، يرون ان تركيا بلدٌ مسلم مزدهر، وبأن انضمامها سيكون رمزية لنجاح تركيا كدولة علمانية اسلامية.

- **In thier study of: Sedat Laciner، Mehmet Ozcan، and Ihsan Bal، (2005). "European Union with Turkey: the possible impact of turkey's membership on the european union"**

- "**الاتحاد الاوربي مع تركيا:الاثر المحتمل لعضوية تركيا على الاتحاد الاوربي**".

توضح الدراسة بأن المفاوضات بشأن انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي ما زالت قائمة، ويوضح لمحة عن عملية انضمامها، ومسار تركيا والنهج الجديد الذي تتبعه من اجل الانضمامها. كما تناولت الدراسة مسألة توسيع الاتحاد الاوروبي؛ سواء بانضمام تركيا او دول اخرى، حيث انها قبلت عضويات العديد من الدول. ولكن يكون الانضمام كما اوضح الكاتب، بشروط يجب ان تتوفر في الدولة التي تطلب ان تكون عضو في الاتحاد الاوروبي، وهذه الشروط لها علاقة مباشرة بالناحية السياسية، الاقتصادية والجغرافية. اذ يذكر الكاتب بأن توسيع الاتحاد الاوروبي هو فرصة تاريخية لتوحيد اوروبا بطريقة سلمية بعد عقود من الانقسامات والصراعات. كما يذكر ان الوعود بالانضمام ساعدت في تحفيز الدول الى القيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والاجتماعية مثل ما حدث في تركيا.

- **The study of: Constantine Arvanitopoulos. (2009). "Turkey's Accession to the European Union: An Unusual Candidacy".**

- "**انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي: ترشح غير عادي**".

ركزت الدراسة على موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، بحيث ان مسألة انضمام تركيا للاتحاد الاوربي تعد عملية غير عادية لان اندماج تركيا داخل الدائرة الاوربية سوف يلقى بظلاله

على الدول الاوربية من حيث تأثيره على العناصر المادية والفكرية. ومن وجهة نظر الكاتب يرى ان افتراض التكامل الاوربي–التركي لا يتحقق بمجرد توافر المعايير الواردة في اتفاقية كوبنهاجن من حيث انطباق تلك المعايير على الدولة المرشحة لعضوية الانضمام، بل لابد من وجود ثلاث معايير اضافية على الاقل:الفوائد المالية وتكاليف الانضمام، النظرة الاوربية لتركيا حول مدى كونها اوربية ام لا، الديناميكية الداخلية للاتحاد الاوربي.

- **The study of: Bulent Aras. (2009)." Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy".**

- "**عهد داوود اوغلو في السياسة الخارجية التركية**".

تناولت الدراسة التغيير الذي اصاب تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية في عهد داود اوغلو، حيث يرى الكاتب ان اوغلو هو مهندس الفكرية للسياسية الخارجية التركية، وانه قام بصياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية، وانه قد نجح الى حد كبير في تغيير الخطاب والممارسة في تركيا. ويرى الكاتب بأن خط السياسة الخارجية الديناميكية ومتعددة الابعاد، حيث يوضح بأن عملية توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، مكن من الاصلاح الداخلي وتنامي القدرات الاقتصادية في تركيا. كما يوضح الباحث بأن احترام السيادة الوطنية يخلق الضرورات الجغرافية السياسية للعودة الى الفناء الخلفي للإمبراطورية العثمانية السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تحاول الدراسة الحالية توضيح الجوانب المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية حيال دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال دراسة ومعرفة المحددات والعوامل التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية، وتوضيح الأسباب والمعوقات التي تحول بعدم انضام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، كما انها تتناول جانبا مهما في تسليط الضوء على السياسة الخارجة التركية في ظل حكم حزب

العدالة والتنمية، وما طرأت عليها من تغيرات، ونظرا لندرة البحوث المتعلقة في هذا الجانب، فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً جاداً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

منهجية الدراسة

انطلقت الدراسة بالاعتماد على عدة مناهج تحليلية تحقيقا لمبدأ التكامل المنهجي، ووفق ما تقتضيه الضرورات العلمية، فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي، والذي يعتمد على دراسة الأحداث والوقائع التي يمكن رصدها في مرحلة تاريخية معينة والمتعلقة بالشأن التركي– الاوروبي.

كما استخدمت الدراسة المنهج التحليل النظمي، والذي يقوم على فكرة مفادها أن النظام يعد إطار تنتظم فيه جملة من العناصر، تدخل مع بعضها البعض في عملية تفاعل لينتج عنها إنجاز وظائف معينة، أما في نطاق السياسة الخارجية وفق هذا المنهج، فإنه عبارة عن فعل واستجابة.

وأعتمد الباحث على منهج اتخاذ القرار، اذ يعدّ اي سلوك سياسي خارجي لأي دولة قراراً، او جملة قرارات صادرة عن بيئة قرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذها.

الفصل الثاني

المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي

تقتضي الضرورة العلمية، وقبل معالجة المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، الوقوف على أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية، والأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها، وهي أهداف وصفت بحق أنها جديدة ضمن السياسة التقليدية لمسار السلوك السياسي الخارجي لتركيا، وعليه، سنعالج في المبحث الأول مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية، وسنعرج في المبحث الثاني إلى دراسة منظومة القيم الفكرية والثقافية والتاريخية، أما المبحث الثالث فسينصرف إلى أثر المتغير الجيوسياسي لتركيا حيال الاتحاد الأوروبي، وكذلك من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، هو المتغير السياسي الأمني، وهذا ما سيختص به المبحث الرابع، وأخيراً، يعتبر المتغير الاقتصادي واحد من أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، لذلك قام الباحث في المبحث الخامس من الدراسة، بتناول أثر المتغير الاقتصادي على السياسة الخارجية التركية، ومدى تأثيره على عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها الجديدة

إن أهداف السياسة الخارجية هي بتعبير بسيط امتداد لأهداف السياسة العامة للدولة والمجتمع، وليس للنظام السياسي فقط، وهناك اختلاف في تحديد طبيعتها، نظراً لصعوبة تعين موضوعاتها ومفرداتها، وخاصة أن تلك الموضوعات تتغير بصورة دائمة، وترتبط بالبيئة الداخلية والخارجية، تاريخياً ارتكزت السياسة الخارجية التركية على جملة مبادئ تحكمت إلى حد بعيد بصياغة سلوكها السياسي الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي فمنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، قامت هذه السياسة على جملة من مبادئ منها:(وهبان، 2013)

- إعلاء العلمانية كبديل أيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية في شتى قطاعاتها الحياتية، وما يحكمها من أنظمة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وغيرها.
- التملص من الصبغة الإسلامية الموروثة للبلاد والاتجاه بها صوب التأريب والتغريب، باعتبار ذلك السبيل الوحيد، حسب هذا التصور، للوصول إلى عالم التحضر والمدنية.
- اعتماد القومية الطورانية مقوما لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامي التقليدي الذي تبناه العثمانيون دهراً طويلاً.
- نزع تركيا من محيطها الإسلامي العربي والتأكيد على كونها دولة أوربية حضاريّاً وجغرافيّاً.

وانطلاقاً من هذه المبادئ توجهت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية، نحو الغرب وابتعدت إلى حد ما عن المنطقة العربية الإسلامية، غير أنه مما تتعين الإشارة إليه, أن هذه

السياسة اتسمت في البداية وحتى بدايات عقد الخمسينيات من القرن الماضي، بقدر كبير من السلبية إزاء العالم الخارجي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وأبدى صانع القرار التركي تمسّكاً بالشعار الأتاتوركي الشهير (السلام في الداخل والسلام في العالم)، والذي كان يعني عملاً عدم انغماس تركيا في الشؤون الدولية بقدر الإمكان والتركيز على بناء الدولة علمانية ذات صبغة أوروبية التي أرادها مؤسس الجمهورية اتاتورك، بغية تحويلها إلى دولة غربية ومتقدمة، لذلك فإن أكثر من نصف قرن تجاهلت تركيا منطقة الشرق الأوسط وكأنها غير موجودة، واعتبار الارتباط التاريخي بها أمراً مؤسفاً شهده التاريخ التركي.

فإن أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في حلتها الأتاتوركية بمضمونها المتقدم، تمثل في اعترافهم بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها في عام 1949، لتصبح تركيا أول دولة إسلامية تقدم على هكذا خطوة، واستمراراً لسياسة التوجه نحو الغرب، أقدمت تركيا على الانضمام لحلف شمال الأطلسي في عام 1952، واعتبر الساسة الأتراك أن عضوية في حلف الناتو، دلالة على هويتها الأوربية والغربية (وهبان، 2013).

وإضافة إلى ماتقدم, ثمة أهداف أخرى تسعى السياسة الخارجية التركية إلى تحقيقها ومنها:

- الأمن القومي

يحتل موضوع الأمن القومي مكانة متقدمة في اهتمامات أية دولة, ذلك أنه ينصرف إلى حماية كيان الدولة ونسيجها الاجتماعي من أية تهديدات، داخلية كانت أم خارجية, وبقدر تعلق الأمر بالدولة التركية فقد اتخذ مفهوم الأمن القومي لديها بعدين أساسيين، والأول داخلي، يتعلق بمواجهة متطلبات الاستقرار الداخلي ومواجهة التحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والقانوني

والجنائي، وتتولاها قوات الشرطة، والأمن العام ومؤسسات تنفيذية أخرى تابعة للحكومة، والثاني خارجي، يتعلق بمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية، وغالباً ما يتولى الجيش في الاستجابة الرئيسية لها، وهو الذي يحدد السياسة العامة للدولة في هذا الشأن، إن البعد الثاني هو الأساس في ما يتعلق بالأمن القومي، مثلما هو الوجه الأول لأهداف السياسة الخارجية، وهو غالباً ما يستطيع التحكم بالمستوى الثاني. (محفوض، 2012: 78)

ومن ناحية أخرى, تعد المؤسسة العسكرية واحدة من المؤسسات المهمة التي تعتمدها الدول في الحفاظ على كيانها ووجودها السياسي والاجتماعي ومن أجل تعزيز سياستها الخارجية بمصداقية عالية في الدفاع عن نفسها إذ ما تعرضت إلى مخاطر خارجية، حيث تعد المؤسسة العسكرية التركية هي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي، وهي الأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين العثمانية، والجمهورية، كانت ولا تزال عماد الدولة، وفي عهده لم يكتفي مصطفى اتاتورك بتأسيس جيش على أسس تنظيمية وتقنية حديثة فحسب، وإنما بناه أيضاً على أسس عقيدية وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء الدولة، والحفاظ على هويتها. (محفوض، 2008: 148)

حددت المؤسسة العسكرية التركية لنفسها مجموعة من الأهداف تتعلق بالأمن القومي، مثل، الاستجابة الفعالة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، ومن أبرز المهام التي تقع على عاتق الجيش المتمثلة، بالردع، وتحليل مجال الأمن ونطاقه، وإدارة الأزمات، وعملية الانتشار المحدودة للقوات المسلحة، فضلاً عن عمليات الحرب التقليدية.

إن السياسات الأمنية والدفاعية للمؤسسة العسكرية التركية تأسست على جملة مبادئ وهي: (محفوض، 2012: 70)

- (سلام في الداخل، سلام في الخارج)، وهي المقولة المنسوبة لمصطفى كمال اتاتورك، وأصبحت شعاراً للدولة التركية.
- المساهمة في احتواء أو تخفيف التوتر في السياسات الإقليمية والدولية.
- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو ضبط النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة.
- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مضلة (حلف الناتو) والاتفاقات العسكرية والإستراتيجية مع أطراف أخرى في المناطق والأقاليم المحيطة.

بهذه الكيفية تتولى المؤسسة العسكرية معالجة مصادر التهديد والتحسب لها، وتتولى الاستجابة التي تراها مناسبة، سواء أكان التهديد في الداخل أم في الخارج، عسكرياً أم سياسياً، وبسبب الاستقلالية التامة التي كانت تتمتع بها المؤسسة العسكرية، لم يكن للحكومة والبرلمان والمؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية رقابة جدية أو تدخل أو إشراف مباشر على عملها، فباشرت سياساتها الداخلية والخارجية بسلطة ذاتية، حتى وقت قريب.

- الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي.

ترتبط مسألة الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي بمسألة الأمن القومي للدولة، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، واجهت قدراً كبيراً من الممانعة ذات الطبيعة الانقسامية من قبل الكرد على نحو خاص، حيث قام الكرد بعدد كبير من الثورات ضد المشروع

الكمالي، وهذا ما جعل الدولة تكتسب طابعاً أمنياً وتسلطياً واتخاذ بعض الإجراءات القمعية من خلال ممارسة سياستها الداخلية، إن موضوع الكرد كان أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية لسنوات عديدة، بدءاً من أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، عندما شرع (حزب العمال الكردستاني) في عمليات مسلحة ضد الحكومة عام (1984)، ووصولاً إلى نهاية التسعينات، حيث برزت عوامل التهدئة والمبادرات السياسية عام 1997، خلال هذه الفترة اهتمت تركيا برسم سياساتها عدائية وأخرى تحالفيه انطلاقاً من موضوع الكرد، وهذا ما انعكس على علاقتها الدولة، حيث تحالفت تركيا مع الغرب من أجل دعم وضمان وجودها وكيانها من خلال الوقوف بوجه المطالب الكردية ذات الامتداد الإقليمي، وأيضاً دخلت في صراع مع بعض دول الجوار، وفي مقدمتها سوريا، التي افترضت تركيا بأن هذه الدول تقدم دعما للحركة الكردية، أو أنها تتغاضى عن نشاط الكرد على أراضيها، كانت وحدة الدولة هي المقولة الرئيسية في المنافسات السياسية الكبرى في تركيا، وتحت هذا العنوان قامت الانقلابات العسكرية والسياسات الأمنية والقمعية للحكومات المتواصلة منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى الوقت القريب.

- الحفاظ على هوية الدولة

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل الهوية لديها، فإن الدين، والقومية، والمذهب، واللغة، والايدولوجيا، والتاريخ, والجغرافية، تمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والمجتمعات والدول. (المنير، 2000: 146)

تعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي كونت في النهاية الجمهورية التركية، أهم عامل قد أثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

فقد شهد العالم في القرن الماضي تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية أثرت على النظام ككل، وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول، ولم تكن تركيا بمعزلة عن هذه التطورات، فقد شهدت على المستوى الداخلي مطالب وضغوط تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، من قبل الكرد وبعض الأقليات، ومقابل هذه الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعا محافظاً ومتشدداً، يرتكز على القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى الى التغير. (الثلجي،2010: 87)

- الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

يمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتحقيق التكامل الداخلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية هدفا رئيسيا للسياسة العامة في تركيا، التي استطاعت ان تواجه مصادر التهديد والتحديات الداخلية من خلال فرض قوة الدستور، والقوة الأمنية والعسكرية، لكي تحافظ على العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة.

كانت الرؤية للسياسة الخارجية التركية، تقوم على أنها جزء من المحور الغربي، مع بعض التعديلات المحدودة في الزمان والمكان، لكن مع وصول حزب العدالة إلى السلطة عام 2002، واستلامه مهام إدارة الدولة، شكل موضوع السياسة الخارجية والعمل على تطويرها واحدة من أهم

أهدافه، إذ شهدت تركيا تحولات في ديناميات سياستها الخارجية، وفي اتجاهات الناخبين والرأي العام والطبقة السياسية ومواقفهم تجاه ما يتعلق بسياسة تركيا الإقليمية والدولية، وظهرت مدارك وتصورات نشطة حول ما يجب على تركيا أن تفعله، ما يجب أن يستمر، وما يجب أن يتغير، ليس في السياسة الخارجية فقط، وإنما في السياسة الداخلية أيضاً، شرعت تركيا في بناء وهيكلة سياستها على نحو يتواكب مع الرؤية الجديدة، أخذت بعين الاعتبار أهدافاً ذات معالم واضحة، ومتطلعة إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي، وهنا لابد من ذكر المبادئ والأهداف التي تقوم عليها السياسة الخارجة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

- التوفيق بين الحريات والأمن.

إن انعدام الأمن والديمقراطية في أي دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها، فشرعية أي نظام سياسي يستمد قدرته وقوته على توفير الأمن لمواطنيه، لذا تعد مسالة الأمن الداخلي والعمل على توفيره, ضمن مستويات مطمئنة, واحدة من أهم المتطلبات لبناء سياسة خارجية متينة، وانطلاقاً من فكرة مفادها أن السياسة الخارجية هي استمرار للسياسة الداخلية. وعليه، وبما أن الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان، فإن أي نظام يقيد الحريات إلى حد كبير من أجل توفير الأمن، فإنه سرعان ما يتحول إلى نظام استبدادي، لذلك حافظت تركيا جاهدة على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض ركائز الأمن الداخلي، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، حيث ساد اتجاه يدعو إلى تقيد الحريات من أجل تحقيق الأمن، بسبب تهديد الإرهاب، فكان التحدي الأكبر لتركيا هو أن تخلق توازنا لمواجهة الإرهاب دون تضيق الحريات على مواطنيها.

- سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار .

عملت تركيا جاهدة لحل المشكلات القائمة مع دول الجوار، وإقامة علاقات جيدة عن طريق الترابط الاقتصادي مع البلدان المجاورة، وبالمقارنة مع السنوات السابقة نجد أن السياسة الخارجية التركية تمكنت إلى حد كبير من حل المشكلات القائمة مع جيرانها، وهناك بعض الشواهد التي طرأت على علاقات تركيا بدول الجوار، مثلاً, طرحت تركيا إقامة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" في أعقاب الحرب الروسية الجورجية في آب 2008، على خلفية الاجتياح الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، في محاولة منها لجمع دول القوقاز وحل المشاكل القائمة بينها، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لتركيا، وعليه تطورت العلاقات التركية – الجورجية، حيث أصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) الذي يقع في جورجيا، كأنها تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، بالإضافة إلى ذلك عززت تركيا علاقاتها الاقتصادية مع بلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007، وأيضا حافظت تركيا في ظل حالة التوتر الدولي تجاه طهران بسبب الملف النووي، على علاقاتها معها دون أن يعتريها أي اهتزاز، كما طورت علاقاتها مع العراق إلى حد كبير وملموس، إذ تم تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى من كلتا الدولتين عام 2008، يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون برئاسة رئيسي الوزراء في الدولتين، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإنجازات تشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة.

- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك.

يقوم هذا المبدأ بتوضيح أن العلاقة مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، وإنما هي علاقة متممة ومكملة، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة

الأمريكية في إطار ارتباطها في حلف (الناتو)، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وأيضا طرح جهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وهناك بعض الشواهد على اعتبار أن هذه العلاقات كلها تجري في إطار التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، فقد اتفقت تركيا وروسيا على ربط خط سكك حديدية بين البلدين عبر البحر الأسود بواسطة السفن الناقلة للقطارات بين مينائي صامصون التركي وقوقاز الروسي، وتم توقيع الاتفاقية من قبل وزيري مواصلات البلدين، وكان البلدان قد وقعا عام 2005 بروتوكولاً لتنفيذ المشروع، وبدأت الرِحلات التجريبية عام 2010.

وفي 2010/5/12 قام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بزيارة لتركيا أسفرت عن توقيع 17 اتفاقية، ومنها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة وبناء محطة كهرذرية وفي مجال الزراعة، فضلاً عن أن الطرفان اتفقا على إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين. (الشرق الأوسط، 2012)

أما بخصوص علاقة تركيا بالصين، فإن الشراكة الاستراتيجية الصينية– التركية بدأت بالفعل عام 2010، عندما استضافت تركيا الصين كضيف شرف في تدريبات (نسر الأناضول) الجوية العسكرية بين 20 أيلول و4 تشرين الأول 2010، وهي المرة الأولى التي تقوم فيها الصين بتدريبات جوية مشتركة مع عضو في الناتو، وفي نفس العام تم التوقيع بين البلدين على ثمانية اتفاقيات حول الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية. (ميراك، واكيم، 2014: 83)

وفي ضوء ماتقدم، نجد أن هذه السياسة التي انتهجتها تركيا على مدار السنوات القليلة الماضية لم تتضارب مع بعضها البعض، بل تجري في إطار تكاملي.

- تطور الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في السياسة الدولية.

يقوم هذا المبدأ على الدبلوماسية المتناغمة، فعند النظر حالياً إلى الأداء الدبلوماسي لتركيا من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد هناك تطورات واضحة عما كانت عليه قبل عام 2003، فقد استضافت تركيا قمة (الناتو) عام 2004، وقمة (منظمة المؤتمر الإسلامي) عام 2009، فضلاً عن استضافتها معظم المنتديات الدولية، هذا يفسر لنا أن تركيا اكتسبت المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية، ومن خلال تتبع أحداث السنوات الماضية التي شهدتها تركيا، نلاحظ أن تركيا أصبحت عضواً مراقباً في منظمة الاتحاد الافريقي عام 2007، وفضلاً عن ذلك, فإنه بدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء، كما وقعت تركيا مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق في اسطنبول في 2 نوفمبر لعام 2007، حيث قضى الاتفاق بتأسيس علاقات مؤسسية بين دول جوار العراق، إن هذا التحول الذي شهدته السياسة الخارجية التركية جاء نتيجة لتوظيف الدبلوماسية بشكل صحيح بعلاقتها مع الدول الأخرى. (نور الدين، 2010: 137)

- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة.

اهتمت السياسة الخارجية التركية في عقد التسعينات من القرن المنصرم اهتماماً جادا ومؤثرا بالبلقان، ولاسيما في ازمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة، وقد وفرت علاقات تركيا مع حلف الشمال الأطلسي, والاتحاد الأوروبي والغرب عموما, البنية الأساسية لهذه السياسة، وفي هذه الفترة بقيت قدرة تركيا محدودة على النفاذ إلى الشرق الأوسط، مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز، لكن بفضل الجهود التي بذلتها

تركيا في السنوات القليلة الماضية، فقد نجحت في التغلب على بعض هذه الحواجز، وذلك بسبب ما تمتلكه تركيا اليوم من قدرات وقنوات اتصال دبلوماسية وإعلامية, يجعلها قادرة على متابعة كل التطورات في الشرق الأوسط، لذلك جاءت المشاركة النشطة لتركيا في حل المشكلات في العراق، وفي لبنان وفلسطين، والتي تعد أمثلة على دور تركيا المتنامي في المنطقة.(نورالدين،2010: 139)

فقد حاولت تركيا أن تلعب دوراً مهماً في العراق بعد عام 2003 مستفيدة من الوضع الأمني والمشاكل والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة فيه، وأرادت تركيا أن تلعب دوراً في المسألة اللبنانية بإرسالها قوات إلى جنوب لبنان للمشاركة في قوة اليونيفيل تحت قيادة الأمم المتحدة بعد حرب 2006 بين حزب الله اللبناني و(إسرائيل) ومع ذلك تعثرت بسبب الجهود السورية والايرانية والمؤثرات الداخلية اللبنانية، كما أظهرت تركيا رغبتها الجادة في لعب دور في القضية الفلسطينية بالوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولكنها رفضت من قبل إسرائيل، (خلف، 2011)

ويمكن القول أن السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، تسعى لتحقيق ثلاث مطالب، الأول، سعيها الدؤوب للحفاظ علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني، تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز علاقتها مع الدول العربية والإسلامية، أما الثالث, فهو العمل على تمتين علاقاتها مع بقية دول العالم.

وتؤكد هذه الحكومة أنها تعمل من أجل تحقيق الحوار بين الحضارات بدلا من الصراع بينها وأنها تبذل الجهود لجعل تركيا الدولة الوسيطة، فضلاً عن وجوب حل المشاكل بين الغرب والشرق عن طريق الحوار، وبالطرق السلمية، ولكن هناك حالة صعبة تواجه هذا الحكومة، حيث

أن الأرضية الشعبية التي تستند عليها قد لا تكون راضية عن بعض مواقفها إزاء الغرب وأوروبا، ولهذا السبب تقوم الحكومة لتحقيق التوازن بين موقفها إزاء الغرب، وإزاء القضايا الوطنية التي قد تتسبب في فقدانها لنسبة من الأصوات في حال تخليها عنها. (سبيتان،2012: 100)

ومن هذا المنطلق ترى الدراسة، أن هذه الحكومة تبذل الجهد من أجل تحقيق الاحتفاظ بشعبيتها من جهة، وبالدعم الذي قد تحتاج إليه من أوروبا والغرب في مواصلة سياستها في هذه المنطقة الحساسة التي تشهد تطورات مثيرة لا يمكن التكهن بها من جهة أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أن أي حكومة قد تأتي للحكم في تركيا لا يمكنها أن تتخلى عن الغرب وأوروبا مثلما لا يمكنها التخلي عن الشرق والإسلام، ويجب عدم نسيان أن تركيا رغم كونها دولة علمانية قريبة بهذا الطابع من الغرب، فإنها في نفس الوقت دولة إسلامية ورثت إحدى كبرى الإمبراطوريات التي حكمت هذه البقاع لفترة طويلة، ويتعين عليها أن تدرك المسؤوليات التاريخية والثقافية التي تقع على عاتقها إزاء المنطقة التي تتواجد فيها وإزاء العالم برمته. (سبيتان،2012: 106)

إن العلاقات التركية الأوروبية، تنطوي على جدلية معقدة بكل تفاصيلها سواء من الجانب التركي، أو الجانب الأوروبي، خاصة مع وجود تيارات منافسة من كلا الجانبين، فمن الناحية التركية هناك رغبة قوية في دخولها للحضارة الغربية والاندماج داخل المنظومة الأوروبية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وهو الهدف الذي أعلنه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للحكم في 2002. (غانم، 2010: 169)

كما أن موضوع انضمام تركيا للنادي الأوروبي يجسد رغبة قديمة من قبل الاتاتوركيين؛ إذ سعوا للاندماج في حضارتها بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أما الجانب الأوروبي فقد انقسم إلى فريقين، فريق مؤيد لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وفريق معارض، إذ هناك أصوات لبعض دول الاتحاد الأوروبي تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابياتها تفوق سلبياتها، ولكنها لم تحسم الأمر حتى اليوم، أما الجانب الآخر المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد، فهو يتذرع بأسباب تاريخية ترجع إلى زمن العثمانيين، ومنهم من يتذرع بأسباب ديمغرافية، إذ أن هناك مخاوف من النتائج المترتبة على الثقل السكاني، وهذا ما سنعالجه لاحقاً.

ومن أسباب الرفض أيضاً عوامل دينية وثقافية ترتبط بهوية حضارية إسلامية، حيث يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع المسيحية التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي. (باكير، وآخرون، 2010: 170)

المبحث الثاني

منظومة القيم الفكرية والثقافية والتاريخية

ثمة عوامل عديدة تعرقل مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فقد يشكل العداء التأريخي والحضاري والديني والتباين الثقافي بين الأتراك والأوروبيين أحد العوائق المهمة التي تقف حجر عثرة أمام تركيا في طريقها إلى الإتحاد الأوروبي، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى العوامل التاريخية، الدينية، الديمغرافية، والقومية، وأثرها في مسألة انضمام تركيا للاتحاد.

في الواقع يصعب كتابة تاريخ العلاقات التركية – الأوروبية، وتفسير متغيرات التوازنات الداخلية الأوروبية ما لم يتم فهم تاريخ الدولة العثمانية، التي بسطت نفوذها وحكمت قسماً مهماً من القارة الأوروبية في قرون عديدة، إن العلاقة بين تركيا وأوروبا، هي علاقة طويلة ومتوترة في كثير من الأحيان، أو عدائية بشكل علني، وأحياناً تقوم على الهوية.

فمن الناحية التاريخية يمكن القول أن علاقة الإمبراطورية العثمانية في السابق بالقوى الأوروبية كانت على الدوام علاقة متوترة وغير مستقرة.

فعندما دخل الإسلام أوروبا عبر شبه الجزيرة الليبيرية وظل هناك لأكثر من 700 سنة، ثم شق طريقه إلى ما يعرف بفرنسا الآن، وفي الشرق، سيطر العثمانيون على القسطنطينية عام 1453 م، بعد أكثر من قرن من الفتح التركي في البلقان، وكان هذا بمثابة نذير للدول الأوروبية للتهديد الذي سيقرع أبوابهم. (Davies 1996: 257)

وبدأ الأتراك في التوسع، إذ باشروا بشن غارات على أوروبا، فهزموا المجر في القرن السادس عشر، ولكن في عام 1683م، تم فك الحصار العثماني "الثاني" لفيينا، وتراجعت الجيوش

العثمانية، واستمر هذا التراجع لقرنين من الزمن، ثم تخلخلت عملية المواجهة بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا، والمنافسة بين الإسلام والمسيحية، ولكن بالتزامن مع خفة حدتها فإن المسيحية بدأت بالانكسار.

دخلت أوروبا فترة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والفكري، والتي بدورها أدت إلى انقسامات مريرة داخل المسيحية، كما تراجعت السلطة الباباوية، وارتفعت المشاعر القومية، وحدثت اضطرابات دينية واجتماعية، واندلعت الحروب الأهلية بين الدول في أوروبا. (Delanty 1995: 85)

سيطر العثمانيون على إمبراطورية واسعة، ولكن بالتدريج أدركوا أن قوتهم النسبية اخذت في التراجع، ونتيجة لذلك، في القرن التاسع عشر، تعلمت نخبهم على أيدي الأوروبيين واستفادوا منهم في النشاطات المالية والمصرفية والتجارية، وحتى في المجالات الفكرية، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى تحالف العثمانيون مع ألمانيا، إلا أن هذا التحالف سرعان ما أنهار بعد اندحار ألمانيا في الحرب كما أنهارت الإمبراطورية العثمانية الهشة عام 1918، وفي نهاية المطاف أسس الثوار الأتراك بقيادة اتاتورك الجمهورية التركية في عام 1923، وشرعوا في برنامج التحديث السريع، وقام اتاتورك وخلفاؤه بإدخال الحروف اللاتينية والألقاب والقومية المدنية والحكومة العلمانية والديمقراطية المتعددة الأحزاب إلى تركيا.(اوفيل، 2013)

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتأسيس اتاتورك الجمهورية التركية، تغيرت العلاقة ووضعت على مسار جديد نحو الحداثة ونحو الوصول إلى أوروبا، لذا فإن صعود الجمهورية التركية كان يعد بمثابة ديناميه جديدة في العلاقات بينها وبين وأوروبا، متأثراً إلى حد كبير بالظروف الجيوسياسية المتغيرة، والاحتياجات الاقتصادية المتبادلة، وفي الحرب العالمية

الثانية كانت تركيا قوة محايدة وانضمت إلى مجلس أوروبا في عام 1949، ولكن وبسبب خوفها من التوسع السوفييتي، انضمت إلى حلف الناتو في عام 1952. (Jackson 2009: 227)

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لعبت تركيا لعبة محسوبة وذكية، فالانقلاب الشيوعي عام 1948، والحصار السوفييتي لبرلين في نفس العام، آذنا بنهاية التحالف المناهض للنازية بين الغرب والاتحاد السوفييتي، وآذنا ببداية الحرب الباردة التي كان لها تداعيات على جميع أنحاء العالم, كما كانت لعضوية حلف الناتو فوائد واضحة على تحديث جيشها.

فمنذ أن تأسست السوق الأوروبية المشتركة على إثر توقيع معاهدة بين دول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب فى 25 مارس 1957، ودخلت حيز التنفيذ فى بداية يناير 1958، لم تتردد تركيا في أن تعرب عن رغبتها في الانضمام إلى السوق الأوروبيية المشتركة، ففي عام 1959، تقدمت تركيا بطلب الانتساب للسوق، إلا أنها لاقت صعوبات جمة لأنها كانت تشكو من عجز ميزانها التجارى، وبالرغم من هذه الصعوبات وافقت دول السوق على انتساب تركيا إليها فى 12 سبتمبر 1963 واستطاعت تركيا أن تصبح عضوا مشاركا في الجماعة الأوروبية بموجب اتفاقية انقرة في ذات العام، أو ما يطلق عليها اتفاقية (الزمالة) أو (الشراكة)، وأيضا استطاعت تركيا التوقع على البروتوكول الإضافى مع السوق الأوروبية المشتركة فى 23 نوفمبر 1970، وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ فى عام 1973، وفي هذا المجال قال تورجوت أوزال وهو رئيس تركيا آنذاك " إن أوروبا تستفيد كثيراً بقبول تركيا فى السوق الأوروبية المشتركة، لأنها ستعطى طاقة حيوية جديدة لها عن طريق منحها الفرص للاستثمارات فى الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة" وغير ذلك, وصف تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بأنه من أهم الأحداث التى شهدها العهد الجمهوري منذ إعلان الجمهورية وقال أوزال أيضاً . "علينا أن نعمل كثيراً ريثما

نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة". (هلال، 1998) وهو الأمر الذى كان يتحمس له أتاتورك، وجعلها عضواً قوياً ومساوياً في أوروبا، وعضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

شهدت السوق الأوروبية المشتركة في بداية التسعينات نقلة نوعية، وهي توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي في 7 فبراير 1992، أو ما سميت ب(معاهدة ماسترخت) التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993، وأعطت السوق الأوروبية الاسم الجديد وهو (الاتحاد الأوروبي)، حيث لم يكن الغرض من معاهدة ماسترخت هو تغير الاسم فحسب، بل منح جماعة السوق الأوروبية المشتركة صفة سياسية، إضافة إلى الصفة الاقتصادية التي تتمتع بها، من خلال وضع إطاراً لتدعيم الاندماج العالمي في ثلاثة مجالات أساسية، هي الوحدة الاقتصادية والنقدية، والسياسة الخارجية والأمنية، والسياسة الداخلية، وكان النجاح الأبرز في الاتحاد الأوروبي في المجال النقدي، إذ تم إنشاء المعهد التقني الأوروبي عام 1994، وكانت الخطوة الأولى نحو إنشاء البنك المركزي الأوروبي عام 1998، في مدينة فرانكفورت الألمانية، وتم إصدار أول عملة أوروبية موحدة في يناير 1999. (النعيمي، 2007: 11)

وعلى الرغم من أن علاقة تركيا بالجماعة الأوروبية بدأت رسميا عام 1963 عندما أصبحت عضواً مشاركاً فيها، إلا أنها لم تحقق رغبتها في أن تكون عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي حتى وقتنا الراهن، وخاصة عندما فرض المجلس الأوروبي متطلبات ومعايير سياسية واقتصادية أثر انعقاد قمة كوبنهاجن عام 1993، والواجب توافرها في أي عضو يرغب في الانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت تلك المعايير عقبة أمام مسيرة انضمام تركيا للاتحاد،

وعملت تركيا جاهدة من أجل الوصول إلى معايير العضوية اللازمة لبدء مفاوضات الانضمام في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيتم معالجته لاحقا.

أما ما يتعلق بالعامل الديني فيمكن القول أن التوجه الغربي لدى تركيا نشأ على أيدي مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، فهو مؤسس الجمهورية التركية التي أعلنت في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1923، عقب سقوط الإمبراطورية العثمانية، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبعد مرور أقل من عام على تاريخ إعلان الجمهورية التركية، تم إلغاء الخلافة العثمانية رسمياً في الثالث من آذار 1924.

وقامت تركيا عقب ذلك بإلغاء المدارس والمؤسسات الدينية، والمحاكم الشرعية، واستبدلت بها وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم، في حين قام الدستور الجديد الذي تم إقراره في تلك المدة بالفصل بين الدين والدولة.

وفي السابع عشر من شباط 1926، قامت تركيا بتطبيق القانون المدني السويسري، الذي كان ينص على إلغاء تعدد الزوجات، والاعتراف بالزواج المدني، ومنح الحرية لكل رجل بالغ أو امرأة بالغة باعتناق الدين الذي يرغبه. (مقلد، 2010)

وعلى الرغم من تعاليم أتاتورك التي شكلت سداً منيعاً للتعامل الإيجابي مع الدين وقدمت صيغة علمانية مستقاة من التجربة الأوروبية، لكنها لم تفلح أبدا في اقتلاع دور الدين من نفوس الأتراك وهو ما دعا بعض الأوروبيين إلى اعتبار تركيا بعلمانيتها وتغربها امتداداً لدولة الخلافة الإسلامية، وهذا ما يفسر التناقض المستمر في المنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الإسلامية التركية، فعندما تم رفع قضية الحجاب إلى المحاكم الأوروبية للضغط على العلمانيين في تركيا من

أجل السماح للمحجبات بممارسة أعمالهم بكل حرية استناداً إلى الحرية الشخصية والفردية التي تعتمد عليها الدساتير الأوروبية تحججت المحكمة الأوروبية بأن هذا الموضوع هو شأن تركي داخلي ويجب عدم التدخل فيه، بينما برز التناقض عندما رفض الأوروبيون قيام الحكومة التركية بتمرير مشروع قانون في البرلمان التركي يجرم الزنا وهددوا بإمكانية رفض انضمام تركيا في حال إقرار القانون. (بشارة، 2011)

فضلاً عن ذلك، يتخوف الأوروبيون من وجود دولة إسلامية يشكل فيها المسلمون نسبة 96 % من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، فالتراجع السكاني الأوروبي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماماً بقراراتها ومصيرها، ويطرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد، كما أن هناك خوف من المد الإسلامي داخل أوروبا والذي تعده أوروبا خطراً وخطاً أحمر لا يجوز تجاوزه، وهذا ما جاء في جواب الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران عندما طلب منه الملك المغربي الحسن الثاني الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذْ قال له بكل صراحة ووضوح إنه يستحيل قبول بلد مسلم في الاتحاد. (بشارة، 2011)

كما فرض الاتحاد الاوروبي، من خلال معايير كوبنهاجن 1993، على الدول المرشحة للانضمام شروطاً تتعلق بالحقوق الثقافية للأقليات العرقية والحريات الدينية والمذهبية وحقوق الإنسان، ومن هذه المعايير المتعلقة منها بحقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات والمذاهب هي: (المقاتل، 2011)

(أ) احترام حقوق الإنسان وبما يحققه الآتي:

- إلغاء التشريعات المنافية لحقوق الإنسان .
- ضمان حرية التفكير، والعقيدة الدينية.
- ضمان الحق في الحياة .
- ضمان الحق في التحرير من العبودية، أو السخرية.
- ضمان الحق من عدم التعرض للتعذيب, أو العقوبات أو المعاملات الغير إنسانية.

(ب) احترام حقوق الأقليات، دون المعاناة من أي التميز بشأن الآتي :

- حق التعبير عن الهوية داخل إطار الدولة.
- حرية المحافظة على الممارسة الثقافية.
- حرية المحافظة على لغة الأقليات.

كانت تركيا لسنوات طويلة نموذجا لقمع الأقليات العرقية والمذهبية وانتهاك حقوق الإنسان، لكن بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، التزم إلى حد ما لتنفيذ تلك المعايير التي فرضها الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة كوبنهاجن، وذلك سعياً لتحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فعندها خرجت تركيا بصورة بطيئة وتدريجية من ظاهرة قمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.

وإلى حد ما نرى أن دول الاتحاد الأوروبي قد خففت، في العقد الأخير، من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا خاصة بعد أن شهد هذا العقد ميلاد ما عرف بالإسلام الأوروبي

وأصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافة الإسلامية داخل الاتحاد منسجمة مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية. (الشويكي، 2004: 93)

كما أن الإسلام التركي هو تجربة مغايرة للاسلام الأصولي فهو إسلام رموز أو حريات شخصية انحصر في أمرين اثنين: الحجاب في المؤسسات العامة والمدارس والجامعات، وحرية التعليم الديني، ويضاف إلى ذلك انه إسلام لا يمانع في الانتماء للغرب والدخول في الاتحاد الأوروبي، ومثال على ذلك, أن تركيا هي بلد مسلم إلا أنها استطاعت إلى حد ما أن تتعاون وتخدم مصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال انتمائها إلى الحلف الأطلسي، كما أن الإسلام لا يعتبر ديناً يثير المشاكل فملايين الأتراك بألمانيا، هم الأقل استثارة للمشاكل، والأكثر تعاوناً مع السلطات وحكم القانون. (مقلد، 2010)

وبالنظر إلى العلاقة التركية الأوروبية، نلاحظ أن البعد الحضاري المتصل بثنائية الإسلام – الغرب حاضر في كل زوايا الرؤية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي ليس مجرد كتلة بشرية أو مساحة جغرافية أو منظمة لها مصالح إستراتيجية، اقتصادية وسياسية, الاتحاد الأوروبي كما يقول غونتر فيرهوغن المسئول السابق لشؤون توسيع الاتحاد: "هو مجموعة من القيم والأفكار، وعلى تركيا كونها هي الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد أن تختار بين هذه القيم وقيمها التقليدية". (نور الدين، 2008: 74)

أما في ما يخص العامل الديمغرافي. يرى البعض أن الثقل التركي من حيث عدد السكان الذي بلغ 80 مليون نسمة حسب إحصاء 2013، وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري، ويؤدي في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولاً، والتغلغل في الدول

الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً، ومن ثم تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانيا. (منارة، 2013)

وان هذا الثقل سيؤدي إلى وجود خلل في الموازين داخل الاتحاد الأوروبي، وسيكون له تبعات تثير القلق على وزنها في عملية التصويت وفي تمثيلها في مؤسسات الاتحاد وحقها في الحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان الأوروبي، أن تركيا من البلاد الكبيرة سكانياً اذا ما قورنت بعدد من الدول الأعضاء الحاليين، لدرجة أن عدد سكانها يفوق عدد سكان أكثر من 8 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم سيصبح لها تأثير معين في الاتحاد، ولاسيما في البرلمان الأوروبي.

وفي ما يخص الشعور القومي فيشكل الشعور القومي أيضاً حاجزاً اجتماعياً ونفسياً أمام انضمام الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي، إذ إن تمسك الأتراك بنموذج الدولة الوطنية ذات اللغة الموحدة والثقافة الموحدة يجب أن يتحطم على حدود الاتحاد الأوروبي الذي يشدد على سماح تنوع الثقافات واللغات واللهجات داخل الدولة الواحدة. وتختلف والعادات والتقاليد التركية، عن التقاليد والعادات الأوروبية، إذ يشكل اليمين التركي المحافظ حسب استطلاعات الرأي، غالبية السكان في تركيا والعادات والتقاليد لها احترامها خصوصاً في الأناضول التركي الواسع، يقول الصحفي الدنماركي "لاسة اللاجارد":" لا أعلم هل يجب على الأتراك ترك عاداتهم وتقاليدهم إن هم أرادوا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن المشكلة تكمن في أن الأسرة في تركيا هي التي تشكل نواة المجتمع وهذا يعطي لرب الأسرة منصباً قيادياً وحقاً في التحكم فيها، هذا مرفوض أوروبياً لأن الحفاظ على حرية الفرد من المقدسات، فمثلاً ما يجري في تركيا من زواج الأقارب تحت ضغط الوالدين يعد جريمة في أوروبا". (الجزيرة نت، 2006)

ويرى الخبراء أن الشعور القومي هو ما أدى إلى تراجع التأييد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولاسيما بعد أن فرضت الحكومات الأوروبية المزيد من الشروط على دخول تركيا، فقد انخفضت نسبة المتحمسين للدخول إلى الاتحاد الى 10% عام 2005 عما كانت عليه في 2004، وهو ما عبر عنه النائب أينور أويمن بقوله: " أن أوروبا هي جارتنا الأقرب، لذا لم نكن نتوقع هذه المعاملة المتحيزة وغير العادلة .. يجب أن لا يقدم أصدقاؤنا الأوروبيون على الإساءة إلى مشاعر الشعب التركي أو إعطائنا الانطباع بأننا الأتراك غير المرغوب بهم. والقول بأننا ضد انضمام تركيا لأنكم أتراك ضد المبادئ الأوروبية. فقد عانت أوروبا من العنصرية بما فيه الكفاية خلال القرن العشرين. إن غالبية الأتراك مع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكن بشرط واحد: المساواة. لا نريد وضعية المواطن من الدرجة الثانية، نريد العضوية الكاملة". (هاردينغ، 2005)

المبحث الثالث

أثر المتغير الجيوسياسي لتركيا حيال الاتحاد الأوروبي

ثمة عوامل عديدة تتحكم بعلاقة الدول مع غيرها من الدول الاخرى، ويأتي العامل الجغرافي في مقدمة هذه العوامل، التي يتقرر في ضوئها طبيعة العلاقة في ما إذ كانت تعاونية أم تصارعيه أو خلافية.

وعند الحديث عن العلاقات التركية – الأوروبية تحديدا، فإنه لا يسعنا إلا استحضار جغرافيتها أولاً، وما ورثته من قضايا سياسية في ضوء الحقيقة الجغرافية ثانياً.

وعلى هذا ستعالج الدراسة العامل الجيوسياسي، وأثره على موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

تكمن أهمية موقع تركيا في أنها تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "أنقرة" ويعرف باسم "آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول. (اوغلو، 2011: 120)

ويمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر. (باكير، وآخرون، 2010: 19)

يشكل موقع تركيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تفرق المعطيات الجغرافية اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث تحاول تركيا دوماً باستغلال موقعها للارتقاء بنفسها والتحول نحو العالمية، ولهذا تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا". (اوغلو، 2011: 48)

وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو– ستراتيجية الأمر الذي يؤهلها لا تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو– سياسي. (Brzezinski 1997)

ومن ناحية أخرى فإن تركيا دولة بحرية، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكّلا تاريخاً محوراً للصراع بين الامبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمره ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه حوالي 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمره والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 1–6 كم، مما يعطيها القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية. (باكير، واخرون،2010: 21)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجعت وظيفة تركيا كثيراً باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف الشمال الأطلسي في مواجهة حلف وارسو أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أن هذه الوظيفة المناطة بتركيا تراجعت كثيراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك بقيت تركيا محتفظة بأهميتها الاستراتيجية نظراً لما سبق ذكره من مزايا اختص بها موقعها الجغرافي المتميز. (ملحق رقم 1)

لذا حاولت تركيا استثمار ثقلها المتميز في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية مثل (منظمة التعاون الاقتصادي عام1961، منظمة التعاون الإسلامي عام 1969، ومنظمة التجارة العالمية عام 1995...وغيرها). كما سارعت إلى ملئ الفراغ الناجم في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها باسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.

وعليه يمكن القول، أن الموقع الجيو– استراتيجي، الذي تتمتع به تركيا، يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الاقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية أخرى، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

أما عن الدور الجيوسياسي، فيرى اوغلو في مؤلفه "العمق الاسترتيجي" ؛ أنه يحدد ثلاثة "أحواض" "الحوض الأرضي القريب" الذي يشمل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، و"الحوض البحري القريب" الذي يتألف من البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج الفارسي وبحر قزوين، و"الحوض الأرضي القريب" الذي يضم أوروبا وشمال إفريقيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا.

لا تتشارك تركيا فقط بالقرب الجغرافي مع هذه الأحواض، لكنها تتمكن بالتحكم في السطح البيني لها، بمحاذاة مركز (القارة الرئيسية في العالم)، وبالتالي تكتسب صفة (الدولة المحورية).

"فمن يسيطر على تركيا يسيطر على الأحواض، ومن يسيطر على الأحواض يسيطر على اوراسيا وإفريقيا، ومن يسيطر على الافرو اوراسيا يسيطر على العالم". (باكير، وآخرون، 2010: 124)

إن قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد من موقعها الجيوا – ستراتيجي ومن عمقها التاريخي، والملاحظ أن تركيا قد تصرفت خلال العقود الثمانية من تاريخ الجمهورية الكمالية في القرن العشرين المنصرم بأقل من ما تسمح لها إمكانيتها، في سياستها الإقليمية والدولية، وتعود أسباب هذا التراجع إلى السياسة القطعية، التي انتهجتها الدولة الاتاتوركية، كي تفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الاستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، وبالرغم من أن تركيا كانت دوماً تلعب دور الدولة القائد، ولها من الخلفية التاريخية ما يطمئنها على مقدرتها، إلا أن عملية التحديث التي قام بها اتاتورك ورفاقه لم تتمكن من سد الثغرة الحاصلة، بين ما كان ممكنا من الناحية السياسية، ووفقاً لما كانت تأمله شعارات اتاتورك. (اوغلو.2011: 124)

وعند نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، بقيت تركيا, وكما سبق الإشارة, تحتفظ بأهميتها الاستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي الذي يتمركز على مفترق القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، رغم أنها فقدت أحد وظائفها الأساسية وهي محاربة المد الشيوعي، إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي, أدى إلى ظهور دول مستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى، قدمت لتركيا فرصة فريدة لاستكشاف دور جديد لها باعتبارها قوة اقليمية مؤثرة، حيث تشترك تركيا باللغة والعرق والعلاقات مع الدول الخمسة (اذربيجان، كازاخستان، اوزباكستان، قيرغستان، وتركمانستان) التي يبدو انها توفر أساسا متينا للعب دور مؤثر في تشكيل التنمية الاقتصادية والاتجاه السياسي والعلاقات الخارجية معها. (اوغلو، 2011: 128)

كانـت هنـاك رؤيـا خاصـة للـرئيس التركـي (تورغـوت اوزال) تـذهب إلـى أن الخريطـة الجيوسياسية للمنطقة سوف يجري إعادة رسمها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وهذا السبب أدى إلى زيادة رغبة تركيا للتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، خلال حرب الخليج عام 1991، بعد غزو العراق للكويت، وضلت تركيا في فترة التسعينات حليفا وثيقا للولايات المتحدة الامريكية. (نوفل، 2010: 19)

وعندما تحررت تركيا من مواجهات الصراع الجيوسياسي للحرب الباردة بين الشرق والغرب، بدأت بالعمل على اثبات وجودها، إذ لم يعد بالإمكان اعتبار تركيا بلداً طرفياً في استراتيجية الغرب، بل دولة مركزية لها عمقها الاستراتيجي، وذلك بالاستناد إلى العلاقة الوثيقة ما بين الموقع الجغرافي للدولة وما بين قوتها ودورها السياسي. بقيت تركيا تقوم بهذه الوظيفة الجيو– سياسية حتى مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002، حيث استفادت من التحولات العميقة، التي طرأت على الخارطة السياسة الدولية، اذ بدأت تلعب دورا مهما على المستويين الاقليمي والدولي، حيث استطاعت تحسين علاقتها مع دول جوارها الجغرافي، كما عملت تركيا جاهدة للخروج من الدور الهامشي الذي فرضتها عليه التبعية لحلف الشمال الاطلسي, خصوصا بعد ما شعرت تركيا انها تحملت اعباء كثيرة في سبيل حفظ الأمن للغرب، فما كان على تركيا إلا أن تنتهج سياسة خارجية جديدة تجاه معظم دول الشرق الأوسط مستفيدة من موقعها الجغرافي، ودون أن تتخلى عن توجهاتها الأخرى، وخاصة طموحها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.(اوغلوا، 2011: 135)

إلا أنه، وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية، طرأ تغير واضح ازاء العلاقات التركية– الأمريكية، كان موقف تركيا الرافض بعدم السماح للقوات الامريكية باستخدام اراضيها في عام 2003، عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرب على العراق، سبباً في خلافها مع الولايات

المتحدة الأمريكية, كان أحد أسباب هذا الرفض هو أن تركيا سوف تدفع مرة أخرى ثمناً هائلاً من حيث الخسارة الاقتصادية، نظراً لما حصل في حرب عاصفة الصحراء عام 1991، عندما خسرت تركيا ما يقدر من 40–100 مليار دولار على مدار السنوات العشر في التسعينات من القرن الماضي، وهناك سبب آخر هو خوف تركيا من تفكك العراق الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء دولة كردية في شمال العراق وتعزيز المساعي من أجل الاستقلال أيضا بين اكراد تركيا. (ميراك، واكيم، 2014: 88)

وعلى أثر هذه الخلافات قام رئيس الوزراء التركي (رجب الطيب اوردوغان) بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004 معرباً عن أمله في أن تكون علاقات بلده بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات متوازنة وقائمة على تقدير المصالح المتبادلة. (Brzezinski 2012: 45)

وأيضاً قد بادرت الولايات المتحدة الامريكية في تلافي الوضع المتأزم بين البلدين، وعليه قامت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس) بزيارة إلى تركيا في 2004/4/24، وأكدت فيها، على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، وأشارت إلى أن تطابق وجهات النظر بين البلدين تجاه عدد من القضاية الإقليمية والدولية، خصوصا ما يتعلق بالعراق وايران وافغانستان (خلف، 2011)

وفي عام 2006 وقعت تركيا اتفاقية عرفت ب (وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية – الأمريكية) واعتبرت خطوة مهمة في إعادة تفعيل الدور التركي إقليمياً ودولياً، وتركز الوثيقة على تصعيد الدور التركي في المستقبل فيما يتعلق بالقضايا العربية وخاصة قضية العراق وفلسطين، بالإضافة إلى قضية الملف النووي الإيراني. (خلف، 2011)

إن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أهمية الدور التركي في الاستقرار الإقليمي والعالمي، وترى وإن تجاهل هذه الحقيقة من شأنه إلحاق الضرر بعلاقة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، لاسيما بعد أن شغلت تركيا مقعد غير دائم في مجلس الأمن حتى نهاية عام 2010، مما ساعدها في تعزيز فعالية دورها في حل معظم قضايا المنطقة، إن تركيا لا يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً ومهماً في معالجة القضايا المهمة في المنطقة وحلها دون التوافق مع السياسة الأمريكي، ودون أن تكون هناك رؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما. ومثل هذه القضايا، قضية الملف النووي الإيراني، التي رفضت الولايات المتحدة دور الوساطة التي عرضتها تركيا، وأيضاً عدم رضى أمريكا عن العلاقة التي بدأت تتوطد بين تركيا وسوريا والتزام تركيا الصمت حيال الضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سوريا في ربيع 2007، لكي تسحب قواتها من لبنان. (خلف، 2011)

عند وصول الرئيس الامريكي (اوباما) إلى سدة الحكم عام 2008، حث على تقوية العلاقات التركية – الأمريكية، حيث قام بزيارة تركيا في 2009/6/4، وأكد على اهتمام الإدارة الأمريكية بالدور الإقليمي الذي تقوم به تركيا، حيث قال "إن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعمها لتركيا لما لها من دور مركزي وأن الولايات المتحدة وتركيا تسعيان لخدمة العديد من الفرص والازدهار لشعبينا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلدينا". (ميراك، واكيم، 2014: 94)

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا إضافة إلى العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب القوة العسكرية، أهلها بأن تلعب دوراً مهماً في النظام الإقليمي والشرق الأوسط, وربما أيضاً على المستوى الدولي، ليأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجماً مع تاريخها وقدراتها الكامنة، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

المبحث الرابع

أثر المتغير السياسي الأمني

شكل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي- الأميركي)؛ عبر قبول العرض الذي وفّره لها مبدأ ترومان عام 1947، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. (النعيمي، 2007: 15)

وبعد تطور العداء بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، اندمجت تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي عبر دخولها مجموعة من الأحلاف والاتفاقيات منها: اتفاقية الجات عام 1947، وهي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وحلف شمال الأطلسي عام 1952، وعضواً في (حلف بغداد) عام 1955، الذي ضم أيضاً العراق، وإيران، وباكستان، إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الاعتداءات السوفيتية المحتملة.(ميراك، واكيم،2014: 84)

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري لتعويض التراجع في المساعدات الأمريكية المقدمة اليها. لكن وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية، لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط

والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين. (الغريري، 2010: 80)

ولكن قبل ذلك، وفي الوقت الذي تمسك فيه القوة العسكرية زمام الأمور، فلم يكن من المتوقع أن يقبل الاتحاد الأوروبي بوضع تركيا، حيث تتركز السلطات والصلاحيات بيد العسكر، الذي يتصادم مع جميع المعايير الديمقراطية السائدة في العالم الغربي، وفي جميع الدول الديمقراطية الاخرى.

إن أوروبا مثلت نموذج للتطور والمدنية بالنسبة إلى الشعب التركي، وهذا الأمر أدى إلى ترسخ قناعة كاملة لدى النخبة الحاكمة في تركيا, مفادها أن مسألة نيل العضوية في النادي الأوروبي هي من أهم المسائل التي يجب على الدولة التركية السعي لتحقيقها وجعل تركيا دولة أوروبية، وهذه القناعة التي تولدت لدى النخب الحاكمة التركية تعود إلى إعلان تأسيس الجمهورية التركية عام 1924. (كرامر، 2001: 25)

إن التوسع السوفيتي الاستراتيجي في أساطيله في البحر المتوسط والشرق الأوسط، دفع تركيا إلى عدم البقاء منطوية على نفسها في صراعها مع الاتحاد السوفيتي، بل فرض عليها تطوير علاقاتها بالدول الغربية العظمى، وهذا ما انتهجته تركيا وأخذت بالعمل عليه خصوصا بعد نهاية، الحربين العالميتين، كما أن أهمية تركيا قد زادت في الاستراتيجية الغربية بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي عامل تهديد لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. (الغريري، 2010: 85)

إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور نزاعات في المناطق التي استقلت عنه، وتفاقم الأزمة الكردية في جنوب شرق تركيا، وكذلك تصاعد عمليات المنظمات الإسلامية، وبروز الأزمة

القبرصية، وغيرها من العوامل، كلها أدت إلى ظهور وأيقاظ المخاوف التركية من احتمال تعرض كيانها لمخاطر جديدة، هذا الأمر الذي دفعها إلى التفكير بصورة دقيقة بالمصلحة الذاتية وحساباته الامنية، فضلاً على ضرورة تحقيق الاندماج في الحضارة الغربية. (الغريري، 2010: 88)

ومن العوامل الخارجية – الأمنية، والتي لها علاقة بالأمن الداخلي لتركيا، هي المشكلة القبرصية والآرمنية، بمعنى آخر أن كل من القضيتين القبرصية والأرمينية كانتا من العوامل الخارجية التي لها علاقة بالأمن القومي التركي، وكانت في نفس الوقت من العوامل التي أعاقت دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ففي نهاية الخمسينات من القرن الماضي سعت قبرص، وبجهود سياسية كبيرة، للاتحاد مع اليونان وكونت منظمه سريه عرفت باسم (ايوكا)، وفي عام 1959 اجتمع الأتراك اليونانيين في سويسرا حيث توصلوا إلى اتفاق باستقلال قبرص الذي أعلن في 1960/8/16 بمقتضى دستور وضعته كل من بريطانيا واليونان وتركيا، وفي عام 1963 اقترح عشرة تعديلات على الدستور، عارض القبارصة الأتراك هذه التعديلات باعتبارها ضد مصالحهم وتسلبهم الضمانات الدستوريه, الأمر الذي أدى إلى اندلاع القتال بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وفي عام 1964 أرسلت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام، ولكن نشب قتال جديد بين الطرفين عام 1967 تبعته مفاوضات بين الطرفين استمرت إلى عام 1974، الأمر الذي دفع تركيا إلى غزو قبرص والاستيلاء على مناطق شمالها، وتم إعطاء هذه المناطق حكماً ذاتياً وتسميتها بالولايات التركية الفدرالية، أعلن القبارصة الأتراك في عام 1983، استقلال جمهورية قبرص التركية، والتي لم تعترف بها أي دولة باستثناء تركيا. (بركات، 2008)

شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، منذ ذلك التاريخ، أصبحت عائقاً كبيراً أمام عضويتها في الاتحاد، وخصوصاً بعد أن أصبحت قبرص عضواً

في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول عام 2004، وقد وقعت تركيا في 29 تموز عام 2005 بروتوكولا يوسع من اتحادها الجمركي الموقع مع الاتحاد الأوروبي في عام 1963، والذي ضم عشرة أعضاء جدد كانت قبرص من بينهم، إلا أن تركيا أصدرت بياناً أكدت فيه أن التوقيع على هذا البروتوكول لا يعني اعترافها بقبرص اليونانية، ما دفع المفوضية الأوروبية إلى إصدار تقرير عبرت فيه "أن الإعلان التركي هو من جانب واحد، ولا يعد جزئاً من البروتوكول الإضافي الذي وقعته تركيا، وليس له تأثير رسمي في الالتزامات التركية حسب البرتوكول".

وأكد الاتحاد في نفس التقرير "أن الاعتراف بجميع الدول الأعضاء هو مكون رئيسي من مكونات عملية الانضمام إلى الاتحاد" (مقلد، 2010: 349)

وفي 2006/12/11 وافق وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي على الأخذ بتوصية اللجنة وقرروا تجميد ثمانية عشر فصلاً من الفصول الخمسة وثلاثون للسياسات في محادثات انضمام تركيا للاتحاد. (بركات، 2008)

أما القضية الأرمنية، فكانت أيضاً عائقاً أساسياً أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وذلك لما مارسه اللوبي الأرمني الموجود في أوروبا والولايات المتحدة، من ضغوطات من أجل الاعتراف بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن عام 1915. وقد اعترف بهذه المجازر لأول مرة عام 2005، عندما نشرت صحيفة تركية (حرييت) في 22/ 4/ 2005 مذكرات لرئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا بخط يده، وقد ذكر فيها أن أعداد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم في الأناضول باتجاه سوريا كان 924158، وأن هذه العمليات التهجيرية قد بدأت بالقانون التي أصدرته الحكومة العثمانية في أيار عام 1915 (النعيمي، 2007: 42)

وقد استخدمت هذه القضية من قبل الاتحاد الأوروبي ضد تركيا، كان ذلك قبل اتخاذ الاتحاد لقراره لبدء المفاوضات انضمام تركيا للاتحاد، بادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين علاقات تركيا مع أرمينيا، فقد اعترفت تركيا باستقلال ارمينيا عند انفصالها عن الاتحاد السوفيتي، كما يعيش في تركيا حوالي 40 الف ارميني يعملون في تركيا دون إذن، على الرغم أنهم ليسو مواطنين أتراك، كما أن تركيا قدمت دعوة إلى أرمينيا من أجل الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، على الرغم أن ارمينيا ليس مطلة على البحر الأسود، كانت هناك رغبة سياسية مشتركة لكل من تركيا وأرمينيا، في تهدئة التوتر بين البلدين والمنطقة، ففي آب من عام 2008 تم تشكيل لجنة مشتركة تركيه– أرمينيه، لمراجعة الأحداث التاريخية للنظر في الدعاوي الأرمينية بوقوع مذابح نالت من الأرمن أيام الدولة العثمانية، والترويج لمنتدى أمن القوقاز والتعاون فيه مما يشكل حلا لقضايا القوقاز جميعها، وتنمية التعاون الاقتصادي بين دول القوقاز. (اقيول، 2008)

بالإضافة إلى ذلك، هنالك عوامل سياسية أخرى تؤثر في عرقلت انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، أهمها منافسة تركيا لليونان، وهذه المنافسة بين الدولتين تنطلق من الصراع العميق بينهما، تاريخياً سيطر العثمانيون على اليونان منذ أيام محمد الفاتح لغاية منتصف القرن التاسع عشر ومارسوا الظلم وفرضوا الضرائب، وبدأت الثورات في عام 1821 تقريبا وارتكب العثمانيون في حق الشعب اليوناني العديد من المجازر بمساعدة من القوات المصرية، وتدخلت حينئذ روسيا وبريطانيا وفرنسا بمهاجمة القوات التركية والمصرية وساعدوا اليونان في ألاستقلال، فضلا عن النزاع الذي نشب عام 1974 بين اليونان وتركيا على جزيرة قبرص، التي يتبع جزء منها لليونان وجزء لتركيا، كما أن هناك خلاف حاد بين الدولتين على بحر ايجه الذي أثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الدولتين منذ سبعينيات القرن الماضي.

وفي ضوء ما تقدم، سعت تركيا بأن تكون لها مكانة، لا تكون أدنى من المكانة التي تتمتع بيها اليونان، فقد عمدت تركيا إلى تقديم طلب للالتحاق في السوق الأوروبية المشتركة عام 1959، بعد تقديم اليونان طلباً بذلك، وهذا في سبيل تعزيز المكانة التركية، حيث أنّ انضمام اليونان للسوق الأوروبية المشتركة زاد من مخاوف تركيا، بأن تقوم اليونان في توظيف مكانتها في المؤسسات الأوروبية، واستخدامها في عزل تركيا عن أوروبا. (كرامر، 2001: 313)

أما العوامل السياسية الداخلية, فقد تمثلت في رغبت غالبية التيارات السياسية في تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبرز ذلك بشكل واضح من خلال رغبة تركيا في بدأ المفاوضات بشأن انضمامها إلى الاتحاد، ويلاحظ أن جمع نخب التيارات السياسية التركية، بالرغم من اختلاف توجهاتها ورؤاها السياسية، فإنها متفقة على ضرورة وأهمية استمرار الجهود التركية المبذولة من أجل تحقيق انضمام تركيا الكامل للاتحاد. (النعيمي، 2007: 13)

ومن جانب آخر، كانت المؤسسة العسكرية في تركيا تتحكم بشكل كبير في السياسة الداخلية، ولها تأثراً كبيراً على سياسة وقرارات البلاد، من خلال الدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي التركي، وهذا ما يتناقض مع المبادئ التي وضعها الاتحاد الأوروبي، كما جاء في معايير كوبنهاجن عام 1993، على الدول الراغبة بالانضمام أن تكون دولة ذات مؤسسات مستقرة، ومحافظة على الديمقراطية وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإقليات .
(El_Agraa 2011)

وكان من أهم أهداف شروط الاتحاد الأوروبي هو تقليص قبضة الجيش على الحياة السياسية الخارجية والداخلية، وبناءً على ذلك، قامت تركيا بإصدار مجموعة من القوانين، تتعلق بتقليص الصلاحيات التنفيذية والرقابية للمجلس الأمني القومي، وإعطائه الصفة الاستشارية كما في

دول العالم الأخرى، بالإضافة إلى سحب صلاحية تعين الأمين العام للمجلس الأمني القومي التركي من رئيس الأركان، وإيكالها إلى رئيس الوزراء والذي يتعين بدوره ترشيح اسمين إلى رئيس الجمهورية ليعين أحداهما، ولا يشترط أن يكون المعين لرئاسة هذا المجلس عسكرياً.

المبحث الخامس

أثر العامل الاقتصادي لتركيا حيال الاتحاد الأوروبي

يعد العامل الاقتصادي واحد من أهم المداخل في تحليل السياسة الخارجية بمعنى أن البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية هو تحليل مدى تأثير نسق المفاهيم والتصورات والخطط والسلوكيات ذات الطابع الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية للدولة. (محفوض، 2012: 94)

مر الاقتصاد التركي بمرحلة تحول كبير طيلة السبع سنوات التي وقعت في فترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية عام 2001، والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وكان من نتائج هذا التحول زيادة الناتج القومي بين عامي 2002 و2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بزيادة معدل النمو بلغ في متوسطه 6.8%، كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10000 دولار، فضلاً عن ما تحقق من انخفاض مستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وبذلك احتلت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وتم تضييق الفجوة لأول مرة بين معدلات النمو التركية ومعدلات النمو الأوروبية. (اوزتوك، 2010: 47)

تنطوي السياسة الخارجية التركية في أبرز ملفاتها وهو ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على مضامين اقتصادية بارزه، حتى أن ساسة الأتراك يبررون تلك السياسات حينما يتحدثون أمام مواطنيهم بأسباب اقتصادية بافتراض أنها تحقق مصالح اقتصادية تنعكس إيجابياً على مستوى المعيشة في تركيا.(محفوض، 2012: 99)

ونظراً لرغبة تركيا بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، فإنها تسعى إلى الالتزام بالمعايير التي وضعها الاتحاد في قمة كوبنهاجن 1993. وكوننا بصدد موضوع العامل الاقتصادي، فلابد من ذكر المعايير الاقتصادية التي حددها الاتحاد في قمة كوبنهاجن للدول التي ترغب بالانضمام له، ومن هذه المعايير الاقتصادية: (نور الدين، 2004: 78)

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- اصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النمو المعمول بها في دول الاتحاد.
- اصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الاوروبية.
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

وفي إطار الاصلاحات الاقتصادية، سعت تركيا لإنجاز هذه الاصلاحات بهدف تلبية الشروط الأوروبية الضرورية للانضمام للاتحاد الأوروبي، لقد جاءت هذه الاصلاحات الاقتصادية في ظروف صعبة يعانيها الاقتصاد التركي، ومن مؤشراتها ارتفاع نسبة البطالة وفق الاحصاءات الرسمية لعام 2001 الى 11.8%، وتواصل تدهور سعر صرف الليرة حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الليرة مليوناً ونصف المليون ليرة، وتفاقم المديونية بصورة ملحوظة، حيث بلغ الدّين الداخلي قرابة 76 مليار دولار، والدّين الخارجي 117 مليار دولار، وانخفاض إجمالي الناتج القومي بنسبة 9.4% عام 2001، وبلغ العجز في الموازنة نسبة 9%، أيّ بمقدار 22.9 مليار دولار، وأصبحت المديونية العامة تفوق بكثير إجمالي الناتج القومي. (النعيمي، 2007: 57)

وبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في انتخابات عام 2002، شهد الاقتصاد التركي مرحلة من الاستقرار غير المسبوق، وقد انخفضت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها منذ 25

عاما، كما تحسن الأداء الاقتصادي، حيث وصل معدل النمو إلى 5.9% دولاراً عام 2003، وبالرغم من معارضة صندوق النقد الدولي، رفعت الحكومة دخول أكثر الفئات تهميشاً وتضرراً في المجتمع التركي، ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تحقيق هذه الأهداف في الوقت الذي قامت فيه بالاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بتبني سلسلة من السياسات التفتيشية التي أدت إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 2.4% عام 2003. (شحاته، 2003)

وضمن الإصلاحات التي اعتمدتها الحكومة التركية في هذا المجال بعد حصولها على موافقة الاتحاد الاوروبي، لبدء مفاوضات الانضمام اليه، وموافقة صندوق النقد الدولي على منحها قرضاً جديداً، بدأت تركيا في عام 2005 إطلاق عملة جديدة تؤكد من خلالها الاستقرار الاقتصادي. وقد جسد إصدار الليرة التركية الجديدة بحسب الحكومة، التراجع المدهش للتضخم المزمن في الاقتصاد التركي والذي يأتي ثمرة للاصلاحات المؤلمة التي بدأتها تركيا منذ عام 2001، عندما تعرضت لواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها، وتم حذف ستة أصفار من الليرة التركية الجديدة، إذ أصبحت تساوي 0.5 يورو أو 0.7 دولار، الأمر الذي جنب الأتراك الشعور بالخجل من وضع عملتهم أمام اليورو والدولار. (الشرق الوسط، 2005)

بدأت تركيا بسلسلة من الاصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق عام 1999، وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعايته، لكن هذه الاصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية خطيرة عام 2001، كان من نتائجها:

- انخفاض معدل النمو.
- زيادة معدلات التضخم.

- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة الى الدرجة التي لم يكن من الممكن السيطرة عليها.
- ارتفاع اسعار الفائدة.
- عدم استطاعت القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نتج عنه تردي في الاوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وفي هذه الفترة، سقطت حكومة بولند اجاويد، ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية، واستفاد الاقتصاديون الاتراك من دروس المرحلة السابقة، فقاموا بإحداث تغييرات في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي لتحسين الاقتصاد التركي، وبدأت حركات التغيير نحو الأفضل، وكان من نتائجها خلال فترة 2002– 2008 : (اوزتوك، 2010: 49)

- استمرار صعود معدلات النمو طيلة الفترة، وباستثناء الأزمة العالمية عام 2008، فقد كان معدل النمو مقدارا بنسبة 6.8%.
- قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار عام 2002 إلى 750 مليار دولار عام 2008.
- الاستقرار الاقتصادي الذي جاء بعد فترة طويلة من الاضطراب.
- ارتفاع قيمة العملة التركية مقابل الدولار واليورو.
- انخفاض نسبة ارتفاع الاسعار الاستهلاكية.
- ازدياد نسبة الاستثمارات الاجنبية، وانتعاش القطاعات التجارية والصناعية والزراعية.
- توافر فرص العمل في البلاد.

- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار عام 2002 إلى 10000 دولار عام 2008.
- ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار دولار في نهاية عام 2008.

والجدير بالذكر أن عام 2003 على وجه الخصوص والفترة التي تلته قد شهد استقرارا سياسياً، وتطبيقا للمعايير التي أهلت تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سجل معدل النمو في هذه الفترة الأعلى على المستوى الأوروبي، والثالث على المستوى العالم بعد الصين والهند. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008)

وتعود زيادة هذه المعدلات في النمو إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به حكومة حزب العدالة والتنمية وسعت جاهدة لحل مشاكله، ومن أبرز النتائج لهذه السياسة: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008)

- ارتفاع حجم الاستثمار إلى أربعة أضعاف ونصف.
- مضاعفة حجم الانتاج.
- ارتفاع معد استخدام رؤوس الأموال من 75% الى 80%.
- ارتفاع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300%، أما الاستثمارات في القطاع الحكومة 100%.
- ارتفاع نسبة الاستهلاك بنفس الفترة لتصل الى 39% في القطاع الخاص، و22% بالقطاع الحكومي.

وبلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ما نسبته 25%، محققة بذلك اعلى مرتبة على مستوى اوروبا.

وقد حققت الصادرات التركية نمواً مذهلاً، حيث ازدادت خلال العقد الأول من القرن الحالي بمقدار أربعة اضعاف وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية (WTO) و سجلت خلال أزمة 2008 مستويات بلغت 132 مليار دولار، وارتفعت في عام 2012 لتسجل رقماً قياسياً فقاربت مستوى 152 مليار دولار أمريكي، وبذلك جاء تصنيف تركيا في حجم الصادرات العالمية لعام 2012 المرتبة ال03. في حين احتلت الصين (10.4٪) والولايات المتحدة الأمريكية (8.4٪) وألمانيا (8.3٪) المراكز الثلاثة الأولى في هذه القائمة، الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها، وإرتفاع حصة المنتجات ذات المستوى التكنولوجى المتوسط العالي في بنية الصادرات، والتي تحل تدريجيا محل السلع المنخفضة القيمة. (سليمان، 2013)

وضمن توجهات السياسة الخارجية التركية يمثل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، والتي تعتبر سلعا ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا، يشكل مطلبًا أساسيًا لسياسة تركيا التجارية. وتشكل أوروبا منفذًا مهمًا للعمال الأتراك، وإن ارتفعت أحيانا معدلات البطالة فيها، غير أن الأمر، يبقى من حيث المبدأ، أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة. يمكن لهجرة قوة العمل التركية أن تضمن أيضا قدرا معينا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال، كما أن تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية؛ فمن شأن

ذلك أن يعوض تدني الادخار وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها. (ابي يونس، 2011)

لقد زادت المخاوف الاقتصادية الاوروبية من الخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية الى اسواق دول الاتحاد، نظراً إلى أثمانها الرخيصة مقارنة مع أسعار المنتجات الأوروبية، ويرى المعارضون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها صينا آخرى في أوروبا، كما هي الصين بالنسبة إلى العالم، إذ ستغزوا الصناعات التركية الأسواق الأوروبية، في الوقت الذي ترى فيه أوروبا في أن تكون تركيا سوقاً لها وليس مصنعا لسوقها.

ووفقا لحسابات المفوضية الأوروبية فإنه بحلول عام 2025 سيتوجب على الاتحاد (في حال انضمام تركيا) أن يقدم 8.2 مليارات دولار لدعم القطاع الزراعي والتنمية الريفية فيها، وذلك بسبب ضخامة القطاع الزراعي الذي يضم 7 ملايين مزارع، في مقابل 10 ملايين في إجمالي دول الاتحاد الأوروبي. (المرهون، 2005)

إن هذا المؤشر يزيد من تعميق الفجوة بين الطرفين، وهذا ما أكد عليه بعض الخبراء السياسيين بقولهم: "لقرون اكتسبت النخبة التركية توجها أوروبيّاً، غير أن التوسع الديمقراطي الشامل لتركيا، لم يشمل فلاحي الأناضول، وهم ليسوا اوروبيون ثقافة، أو من حيث العادات والتقاليد". (المرهون، 2005).

إن الموضوعات التي تتعلق مباشرة بالبنية الاقتصادية، مثل نمط النهضة الاقتصادية التي تختارها الدولة، ومنظور العلاقات الاقتصادية الخارجية، وخيارات المجال الاقتصادي وأولوياته،

تشكل المعايير الأساسية لتحليل عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وهذا مرت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بثلاث مراحل أساسية: (اوغلو، 2011: 545)

- المرحلة الأولى: والتي امتدت منذ التوقيع على اتفاقية انقرة عام 1964 وحتى الثمانينيات.

وقد تبنت تركيا في هذه المرحلة سياسات الاستيراد باعتبارها أسلوبا للنهوض الاقتصادي، ثم شهدت هذه المرحلة حالة من التناقض بين جهود تركيا الرامية إلى حماية صناعاتها الداخلية وتطويرها، وبين جهودها للتكامل مع الاتحاد الأوروبي من خلال السياسات الجمركية.

تبلور هذا التناقض في الجدل حول حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي وهجرة الاتراك الى اوروبا، وهو ما دفع تركيا الى فرض قيود على انتقال البضائع الاوروبية الى داخل تركيا، مما دفع اوروبا الى فرض قيود على تنقل المواطنين الاتراك الى داخل الاتحاد الاوروبي.

الا ان الاتحاد الاوروبي قام بإلغاء الرسوم الجمركية عام 1973، اضافة الى الغاء الكثير من العقبات الاخرى، في حين انه يواصل فرض القيود على المنتجات الزراعية التركية والملابس، باعتبارهما ابرز قطاعات التصدير في تركيا.

- المرحلة الثانية: والتي امتدت خلال فترة الثمانينيات.

ان استراتيجية التنمية التي نص عليها النموذج الاقتصادي الجديد، فتحت الطريق امام تطورات يمكن ان تسهم في احياء البعد الاقتصادي للعلاقات بين الاتحاد الاوروبي والتركي.

وعلى هذا لعب الاداء الاقتصادي التركي في منتصف عقد الثمانينيات، الذي تجلى في تعاظم القدرات التصديرية. حيث تغيرت في تلك الاعوام اولويات السياسة الاقتصادية التركية وخياراتها، بهدف تحقيق التكامل والانسجام مع الاقتصاد العالمي، كما اثر توسع الاتحاد الاوروبي

صوب البحر المتوسط، بمنح العضوية الكاملة لكل من اسبانيا، البرتغال واليونان، على توقيت طلب تركيا بالعضوية الكاملة.

- المرحلة الثالثة: والتي ابتدأت منذ انضمام تركيا الى الاتحاد الجمركي 1995. انضمت تركيا للاتحاد الجمركي، دون ان تحصل على العضوية الكاملة؛ اذ انها مرحلة اتسمت بفعاليتها الايجابية من حيث عملية التكامل مع الاتحاد الاوروبي.

لم يمكن الانضمام الى الاتحاد الجمركي تركيا من الحصول على المساعدات المالية التي قدمت للدول الاخرى في مرحلة الانتقال الى العضوية الكاملة.اذ تفاقم الخلل في التوازن التجاري لصالح الاتحاد الاوروبي، الخلل الذي ساد العلاقات التجارية بين الطرفين قبل الاتحاد الجمركي، اذ تسارعت عملية تحويل تركيا الى اقليم اقتصادي ملحق بالاتحاد الاوروبي.

اوضحت الازمات الاقتصادية التي عاشتها تركيا قبل عام 2008، ان نماذج التكامل على شاكلة الاتحاد الجمركي تعمل لصالح الاطراف ذات البنية الاقتصادية الاقوى.

وظفت آلية الاتحاد الاوروبي في بعض الاحيان ملفات العلاقات الثنائية بوصفها مبررات لإخفاء الموقف الحقيقي، وفي احيان اخرى، ادت رغبة تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي الى نتائج كانت لها انعكاساتها على العلاقات الثنائية.

كما لجأت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الى استخدام الاتحاد في مجالات التنافس مع تركيا، ووجدت تركيا نفسها خلال المباحثات مع الاتحاد الاوروبي في مواجهة ازمات جديدة بشأن علاقاتها الاقتصادية الثنائية مع دول الاتحاد.

وبناءا على ما تقدم، ومع ملاحظة تطور تركيا الاقتصادي خلال العشر سنوات الماضية، يمكن القول ان العامل الاقتصادي هو من اهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، ويُعتبر عاملا اساسيا وجوهريا في مسألة انضمام تركيا الى دول الاتحاد الاوروبي. خاصة وأن التحسينات المهمة التي تم إنجازها في هذه الفترة الزمنية الوجيزة قد دفعت تركيا ليتم تسجيلها في المقياس الاقتصادي العالمي كاقتصاد ناشئ استثنائي، إلى جانب احتلالها المركز السادس عشر من بين أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم وسادس أكبر اقتصاد بالمقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقًا لإحصاءات إجمالي الناتج المحلي في عام 2012. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014)

الفصل الثالث

الموقف الأوروبي– الأمريكي من مسألة المفاوضات التركية – الأوروبية

ستعالج الدراسة في هذا الفصل، مسيرة المفاوضات التركية – الأوروبية، حول انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، من خلال رصد المواقف المتبادلة بين الطرفين. وما طرأ عليها من مستجدات، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام 2002.

وعلى هذا ستتناول الدراسة مسيرة العلاقات بين الطرفين، وطبيعة المفاوضات التي دارت بينهما، وموقف حزب العدالة والتنمية منها، وفقا لتطبيق معايير كوبنهاجن.

وبسبب موقف بعض دول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، والذي كان موقفها متقلبا ومتغيرا بتغير حكوماتها. فان الدراسة ستعالج هذا الموقف في المبحث الثاني.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير بعيدة عن مسألة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، حيث يعتبر البعض موقفها أساسياً منها، نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية تعد حليفا استراتيجيا مهما لتركيا، فقد خصصنا المبحث الثالث للوقوف على هذا الموقف، وخصوصا أنها، أي الولايات المتحدة الامريكية، تمارس دورا ضاغطا على الدول الاوروبية لقبول عضوية تركيا في الاتحاد.

المبحث الأول

المفاوضات التركية الأوروبية وموقف حزب العدالة والتنمية

تعد مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي من بين المسائل التي يتفق عليها غالبية الشعب التركي، إذ إن الاستطلاعات للرأي العام التركي تشير الى ما يقارب 75% من الشعب؛ يؤيدون عضوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وهناك عدة أسباب تدفع تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومنها:

1. إن الاتراك لا يمكنهم عزل انفسهم عن أوروبا، وذلك بحكم الجوار الجغرافي لتركيا مع أوروبا، كما أن التطورات السياسية التي تحدث في أوروبا تؤثر على تركيا بشكل أو بآخر.
2. ثمة قناعة تركية تذهب إلى أن تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي سيحقق لها مكاسب كبيرة في مجال الاستثمار، والتجارة، والتكنولوجية، إذ ما تم اندماج اقتصادها بالاقتصاد الاوروبي، هذا، فضلا عمَا تجنيه تركيا من مساعدات في هذا المجال (التميمي، 1995: 341)
3. إن انضمام تركيا الى النادي الاوروبي سوف يقوي ويعزز العلاقات السياسية مع الدول الاوروبية، خاصة الدول غير الاعضاء في حلف الناتو.
4. تسعى تركيا الى ايجاد اسواق لمنتجاتها في اوروبا، من خلال ازالة الحواجز الجمركية والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية.
5. رغبة تركيا بالخروج من اطار كونها دولة طرف الى دولة المركز، خصوصا بعد ادراكها لمكانتها الاقليمية والدولية.

6. سعي تركيا الى حل القضايا المتعلقة بينها وبين بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي والتي تؤثر سلبا على مسألة الانضمام، مثل (القضية القبرصية) و(القضية الارمنية).

ان اول طلب تقدمت به تركيا للجماعة الاوروبية، كان في عام 1959، ولم يلقى هذا الطلب اية معارضة او رفض من قِبل الجانب الاوروبي بشكل قاطع، اذ تم عقد اتفاق انتساب بين الطرفين في 1963/9/12. وقد عرف هذا الاتفاق باتفاق انقرة. والذي تسعى تركيا من خلاله لتحقيق ظروف مناسبة للانضمام الكامل الى السوق الاوروبي، وكان هذا الاتفاق بمثابة شراكة بين تركيا ومجلس الجماعة الاقتصادية الاوروبية للدول الستة الاعضاء في حينها. وقد دخل حيز التنفيذ عام 1964، وقد الحق ببروتوكول اضافي عام 1973. (خليف، 2009: 317)

اتسمت علاقة تركيا بأوروبا بنوع من التوتر بسبب الانقلابات العسكرية التي حدثت بين عامي 1971 – 1980، وكذلك بسبب التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974. وقد كان هذا سببا اساسيا في توتر العلاقات التركية – اليونانية، مما عزز علاقة اليونان بالمجموعة الاوروبية لتصبح عضوا فيها عام 1981.

وبناءا على المادة (237) من معاهدة روما لسنة 1957، وهي المعاهدة التي سمحت لأي دولة في اوروبا ان تتقدم بطلب العضوية الكاملة للجماعة الاروبية، فقد شهدت تلك الفترة انضمام كل من اسبانيا والبرتغال عام 1986، الامر الذي دفع تركيا لتقديم طلب رسمي لنيل العضوية الكاملة في الجماعة الاوروبية في 1987/2/14. وبعد دراسة هذا الطلب اصدرت المفوضية الاوروبية في 18 من سبتمبر 1989 توصيتها للمجلس "بأنه من غير المفيد فتح مفاوضات الانضمام امام تركيا بشكل فوري لأنها تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية". (النعيمي، 2007: 10)

وقد اوصت المفوضية " بتعزيز علاقات التعاون مع تركيا في حال انفتاحها على اوروبا بشرط ان تستكمل اصلاحاتها السياسية والاقتصادية في اقرب وقت". (حسن، 2006: 235)

وفي عام 1990 تم استكمال اقامة الاتحاد الجمركي المتعلق باتفاق الانتساب الاول، وكذلك مواصلة تقديم المساعدات المالية لتركيا وفقا لما جاء في البروتوكول المالي الرابع لعام 1981. ولكن سرعان ما اصبحت التجربة الاوروبية اكثر نضجا وأصبحت شروط العضوية اكثر تشددا.

وبما ان اوروبا في تلك الفترة كانت تركز على رفع مستوى التكامل بين الأعضاء، قامت بتأجيل ملفات العضوية، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى لم يكن هناك مكان لعضوية تركيا, وذلك بسبب عملية توسيع الاتحاد باتجاه دول شرق ووسط اوروبا. وفي نفس الوقت لم يغلق الباب بوجه تركيا، وبقيت مسألة عضويتها قائمة من اجل ضمان استمرار السياسة الخارجية التركية وفقا للمصالح الغربية. لذا تم تقديم توصيات لتركيا للقيام بالإصلاحات في شتى المجالات، من اجل فتح باب المفاوضات النهائية امامها. في حين ركز الاتحاد الاوروبي على الطلبات التي تقدمت بها دول اوروبا الوسطى والشرقية باعتبارها اكثر اوروبية من تركيا. (حسن، 2006: 237)

في اواخر التسعينات من القرن الماضي ادرجت قمة الاتحاد الاوروبي في "لوكسمبورغ" عام 1997 عشرة دول من وسط وشرق اوروبا من بينها قبرص الجنوبية على قائمة الدول المرشحة للعضوية، وتمت الاشارة في وثيقة القمة الى "تأهيل تركيا للعضوية بجذبها الى الاتحاد في شتى المجالات، فنتج عن هذا القرار تعليق الحوار السياسي بين تركيا والاتحاد الاوروبي. (ملحق رقم 2)

ادى وصول الاحزاب الاشتراكية للسلطة في معظم الدول الاوروبية تغير موقفها بشكل ايجابي بخصوص مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد، وكذلك تحسين العلاقات بين اليونان وتركيا وخاصة بعد تغيير الحكومة في اثينا. وقد انعكست هذه الاحداث على قرار قمة هلسنكي المنعقدة في 1999/9/10، بمنح تركيا وضعية العضو المرشح للانضمام للاتحاد الاوروبي. وبعدها طالب الاتحاد انقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات بعد ان اصدرت اللجنة الاوروبية تقاريرها السنوية، تنتقد فيها وضعية حقوق الانسان في تركيا وقد اشترط الاتحاد الاوروبي على تركيا ما يلي : (مقلد، 2010: 338)

1- اتخاذ اجراءات قانونية وعملية لمحاربة التعذيب في السجون.

2- الغاء عقوبة الاعدام.

3- السماح باستخدام اللغات غير التركية في الاذاعة، والتلفزيون, والمدارس.

4- تدريب موظفي السجون والمدعين العاميين والقضاء على تطبيق مبادئ حقوق الانسان.

وقد تلى مصادقة المجلس الاوروبي في قمة نيس عام 2000، على وثيقة شراكة الانضمام، وتم تحديد ما يتوجب على تركيا القيام به من اجل الانضمام الفعلي.

ومن ثم اقر المجلس الاوروبي في 8 مارس عام 2001، وبشكل رسمي وثيقة الانضمام التركية. ومن الجانب التركي قامت الحكومة في 19 مارس من العام ذاته، بإقرار برنامج وطني بتطبيق المعايير الاوروبية طبقا لما ورد في وثيقة الانضمام، وإجراء تعديلات كثيرة على القوانين التركية، واهمها القانون الذي صدر في عام 2001، والذي يقضي بإلغاء عقوبة الاعدام. (حسن، 2006: 242)

وبعد عدة سنوات، منح الاوروبيون وضعية الترشيح لمفاوضات العضوية التركية في 2004/9/16، بدءا من 2005/10/3 "على ان تكون المحادثات غير محدودة الأجل، مع الرغم ان ذلك لم يؤكد ان المفاوضات ستنتهي بقبول تركيا كليا وبشكل نهائي في الاتحاد الاوروبي، إلا ان مجرد الاعلان عن بدأ المفاوضات اعتبر انتصار سياسي واستراتيجي لدى الاتراك. (محفوض، 2012: 190)

ومع ذلك اصدرت المفوضية الاوروبية عام 2006، امرا بوقف المفاوضات مع تركيا بشكل جزئي، وذلك بسبب رفض تركيا بعدم فتح موانئها ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية، وعدم اعترافها بعضوية قبرص في الاتحاد الاوروبي، وثمة امور اخرى اثرت في عرقلت سير المفاوضات؛ كالقضية الارمنية والقضية الكردية، الا انه في ديسمبر عام 2005، اغلق فصل واحد من اصل 35 فصل. (الغريري، 2010: 209)

وفي عام 2007، تم فتح فصلين جديدين يتعلقان "بالصحة وحماية ألمستهلكين، وتوفير الشروط اللازمة للانضمام الى شبكة الاتصالات والمواصلات الاوروبية، في حين تم نقد الجيش التركي وتدخله في السياسة ورفض فتح الموانئ امام السفن القبرصية. (مصطفى، 2007)

وفي قمة لوكسمبورغ 2008/6/6. تم فتح فصلان آخران، الاول يتعلق بقانون الشركات، والثاني يتعلق بقانون الملكية الفكرية. (مقلد، 2010، 339).

في عام 2009، جاء قرار البرلمان الاوروبي، ليعبر عن قلقه بشأن عدم وفاء تركيا بالتزاماتها امام شروط الاتحاد الاوروبي، خاصة مع رفض تركيا بتعديل دستورها. (باكير، واخرون، 2010: 188)

وفي العام ذاته، تم فتح فصل جديد يتعلق "بالسياسة الضريبية"، وفي هذا المجال حققت المفاوضات 16 نقطة ضريبية. ولا يزال الخلاف قائما على 9 نقاط، تحتاج الى تعديل القوانين الضريبية التركية، لكي تتلائم مع القوانين الاوروبية. (وكالة آكي، 2009)

في عام 2010، تم فتح فصل آخر يتعلق "بالأمن الغذائي، والبيطري، والصحة النباتية"، جاءت هذه المبادرة الاوروبية بفتح العديد من الفصول التي سبق ذكرها، بسبب توسع الخلاف بين تركيا واسرائيل، خشية ان تتجه تركيا اكثر نحو الشرق الاوسط.

وفي عام 2013، تم الموافقة على فتح الفصل الثاني والعشرين المتعلق (بالسياسة الاقليمية)، بعد انقطاع دام ثلاث سنوات، حيث اصبح عدد الملفات المفتوحة 14 من اصل 35 ملفا. (مينيتج، 2014)، (ملحق رقم 3).

موقف حزب العدالة والتنمية

يظهر تركيز واهتمام حزب العدالة والتنمية اكثر للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد، من خلال الاشواط الكبيرة التي قطعها في مسعى البلاد لنيل العضوية، والتي لم تحققها من قبل الاحزاب العلمانية. هناك شبه اجماع في تركيا بخصوص الرغبة في الانضمام للاتحاد الاوروبي، باستثناء بعض الاطراف كالأحزاب القومية والجيش. "فالأحزاب القومية ترفض الانضمام بحجة ان ذلك سيقضي على الهوية التركية، واما الجيش فهو لا يؤيد الانضمام بسبب الشروط الاوروبية، خاصة تلك التي تمنع تدخل الجيش في العملية السياسية". (السرجاني، 2008)

عند وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم عام 2002، كانت مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي تحتل الاولوية في برنامجه، اذ سعى جاهدا الى تطبيق الشروط الاوروبية،

والقيام بالإصلاحات المطلوبة، ومما قام به الحزب؛ تشكيل وزارة جديدة مختصة بشؤون الاتحاد، للإشراف على طلب انقرة للانضمام للاتحاد الاوروبي. (عبدالفتاح، 2012)

أستطاع حزب العدالة والتنمية ان يحقق انجازات كبيرة على جميع الاصعدة (السياسية، الاقتصادية،...الخ)، ضمن الشروط والمعايير التي وضعتها اوروبا، بهدف الحصول على العضوية الكاملة، ولعل ابرز ما استطاع الحزب إنجازه، هو وضع تركيا في بداية الطريق وحصولها على موعد لبدأ عملية التفاوض من اجل الانضمام.

باشر حزب العدالة والتنمية بالإجراءات اللازمة من اجل الانضمام للاتحاد، حيث تم في عام 2004 تمرير ثمان مجموعات هامة من التعديلات القانونية لتتماشى مع معايير كوبنهاجن، هذه التعديلات القانونية تتعلق بصلاحية وتشكيل مجلس الامن القومي، ووضع حد للسيطرة العسكرية على السلطة. كما تم ابعاد ممثلي المؤسسة العسكرية من المؤسسات ذات الطابع المدني، وأيضا الغاء محاكم امن الدولة، والسماح بمناقشة مخصصات الدفاع في البرلمان. (حسن، 2006: 243)

حيث اصدرت المفوضية الاوروبية في اكتوبر 2004، تقريرا يشيد بالتقدم الملحوظ الذي حققته تركيا بخصوص المعايير السياسية لانضمامها في الاتحاد الاوروبي، وجاء في بيان قمة بروكسل ما يلي: (مقلد، 2010: 339)

- الاشادة بما حققته تركيا من اصلاحات في سبيل تحقيق مساعيها، والتأكيد على تصميم الدول الاوروبية للسماح لها بذلك.

- تحذير تركيا من محاولة انتهاك المبادئ الاساسية للاتحاد، لان ذلك سيؤدي بالمفوضية الى اصدار توصية بتعليق المفاوضات، كما ستضع شروط لاستئنافها.

وبهذا، فقد عمل الحزب جاهدا على تطبيق الشروط الاوروبية، اذ قام بتعديلات دستورية لكل من عام 2007– 2010؛ تتعلق بقضايا تهم الحزب بالدرجة الاولى، كتوسيع برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، والحد من سيطرة المؤسسة العسكرية، ومحاسبة المتورطين بمحاولة تنفيذ مخطط انقلابي ضد حكومة حزب العدالة والتنمية، وتوسيع الحقوق والحريات، وإيجاد حل لمشكلة الهوية الكردية. كل هذه الإصلاحات جاءت استجابة للمطالب الأوروبية. إذ يعتبر الحزب "أن حزمة الإصلاحات الدستورية تلك ستعزز الديمقراطية في تركيا لتحرز بذلك نقاط في سبيل العضوية في الإتحاد الأوربي. (داوود، 2011)

ورغم النهضة والنمو الاقتصادي في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، وتلميحات بعض قيادات الحزب الى انهم ما عادوا بحاجة الى الانضمام للاتحاد الأوروبي، فإن الطموحات التركية بالامتداد غربا، نحو أوروبا، ما زالت قوية، على الصعيد الاقتصادي والسياسي. ولا يقبل الأتراك بأقل من العضوية الكاملة في الاتحاد، رغم عرض ألمانيا وفرنسا على تركيا شراكة مميزة بدلا من العضوية الكاملة، على مستوى التجارة والنقل والسياحة والصحة والتعليم، والقوانين والسياسة الخارجية والملفات الأمنية والعسكرية، الا ان أنقرة رفضت ذلك، معتبرة انها تستحق شرف نيل العضوية التامة. ورغم كل الانتقادات التي وجهها وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في لوكسمبورغ، وقرروا منح تركيا فرصة جديدة، فان أنقرة تلقت هذا القرار بارتياح، لخصه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، بالقول: المهم أن القرار قد صدر ولا عودة عنه. (اوسي، 2013)

واخيرا، يبدو ان موافقة الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إليه، بالموافقه على فتح الفصل 22 عام 2013، يعد قرارا سياسياً، لا تترتب عليه أية حقوق أو ضمانات، ومن ثم، تظل تركيا منتظرة على أعتاب الاتحاد الأوروبي إلى أجل غير مسمى.

المبحث الثاني

الموقف الأوروبي من مسألة الانضمام

حدد المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة عام 1993 في كوبنهاجن المتطلبات والمعايير الواجب توفرها في أي عضو يرغب بالانضمام الى الاتحاد، وجاء في النص الرئيسي الذي حدد لهذا الغرض: "ان متطلبات العضوية للدولة المرشحة هي (توفر) ضمانات للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الانسان، وحماية واحترام حقوق الاقليات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على ان تكون (الدولة المرشحة) في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الاوروبي. ان العضوية تستلزم ان تضطلع (الدولة) المرشحة بتعهدات تفرضها العضوية؛ من ضمنها تطبيق اتحاد سياسي واقتصادي ومالي". (Demirok 2001)

قبل طرح الموقف الاوروبي، فإنه لابد من عرض الشروط والمعايير التي وضعها الاتحاد الاوروبي في قمة كوبنهاجن، سواء كانت سياسية او اقتصادية. (غانم، 2010: 177)

المعايير السياسية:

- ارساء اسس الديمقراطية النيابية.
- بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد.
- احترام حقوق الانسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.
- احترام حقوق الاقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل اطار الدولة.

المعايير الاقتصادية:

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- اصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دولة الاتحاد.
- اصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- بناء سوق محلية قادر على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلي الاوروبي.
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

وهناك ايضا شروط قانونية، وفقا لمعاهدة ماستريخت عام 1993، فإن الوحدة الاوروبية هي عملية سياسية واقتصادية مفتوحة في وجه الدول الاوروبية، التي على استعداد للتوقيع على المعاهدات المؤسسة للاتحاد الاوروبي، والتي تقبل بتطبيق القانون الاوروبي حسب المادة (f) من معاهدة ماستريخت فإنه "لابد ان تتوفر لدى الدول الاعضاء انظمة حكم مؤسسة على مبادئ الديمقراطية". (مقلد، 2010: 341)

وطبقا لذلك فإن المهلة التمهيدية للانضمام تعني، قبل كل شيء، تغييرا عمليا واسعا ومستمرا لهيكلية الدولة التركية، قدر تعلق الامر بها، فضلا عن تحول كبير في كل مظاهر المجتمع التركي.

ان موقف الاتحاد الاوروبي، هو موقف متقلب بين اعضاء دول الاتحاد الاوروبي، اذ تحكمت تلك المواقف بنزعتان؛ الاولى، تتمثل في توحيد اوروبا وفق الاسس التاريخية والثقافية والدينية، والحفاظ على هوية اوروبا الدينية والثقافية. فهي توظف الرأي العام الاوروبي للحسم في ذلك القرار، لانها تدرك ان غالبية الاوروبيين يرفضون ذلك. اما النزعة الثانية، فيتمثل موقفها في

توسيع الاتحاد الاوروبي على اساس ديمقراطي، معتمدا في رؤيته على ان قرار الحسم في شأن عضوية تركيا يعود الى المستويات الحكومية الرسمية. (باكير، 2010: 183)

ومن الجدير بالذكر، ان مواقف الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تتغير بتغير حكومتها، وسيتم ذكر بعض الدول الاكثر نفوذا في الاتحاد. وبيان آرائها بتغير حكوماتها.

فرنسا

اتسم موقف فرنسا في عهد الرئيس الاسبق (جيسكار ديستان)، بالتذبذب وعدم الوضوح والسلبية احيانا، حيث اعلن بأن "تركيا ليست بلدا اوروبيا، وان عاصمتها ليست في اوروبا، كما ان 90% من سكانها يعيشون في آسيا". (نور الدين، 2007: 12)

وقد قام ديستان بإضافة بندا الى الدستور الاوروبي، كونه رئيس اللجنة المشرفة، ينص هذا البند على " ان تعرض مسألة عضوية تركيا لاستفتاء شعبي اوروبي، وهو بذلك يقيد قرار الساسة بموافقة الشعب". (الغوث، 2008، 152)

تم تغيير الموقف الفرنسي في عهد الرئيس جاك شيراك، والذي كان مؤيدا لعضوية تركيا، ولكن، بعد مجيء زعيم حزب الاتحاد ساركوزي في 2006، تغير موقف فرنسا واصبحت من اكثر الدول رفضا لعضوية تركيا في الاتحاد، حيث يرى ساركوزي بأن تركيا ليست اوروبية جغرافيا. (نورالدين، 2007: 16)

تذرع ساركوزي برفض انضمام تركيا الى دول الاتحاد، بخشيته من ان تصبح اوروبا على حدود دول اسلامية، حيث وصفها بدول ارهابية، ومصدرة للارهاب، وبرر خشيته من الانضمام، بأن الاتحاد سيصبح معنيا بشكل او بآخر، بقضية العراق، وايران.

ومن اسباب رفض ساركوزي ايضا، ان غالبية الشعب التركي مسلمين، الامر الذي من شأنه ان يحدث خللا في التوازن الديني الاوروبي.

كما بينت استطلاعات للرأي العام في فرنسا، بأن 70% من الشعب يعارضون انضمام تركيا. (نورالدين، 2007: 17)

ومن المواقف الاخرى التي اثارها ساركوزي هو ما يتعلق بالقضية الارمنية، حيث أقر البرلمان الفرنسي عام 2011، مشروع قانون يجرم إنكار المذابح الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني بين عامي 1915 – 1917، وعقاب من ينكرها بالسجن لمدة عام، وغرامة تصل ل45 ألف يورو، وهو ما أثار غضب واستياء تركيا، فقام رئيس الوزراء رجب أردوغان من ذات العام بخطوات تصعيدية ضد فرنسا، حيث استدعى السفير التركي في باريس(تحسين بوركو اوغلو) وجمد كافة مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والمناورات المشتركة مع فرنسا في إطار حلف الناتو، واتهمت أنقرة ساركوزي باستخدام القضية الأرمينية كورقة انتخابية قبل انتخابات الرئاسة في عام 2012. ورغم إلغاء مجلس الدستور الفرنسي فيما بعد لمشروع القانون المتعلق بمذابح للأرمن باعتباره غير دستوري، فإن الورقة الأرمينية تظل عقبة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي. (الوسط، 2011)

وهكذا، كان الموقف الفرنسي اكثر تزمتا من الموقف الالماني، حيث هددت باستعمال حق النقض (الفيتو)، في حال قبول تركيا كعضو جديد في دول الاتحاد الاوروبي.

ألمانيا

أعلنت المستشارة ميركل بعد بدأ المفاوضات حول حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي، بأن "اقصى ما يمكن القبول به هو شراكة مميزة لتركيا، لانها ليست جزء من مجتمع القيم الاوروبية". (خليف، 2009: 323)

وهو الرأي الذي يتبناه اتحاد احزاب المسيحيين والمحافظين منذ الثمانينيات من القرن الماضي. وفي 20 من سبتمبر 2011، قام الرئيس التركي عبدا لله غول بزيارة لألمانيا معبرا عن رغبة تركيا بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد، الا ان المانيا اعلنت تمسكها بالشراكة المميزة فحسب، تعزو اسباب رفضها الى كون ألمانيا هي الدولة الوسط بين غرب وشرق اوروبا، وتتمتع بدور مركزي، ولكن فيما اذا انضمت تركيا ذات الموقع الجغرافي المتميز، والذي يربط بين اوروبا ووسط آسيا، والمنطقة العربية والإسلامية، فإن هذا سوف يقلل من اهمية الدور الالماني الذي تتمتع به داخل الاتحاد.

كما كانت ألمانيا ترفض انضمام تركيا بسبب حجمها السكاني الذي يمنح تركيا في حال دخولها الى الاتحاد بأن تحصل على مقاعد تساوي مقاعد ألمانيا. بحيث سيكون لها منافس في البرلمان من ناحية الاصوات. (ابي يونس، 2011)

بريطانيا

ترى بريطانيا ان دخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي، سيحقق لتركيا استقرارا سياسيا وتنمية اقتصادية، فضلا عن انه سيؤدي الى تقليل تدفق هجرة الاتراك نحو دول الاتحاد لانها ستكون جزء لا يتجزأ من دول الاتحاد الاوروبي.

كما ترى بريطانيا أيضا، ان دخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي، سيؤدي الى توسيع حدود الاتحاد باتجاه القوقاز وإيران، والعراق وسوريا، وان هذه الدول تعاني من توترات داخلية قد تؤثر على الاتحاد بحكم الجوار الجغرافي.

وفي الوقت ذاته، ترى بريطانيا بأن تواجد الاتحاد بالقرب من هذه الدول من خلال تركيا يعطي لاوروبا قدرا كبيرا على التأثير في المنطقة من خلال المعبر التركي (باكير، واخرون، 2010: 184)

وفي عام 2010، قام رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون بزيارة الى تركيا، استنكر فيها عدم قبول انضمام تركيا في لاتحاد الاوروبي، وقال بأن تركيا لعبت دورا كبيرا في الدفاع عن اوروبا من خلال حلف الناتو، وما تقوم به الى جانب الحلفاء في أفغانستان، وقد اوضح بالقول "من الخطأ ان نقول ان تركيا بوسعها حماية المعسكر لكن لا يسمح لها بالجلوس في الخيمة". (الحوار: 2010)

بمعنى، ان دور تركيا هي حامية للمعسكر الاوروبي في حين ترفض بعض الدول الاوروبية حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي.

ايطاليا

ان الموقف الايطالي يؤيد انضمام تركيا الى دول الاتحاد الاوروبي، بسبب ايمانها بتعدد الثقافات في اوروبا، بل انها ترى ان رفض تركيا يعتبر نفيا لاسباب قيام الاتحاد ذاته. (باكير، واخرون، 2010: 186)

حيث ترى ايطاليا بأنه باستطاعة تركيا أن تضفي قيمة إضافية لأوروبا وذلك على المستوى الاقتصادي والجغرافي السياسي والاستراتيجي والثقافي. بل ان موقفها تمثل في استعجال المفاوضات وتخطي العقبات التي تحول دون انضمام تركيا الى الاتحاد، حيث أعلن الرئيس الإيطالي (جورجيو نابوليتانو) عام 2014، أن بلاده ستتبنى خلال رئاستها للاتحاد الاوروبي في النصف الثاني من العام الحالي مبادرات لتنشيط مفاوضات إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. (النهار، 2014)

وأما عن الدول التي انضمت مؤخرا للاتحاد الاوروبي، فبعضها يؤيد عضوية تركيا مثل المجر، واستونيا، وسلوفينيا، وفنلندا، ولاتيفا (حكومة مؤيدة وشعب رافض). اما بولندا فأنها تعد اكثر الاعضاء تأييدا لانضمام تركيا للاتحاد، حيث وصف الرئيس البولندي تركيا بأنها، "بمثابة فرصة عظيمة للاتحاد لأنها جسر بين العالمين الاسلامي والمسيحي". (مينتشيف، 2010)

اما البعض الأخر، فهم ايضا دول اوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الاوروبي، مثل رومانيا، وبلغاريا، واليونان، فإنها ترفض هذه الدول انضمام تركيا الى الاتحاد، وهذه مفارقة مثيرة للانتباه، حيث ان اغلبية هذه الدول خرجت لتوها من انظمة شمولية، وعانت كثيرا في ظل الكتلة السوفياتية قبل انهيارها من غياب الحريات، واستبداد الاحزاب الشيوعية، كما عانت من عدم الاستقرار المستمر والذي اسهم في التغيير الديمقراطي، فضلا عن ان بعضها يتقاسم حدود مشتركة مع تركيا. (غانم، 2010: 187)

ثمة اسباب عديدة تقف وراء الموقف الاوروبي الرافض لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، ومن هذه الاسباب :

اولا: التضخم السكاني. حيث يرى الاوروبيون بأن دخول تركيا البالغ عدد سكانها اكثر من 80 مليون نسمة الى الاتحاد الاوروبي، سوف يولد مشاكل اقتصادية لدى اوروبا، ويزيد من ارتفاع عدد البطالة في دول الاتحاد، وهذا كله سوف يؤدي الى تهديد في نظام الضمان الاجتماعي الذي تتمتع به شعوب اوروبا، فضلا عن ان تركيا اذا حصلت على العضوية ستحصل على اكبر نسبة تمثيل داخل البرلمان الاوروبي.

ثانيا: الديمقراطية وحقوق الإنسان. تعرضت تركيا لانتقادات عديدة من قبل الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان والتعذيب الذي يتعرض له المساجين، ولعل من ابرز تلك الانتقادات: هي التي تتعلق بالحقوق السياسية والثقافية للاكراد الذين يتمركزون في شرق وجنوب البلاد، حيث تعاني مناطقهم من التهميش والتخلف، ولكن وبسبب رغبة تركيا الشديدة للحصول على العضوية في الاتحاد الاوروبي، فإنها قامت بتنفيذ الشروط الاوروبية المتعلقة بمسألة الاكراد، وهذا واضحا من خلال سياسة حزب العدالة والتنمية، حيث تم الاعتراف بهم والسماح لهم باستخدام رموزهم الثقافية، اللغة، التعليم، الاحتفال بأعيادهم القومية، وأيضا ادخال اللغة الكردية في الاذاعة والتلفزيون، كما سمحت لهم بالمشاركة السياسية اذ وصل عدد النواب في البرلمان التركي الى 23 نائب في انتخابات 2007. وعلى الرغم من ان هناك العديد من الاصلاحات التي قامت بها تركيا بشأن حقوق الانسان والديمقراطية، الا ان الاتحاد الاوروبي يرى ان تركيا لم تحقق المعايير التي تؤهلها لان تلتحق بالركب الاوروبي. (الديب، 2007: 27)

ثالثا: المسألة القبرصية والعلاقة مع اليونان والقضية الأرمينية. ان النزاع بين اليونان وتركيا، جعل الاولى من اشد المعارضين لعضوية تركيا في الاتحاد، نظرا للخلاف القديم حول الجزيرة القبرصية، التي كانت محتلة من قبل الاتراك، قبل ان تصبح مستقلة عام 1960، بحيث لا يمكن تغيير صيغة الدولة الا بموافقة الاطراف الضامنة (انجلترا، اليونان وتركيا). وفي 1974 تدخلت تركيا بقواتها المسلحة لتحتل شمال الجزيرة والتي يكون اغلب سكانها من اصل تركي. ومن احدى شروط قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي من قبل اوروبا؛ هو سحب قواتها من الجزيرة القبرصية. فضلا عن مشاكل سابقة بين اليونان وتركيا، تتعلق ببحر ايجه، والمجال الجوي. (الصفصافي، 2007: 22)

يصر الاتحاد الاوروبي على وضع حد للخلافات اليونانية – التركية، مما ادى الى ازدياد توتر العلاقات بين البلدين من جهة، وبين تركيا والاتحاد الاوروبي من جهة اخرى.

هناك عامل آخر يحول دون انضمام تركيا للاتحاد، وهو خلافها مع الأرمن، اذ يلح الأرمينيون على اعتراف تركيا بالإبادة الجماعية والمجازر التي مورست ضد الشعب الارمني، من قبل الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الاولى. (مكاوي، 2009: 284)

ان استمرار إنكار الإبادة الجماعية للأرمن وعدم الاعتراف بها من قبل الدولة التركية، دفع بالعديد من الناشطين الأرمينيين، بأن يتقدموا بطلب الى مختلف الحكومات في انحاء العالم بالاعتراف الرسمي بالإبادة الجماعية للأرمن. وعلى اثر هذا الطلب, اعتمدت 24 دولة قرارات الاعتراف بالإبادة الأرمينية كحدث تاريخي ووصفت الاحداث بالإبادة الجماعية. فضلاً ان هناك العديد من المنظمات الدولية التي تعترف رسميا بالإبادة الأرمنية مثل: منظمة الامم المتحدة، والبرلمان الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومجلس الكنائس العالمي، ومنظمة حقوق الإنسان، وجمعية

حقـوق الإنسـان التركيـة، وجمعيـة الشـبان المسـيحيين، واتحـاد اليهـود الاصـلاحيين. فـي 4 آذار 2010، صوتت لجنة من الكونغرس الاميركي بأن الحادثة الأرمينية كان في الواقع إبادة جماعية. وفي غضون دقائق أصدرت الحكومة التركية بيانا تنتقد فيه "هذا القرار الذي يتهم الأمة التركية بجريمة لم ترتكبها". (المجالي، 2014)

ان عدم توصل تركيا الى تسوية حول القضيتين القبرصية والأرمينية, اضافة الى معارضة بعض دول الاعضاء الرئيسية في الاتحاد الاوروبي مثل فرنسا وألمانيا, تجعل من الموقف الأوروبي ان يكون لديه تحفظات شديدة ازاء ضم تركيا اليه.

المبحث الثالث

الموقف الأمريكي من مسألة الانضمام

قامت العلاقات التركية مع الغرب على وجه العموم والولايات المتحدة الامريكية خاصة، على فكرة وجود مصادر تهديد مشتركة، وهو التمدد الشيوعي، في حقبة الحرب الباردة، ما دفع الغرب والولايات المتحدة الامريكية الى تقوية علاقاتهم مع تركيا، وذلك لان امريكا والغرب كانتا تنظران الى تركيا باعتبارها احد المفاتيح الاستراتيجية الممتدة من اوروبا، مرورا بالقوقاز وحتى الشرق الاوسط, وكذلك باعتبارها خط الدفاع الاول في مواجهة الانفتاح السوفيتي غرب اوروبا ومنطقة الشرق الاوسط. (العناني، 2010، 150).

فأصبحت تركيا شريكا وثيقا للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد صعود الثانية كقوى عظمى عالمية, توجهت تركيا الى الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الضغوط التي كان يمارسها الاتحاد السوفيتي عليها لإنشاء قواعد عسكرية في مناطق المضيق, ما دفع بالرئيس الامريكي تورمان عام 1947، وبموافقة من الكونغرس الامريكي, تقديم مبلغ 400 مليون دولار لدعم الحكومتين التركية واليونانية لمواجهة الضغط السوفيتي. (ميراك، واكيم، 2014: 84)

وأيضا هناك جملة من العوامل دفعت بتركيا بأن تتوجه نحو الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ومنها: (محفوض، 2012: 225)

- وجود قاسم مشترك لتفعيل الروابط ذات الابعاد السياسية والامنية.
- المكانة العالمية والدور المتميز سياسيا واقتصاديا وعسكريا الذي تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية.

- تمثل الولايات المتحدة الامريكية مظلة امنية بمواجهة عدد من مصادر التهديد المحتملة.
- التشكل غير المستقر للسياسات الدولية، ووجود تنافس جدي على المنطقة المتوسطة، او المجال المركزي لتركيا العثمانية والأقاليم المحيطة بها اتصالا بالموقع الجيوستراتيجي والطاقة (النفط والغاز)... الخ.
- الهواجس الامنية للدولة التركية، ومخاوف التفتت او التشظي.

جملة الاسباب التي تقدمنا بذكرها. جعلت من تركيا أن تكون عضوا في منظمة حلف الناتو عام 1952. وأيضا اصبحت عضوا في حلف بغداد في عام 1955، الذي ضم كل من العراق, وباكستان, وايران, وبريطانيا, والولايات المتحدة الأمريكية، كانت الغاية من انشائه هو الدفاع عن الشرق الاوسط ضد هجمات الخطر الشيوعي المحتملة.(ميراك، واكيم، 2014: 85)

تمتعت تركيا اثناء الحرب الباردة، وكما سبق الاشارة, بوظيفة أساسية باعتبارها السد المنيع الذي كان يقف في وجه التوسع السوفيتي. لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990، برزت مخاوف لدى تركيا من انها ستصبح اقل اهمية في منظومة الغرب السياسية والإستراتيجية. كما برزت مخاوف لدى الغرب من ان التزاماته الامنية مع تركيا قد تؤدي الى انخراطه في منطقة كثيرة النزاعات والخصومات ومفتوحة على تطورات غير متوقعه، وذلك على اعتبار ان الخطر الشيوعي قد زال، وأصبح عدم الحاجة الى الوظيفة التي كانت تقوم بها تركيا طيلة الحرب الباردة، والتي كانت تحول بين التوسع الشيوعي نحو الشرق. (Gokdemer 2009: 271)

الا ان الواقع اثبت عدم صحة هذه الاراء في مسألة تراجع الاهمية التركية وفقدانها لدورها، انما هناك حاجات مهمة للدور التركي من قبل الغرب والولايات المتحدة الامريكية، خاصة في ظل

سلسلة الاحداث التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط والساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ مثل حرب الخليج الثانية عام 1991، وإحداث 11 سبتمبر 2001، وحرب العراق 2003، وغيرها. (العناني، 2010: 152)

وعليه زاد اعتقاد لدى مراكز صنع القرار والنخب السياسية والفكرية، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، مفاده ان الدور الاستراتيجي التركي، وان تغيرت وظيفته، إلا انه يمكن ان يكون اكثر اهمية في مواجهة المتغيرات الجديدة. ولعل هذا الادراك للموقف الامريكي الجديد كان من بين الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لان تكون مؤيدة لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي. وفي ضوء هذه الرؤية الجديدة، اصبح الموقف الامريكي من مسألة الانضمام اكثر وضوحا من خلال اصرارها على دعم تركيا في الحصول على العضوية الكاملة، والضغط على الدول الاوروبية لقبول عضويتها.(ميراك، واكيم، 2014: 90)

وفي الواقع, ان القناعة الامريكية بان تكون تركيا عضوا في الاتحاد الاوروبي ترتكز على بعد استراتيجي يتجسد بأهمية الدور الذي تلعبه تركيا في الوظيفة الاستراتيجية الامنية والعسكرية لحلف الناتو بهدف حماية المصالح الحيوية الامريكية والغربية في الشرق الاوسط. كما ان مصلحة الاتحاد الاوروبي وعلاقته بتركيا، لا تقل عن المصلحة الامريكية بتركيا، اي ان رفض تركيا وعدم قبول عضويتها من قبل دول الاتحاد، يؤدي الى رد فعل معاديا للغرب ما يدفع بها الى البحث عن خيارات وبدائل في منطقة الشرق الاوسط وخصوصا المنطقة العربية، الامر الذي يكون من احد اهم نتائجه الاضرار بمصلحة اسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية. (كرامر، 2001: 315)

ان الدعم الامريكي لتركيا، والضغوط التي تمارسها على دول الاتحاد الاوروبي لا تهدف دوما الى مكافأة تركيا لما تلعبه من دور مهم في تحقيق المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وإنما حقيقة التأييد الامريكي لمسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي يخفي وراءه هدفا استراتيجيا مهما؛ يتمثل بعدم تمكين الاتحاد الاوروبي لان يكون قوة، او كتلة منافسة, وربما مناكفة, للسياسة الامريكية فيما تراه مناسبا لها في تحقيق اهدافها وخصوصا بالنسبة لتركيا حيث توجد على اراضيها قواعد ومنشات عسكرية. (النعيمي، 2007: 60)

وفي سياق مساعيها، نجحت الولايات المتحدة الامريكية عام 1995، ومن خلال الضغوط التي مارستها على دول الاتحاد الاوروبي, في اقناع البرلمان الاوروبي بالتصديق على اتفاقية الوحدة الجمركية وإدخال تركيا فيها. وبدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية عام 1996.

ومع ذلك، رفض الاتحاد الاوروبي عقب قراره في قمة لوكسمبورغ عام 1997، ادراج تركيا ضمن قائمة الدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد، وعلى اثر هذا الرفض توجه في العام ذاته رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز الى الولايات المتحدة الامريكية للبحث في اوجه التعاون بين البلدين. وقد اكدت امريكا حينها، دعمها لجمهورية تركيا من حيث الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، حيث قال جيمس فولي؛ المتحدث باسم الخارجية الامريكية "ان الولايات المتحدة تعتقد بقوة ان تركيا يجب ان تكون مرتبطة بالغرب.. تركيا لديها وظيفة أوروبية، وان عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي من وجهة نظرنا، شيء يجب ان يحدث. اننا ندرك، بالطبع، ان من حق الاتحاد الاوروبي ان يضع الشروط للعضوية (ويحدد) جدولة لها... ولكننا نعتقد انه فضلا عن ذلك، فإن عضوية تركيا في الاتحاد يجب ان تحدث. وبقدر ما يتعلق ذلك بالولايات المتحدة الامريكية، فإن تركيا جزء

مـن أوروبـا، وجهودنـا الدبلوماسـية تعمـل علـى تشـجيع المسـاهمة الكاملـة والممكنـة لتركيـا فـي المؤسسات الاوروبية". (الغريري، 2010: 183)

وفي قمة هلسنكي عام 1999 صدر قرار عن الاتحاد الاوروبي بقبول تركيا كدولة مرشحة الى الانضمام للإتحاد، الامر الذي رحبت به أمريكا، حيث قال المتحدث باسم الخارجية الامريكية فولي " اننا ندعم قرار الاتحاد الاوروبي بضم تركيا الى قائمة الدول المرشحة للانضمام، ونرى انه خطوة في الاتجاه الصحيح". واضاف "ان مصلحة الولايات المتحدة هي في الاعتقاد الذي يقول ان ارساء الدولة التركية بصورة اكثر ثباتا بارتباطها بالغرب، اصبح اكثر اهمية من ذي قبل، وبالتالي فإننا يجب ان ندعم بفاعلية تمتين الروابط بين تركيا والاتحاد الاوروبي". وأضاف ايضا " ان الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية لدخول تركيا الى الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوروبي عام 1995 اسس في وضع اسبقية في دبلوماسية الولايات المتحدة المعقدة فيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا". (النعيمي، 2007: 62)

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا شديدة على دول الاتحاد الاوروبي لحثها على تحديد موعد لبدأ المفاوضات مع تركيا في قمة كوبنهاجن عام 2002. وكان الهدف الامريكي وراء هذه الضغوطات خلال هذه الفترة هو حصولها على مساعدة تركيا لشن حملتها على العراق. الا ان الاتحاد الاوربي رفض تحديد موعد المفاوضات مع تركيا، واستاءت امريكا من هذا الرفض، وطلب المتحدث باسم الخارجية الامريكية من الاوروبيين ان يدركوا مصلحة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي. ومنذ ذلك الحين شددت امريكا ضغوطها على فرنسا و المانيا، لأنهما العضوين الاكثر نفوذا في الاتحاد الاوروبي، وكرد على الضغوطات الامريكية عبَر القادة الاوروبيين وخاصة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، عن انزعاجهم من التدخل الامريكي في قضية انضمام تركيا للإتحاد،

وكانت رؤيتهم من هذا الموقف، ان الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطها على دول الاتحاد الاوروبي، تكريسا لأهدافها الخاصة، للحصول على حق استخدام الاراضي التركية والقواعد العسكرية الامريكية الموجودة في تركيا، لشن حربها على العراق، وكذلك من اجل اضعاف التماسك السياسي الاوروبي، حيث قال جاك شيراك " ان التوسط الامريكي قد الحق ضررا بالغا بالقضية التركية" كما اتخذ بعض القادة الاوروبيين موقفا مضادا بسبب رسالة كولن باول، وزير الخارجية الامريكي، للاتحاد الاوروبي، حيث جاء فيها " ان على اوروبا ان تفتح ابوابها لدخول تركيا، وحتى وان لم تستوف الشروط المطلوبة للانضمام الى الاتحاد، وخاصة ما يتعلق منها بالحريات المدنية والتزام الديمقراطية وسلطة القانون". (النعيمي، 2007: 65)

أقرت القمة الاوروبية في عام 2004، الصيغة النهائية لتوسيع الاتحاد الاوربي بضم عشرة دول جديدة لها، وكانت تركيا من بين الدول العشر، وحددت القمة الاوربية موعد لبدأ المفاوضات مع تركيا في تاريخ 3 اكتوبر عام 2005. وقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية بهذا القرار، وقال كولن باول " ان تركيا عضوا في حلف الشمال الاطلسي وحليف اساسي، وستكون تركيا التي تتمتع بدعم قوي في أوروبا وتشترك في القيم الاوروبية قوة ايجابية من اجل الرخاء والديمقراطية". (الزمان، 2004)

كذلك اعلن روبرت زوليك، مساعد وزير الخارجية الامريكي، ان "ارتباطات تركيا بأوروبا مهمة جدا، لكنها يجب ان تستعمل بآفاق شاملة تشكل فيها الولايات المتحدة الامريكية، نظرا لمكانتها في العالم، شريكا ذات اهمية خاصة". (الصباح، 2004)

كما ان تركيا تحظى باهتمامات الإدارة الامريكية الحالية، باعتبارها الدولة الاسلامية الاولى التي قام بزيارتها الرئيس الامريكي (باراك اوباما) في عام 2009، بعد فوزه في الانتخابات، حيث

اكد على حرص الولايات المتحدة الامريكية على توطيد علاقتها مع تركيا، الذي دعاها الى تدشين شراكة استراتيجية لإعادة الدفء الى العلاقات التاريخية بين البلدين، وتقليص الفجوة بين الاسلام والغرب، كما اكد على دعم بلاده للمساعي التركية من اجل الانضمام للاتحاد الاوروبي، مشيدا بالإصلاحات التركية في هذا المجال، وإعجابه بالتجربة الديمقراطية التي منحت الاكراد مزيدا من الحقوق. (الغريري، 2010: 216)

واعلن الرئيس الامريكي اوباما عن تأييد بلاده للدور التركي في تسوية الصراع العربي _ الاسرائيلي، " وأشاد بدور تركيا في الحرب على الارهاب في افغانستان، وعمد الى ابراز اهمية تركيا كجسر بين الشرق والغرب، باعتبارها الركن المسلم في العالم الغربي". (عبد الفتاح، 2009: 276)

كما شارك الرئيس اوباما في منتدى تحالف الحضارات عام 2009 "الذي يعد اهم قنوات التواصل بين العالم الاسلامي والغرب، والذي يهدف لبلورة رؤية جديدة تتجاوز نقطة الحوار الى مرحلة الشراكة والتحالف" (العادل، 2009: 45)

ويعد منتدى اسطنبول لتحالف الحضارات من اهم المحطات في الدبلوماسية التركية، التي تعزز من خلالها دورها الإقليمي، مما يجعلها رقما صعبا في المنطقة لا يمكن الاستغناء عنها في الملفات المعقدة، خاصة في الملف العرقي في اطار الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب، حيث تسعى امريكا لإشراك تركيا للحفاظ على وحدة العرق. (العادل، 2009: 46)

وفي عام 2013، استخلص مركز "خدمة ابحاث الكونغرس" الى ان اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على التحالف سيزيد عندما تخرج قواتها من مناطق القتال. ومع العديد من

التحديات التي تواجه الامن القومي للولايات المتحدة والآتية من الشرق الاوسط الكبير، يمكن القول ان تركيا حليف اكثر اهمية للولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر، اكثر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. وان موقع تركيا بالقرب من العديد من نقاط النزاع العالمية يجعل استمرار توفر اراضيها لتمركز ونقل الاسلحة والبضائع والإفراد مهمين، ذا قيمة بالنسبة للولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي. (Zanotti 2012: 13)

ومن الجدير بالذكر، ان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالشأن التركي على جميع الاصعدة الدولية، فمنها ما يتعلق بعضوية تركيا بالاتحاد الاوروبي، ومنها ما هو يوازيه بالأهمية، كجعل تركيا جسرا يربط سياسات الشرق الاوسط بالسياسات الامريكية، خاصة ان تركيا في نظر الادارة الأمريكية، تعد حليفا استراتيجيا لا يمكن التفريط به. (العناني، 2010: 156)

ومن وجهة النظر الامريكية، في علاقة ارتباطها بتركيا. باعتبارها دولة مسلمة، سيؤدي الى تحسين صورتها، لدى دول الشرق الاوسط . كما تنظر لتركيا انها تقوم بدور الوسيط، في حل الصراعات والخلافات القائمة في هذه المنطقة.

اما في نظر تركيا، فان الدور الذي تقوم به في الشرق الأوسط، وان كان مرتبطا بمصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يحسن من صورتها لدى اوروبا، كونها تقف حاجزا يمنع وصول اثار الصراعات التي تشهدها المنطقة الى اوروبا.

الفصل الرابع

السيناريوهات المستقبلية لمسيرة المفاوضات التركية – الأوروبية

تعد مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، من اولويات السياسة الخارجية التركية، حيث سعيت تركيا جاهدة الى اجراء العديد من الاصلاحات الداخلية والخارجية، وفق المعايير الاوروبية، لكي تصل الى تحقيق هدفها وهو الانضمام الى دول الاتحاد الاوروبي. ومع بدأ المفاوضات التركية – الاوروبية في الثالث من اكتوبر عام 2005، بخصوص انضمام تركيا للاتحاد، شهدت موقفا تفاوضي غير مرن، وذلك بسبب العديد من القضايا المتمثلة بالقضية الارمنية، والمشكلة القبرصية، اضافة الى انقسام دول الاتحاد الاوروبي بين مؤيدين ومعارضين لمسألة انضمام تركيا للاتحاد, فضلا عن مدى التزام تركيا وقدرتها على تطبيق معايير كوبنهاجن. وان هذه الأسباب طالما كان الاتحاد الاوروبي يتذرع بها بعدم ضم تركيا اليه، مما ادى الى اطالة امد المفاوضات بين الجانبين.

وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن مستقبل المفاوضات التركية – الاوروبية، يقف على ثلاثة احتمالات. اما استمرار المفاوضات على ما هو عليه بدون التوصل الى حل في مسالة انضمام تركيا للاتحاد. او ستنتهي المفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد. او فشل المفاوضات وستنتهي بعدم ضم تركيا للإتحاد، وعليه ستتناول الدراسة في هذا الفصل السيناريوهات المستقبلية لمسيرة المفاوضات التركية – الاوربية . ففي المبحث الاول سيتم عرض سيناريو انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، اما في المبحث الثاني ستعالج الدراسة سيناريو استمرار وبقاء المفاوضات على ما هو عليه، اما في المبحث الثالث فسيتم التطرق على سيناريو فشل المفاوضات التركية – الاوروبية.

المبحث الأول

سيناريو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها تركيا في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي، إلا ان فرصة الانضمام ما زالت قائمة، خاصة بعد التطورات التي طرأت في مسيرة المفاوضات التركية – الاوروبية، حيث تم الموافقة على فتح فصل جديد، في قمة بروكسل عام 2013، بعد توقف دام ثلاث سنوات، وكان الفصل يتعلق بالسياسة الإقليمية، وأكد الطرفين رغبتهما في الاسراع بمناقشة الانضمام، وقال وزير الشؤون الأوروبية التركي (ايغيمن باغيش) في ختام الاجتماع العاشر المخصص لعملية انضمام تركيا. "إنه منعطف في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بعد توقف استمر 40 شهرا ". (ايلاف،2013)

ان انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي يمثل مصلحة حيوية من الناحية السياسية والاقتصادية، لكلا الطرفين، وذلك بناء على المصالح المشتركة بينهما. مما سيؤدي الى تحقيق استقرار كبير في العملية الديمقراطية التي تشهدها تركيا، وهذا ما سيعزز من دورها الاقليمي والاقتصادي.

اما من جانب الاتحاد الاوروبي سوف يحقق مكاسب، ذات ابعاد استراتيجية متعلقة بالدور الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الاوسط، وحاجة اوروبا لتركيا لصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، خاصة بعد ما شهدت المنطقة نشوب ثورات بما يسمى بالربيع العربي. (السكري، 1012: 108)

وترى الدراسة، ان توسع الاتحاد الاوروبي من خلال ضم تركيا، سيمنحه حدودا مجاورة لمنطقة الشرق الأوسط، مما سيجعله اكثر تواصلا في المنطقة، وخاصة من الناحية الاقتصادية

لأنه سوف يكتسب سوقا لا يستهان به لتصدير منتجاته اليه، كما انه سيكون له تأثيرا في سياسات منطقة الشرق الاوسط بما يخدم مصالح الاتحاد، وسيكون الاتحاد نموذجا للديمقراطية يحتذى به من قبل معظم دول الشرق الاوسط. اضافة الى ان الاتحاد الاوروبي بحكم الجوار الجغرافي، سيكون قريب من مصادر الطاقة، وهذا ما يجعل الاتحاد يبحث عن مصادر بديلة للطاقة، كخيار بديلا عن روسيا الاتحادية، فمن خلال ضم تركيا للإتحاد، سيجعل من اراضيها ممرا لنقل مصادر الطاقة الى اوروبا، المتمثلة بأنابيب النفط والغاز.

ومما يزيد من فرصة تحقيق هذا السيناريو، هو اهمية العمل المشترك بين تركيا والاتحاد الاوروبي، على تسوية المشكلة القبرصية، وهذا الامر لا يمكن ان يتم تسويته، الا باستمرار التفاوض مع تركيا كحافز لتشجيعها على تحقيق اختراق ملموس في تسوية الملف القبرصي. (السكري،2012: 160)

ومن الجدير بالذكر، ان موقف اغلبية دول اعضاء الاتحاد الاوروبي، من مسألة انضمام تركيا للإتحاد، هو موقف مؤيد ازاء انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي. لذا ستقوم الدراسة بذكر مواقف بعض الدول الاعضاء المؤيدة لانضمام تركيا للاتحاد.

فنلندا

تعتبر فنلندا من اكثر الدول الداعمة والمؤيدة لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، وكان موقفها ازاء تركيا واضحا من خلال اعلان رئيس الوزراء الفنلندي (جيركي كاتانين) عام 2013, في اجتماع زعماء دول الاتحاد الاوروبي لمناقشة مستقبل الاتحاد، في مدينة (لابونيا) الفنلندية، حيث قال " ان بلاده تدعم وتأيد انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، وان الازمات المالية التي تمر بها الدول الاوروبية حاليا، لم تكن تحدث لو كانت تركيا عضوا في الاتحاد" وقال ايضا " ان عدد

سكان تركيا كبير جدا، وهي تتمتع بوضع اقتصادي مستقر، وعلى الدول الاوروبية كافة ان تستفيد من التجربة الاقتصادية التركية، والتطور السريع الذي يشهده السوق التركي" . (النهار، 2014)

السويد

يعد موقف السويد مؤيد لمسالة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، وهذا واضح من خلال اعلان وزير الخارجية السويدي (كارل بيلدت لفرانس) عام 2013، بقوله "ان بلاده تدعم انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، وان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ليس مضمونا، ويقتضي جهودا من انقرة وبروكسل في آن واحد، لكن تركيا سوف تنضم بالنهاية الى الاتحاد الاوروبي، لاتسالوني متى ولكني اعتقد ذلك". (القبس، 2014)

رومانيا

تعد رومانيا، والتي هي عضو في منظمة حلف الشمال الاطلسي، من الدول الداعمة والمؤيدة لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، وذلك لما تربطها من مصالح مشتركة بينها وبين تركيا، من الناحية السياسية والاقتصادية. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقد في انقرة عام 2014، اعلن الرئيس الروماني (ترايان باسيسكو) "ان بلاده تدعم جهود تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي دون تردد، وان الأوان لتسريع التفاوض حول عملية الانضمام" . (العربية، 2014)

بلغاريا

على الرغم من الخلافات القائمة بينها وبين تركيا، بسبب تدفق الهجرة غير القانونية الى بلغاريا، إلا انه وبعد الموافقة على فتح الفصل الثاني والعشرين من عملية المفاوضات التركية – الاوروبية، عام 2013، صرح وزير الخارجية البلغاري (كريستيان فيجينين) " ان بلاده تساند وبشدة

محاولة تركيا في ان تصبح عضوا كامل العضوية بالاتحاد الاوروبي، وانه من الضروري تسريع الانشطة حول اعداد خارطة طريق حول تحرير تأشيرة الاتحاد الاوروبي في ما يتعلق بالمواطنين الاتراك". (وكالة ona، 2014)

ايطاليا

ان موقف ايطاليا قد تم ذكره سابقا في الفصل الثالث من الدراسة. الا انه من الجدير بالذكر، ان ايطاليا سوف ترأس الاتحاد الاوروبي في النصف الثاني من عام 2014، وبناءا على ما ذكر، تعهدت ايطاليا بتفعيل مفاوضات تركيا في مسألة انضمامها الى الاتحاد الاوروبي، خلال فترة رئاستها للاتحاد، فقد اكد الرئيس الايطالي (جورجيو نابوليتانو)، في مؤتمر صحفي "ان مفاوضات تركيا تتضمن قضايا شائكة ومعقدة، ولكن ايطاليا ستعمل على تخطي اي عقبة لضمان انجاح مفاوضات الانضمام بشكل نهائي" . (الانباء، 2014)

اليونان

رغم الخلافات القائمة بين تركيا وقبرص، الا ان موقف اليونان من مسالة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، هو موقف مؤيد، حيث صرح السفير اليوناني في الثاني من نوفمبر لعام 2013، " ان اليونان سوف تواصل تقديم الدعم الكامل لتركيا في طلب انضمامها الى الاتحاد الاوروبي، وان رئاسة اليونان سوف تكون مؤيدة بشدة لجهود تركيا في عملية انضمامها الى الاتحاد الاوروبي" . (العالم، 2014)

على الرغم من وجود بعض الدول المؤيدة في الاتحاد الاوروبي، الا ان هناك بعض الدول الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.

ترى الدراسة، ان انتهاج تركيا لسياسات ملائمة لعملية الاصلاحات التي تطبقها ضمن اطار معايير كوبنهاجن, فضلا عن سعيها الدؤوب والجاد للوصول الى حل للمشكلة القبرصية بشكل نهائي، لاسيما الدور الاقليمي الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الاوسط بحكم موقعها الجغرافي, فضلا عن اهميتها ومشاركتها الفعالة في الاسواق الاوروبية وغيرها من السياسات التي تنتهجها تركيا, والتي من شأنها ان تغير الى حد ما من موقف الدول الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، مما يسهل لتركيا عملية انضمامها للإتحاد.

وخير مثال على ما تقدم هو الموقف الفرنسي الاكثر رفضا في مسالة حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي, والتي تعتبر من الدول الرئيسية والمؤثرة في الاتحاد.

كان الموقف الفرنسي هو موقف معارض لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي, كما ذكر سابقا في الفصل الثالث، ولكن شهدت العلاقات التركية – الفرنسية نوعا من التطور الايجابي، خاصة بعد فوز (فرانسو اولاند) بالانتخابات الرئاسية في عام 2012، وهو زعيم للحزب الاشتراكي الفرنسي، حيث اتخذ موقفا اقل حده من سلفه (ساركوزي) الرئيس السابق لفرنسا، في ضوء رؤيته لتركيا، باعتبارها تلعب دورا استراتيجيا. عبَر اولاند عن رأيه " انه ينبغي النظر في طلب تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي بشكل عادل، من دون التغاضي عن كونها مسالة حساسة بالنسبة الى الرأي العام". وفي هذا الصدد صرح وزير الشؤون الاوروبية التركي (ايغمن باغيس) " ان تركيا تامل في تطوير العلاقات الثنائية، وفي ان تصبح فرنسا من ابطال انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي. كما في عهد الرئيس جاك شيراك، وان تركيا تأمل في ان يفتح الرئيس الفرنسي المنتخب فرانسوا اولاند صفحة جديدة في العلاقات الثنائية التاريخية والمثمرة والعميقة جدا بين تركيا وفرنسا, عنوانها الصداقة والبحث عن حلول" (السكري، 2012: 108)

ان فرصة تحقيق هذا السيناريو، تقف على مدى قدرة تركيا من انجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاءت ضمن معايير كوبنهاجن، بغية الوصول الى الشروط الاوروبية المطلوب توافرها في اي دولة ترغب بالانضمام للاتحاد الاوروبي. فضلاً، عن سعيها الدؤوب لتغيير الموقف الرافض من بعض الدول الاعضاء في الاتحاد ازاء انضمامها اليه. وذلك عن طريق اقامة علاقات جيدة مبنية على المصالح المشتركة. اضافة الى ان تسعى الى حل المشاكل القائمة والتي تعرقل مسيرة انضمامها, مثل القضية القبرصة والقضية الأرمنية.

المبحث الثاني

سيناريو استمرار بقاء المفاوضات على ما هو عليه

ينطلق هذا السيناريو من فكرة رئيسية، هي ان المفاوضات التركية – الاوروبية ستستمر على ما هو عليه ولكن بشكل بطيء، حيث سيبقى الاتحاد الاوروبي مترددا في قبول انضمام تركيا اليه. وهذا ما سينعكس على عملية التفاوض، لاسيما في ضوء احتمال استمرار عملية التفاوض فترة قد تمدد من خمسة الى عشرة اعوام، وان استمرار وبقاء المفاوضات على هذا الشكل، لا يعني انها سوف تنتهي بالضرورة الى ضم تركيا الى الاتحاد الاوروبي. (السكري، 2012: 109)

ويمكن النظر الى هذا السيناريو من خلال التعقيدات والشروط التي يضعها الاتحاد الاوروبي، والتي يجب على تركيا الاتزام بها لنيلها العضوية الكاملة. إلا ان هذه الشروط، هي نفسها الحجج التي يتذرع بها الاتحاد الاوروبي، في رفض انضمام تركيا وحصولها على العضوية الكاملة، والمتمثلة بالمعايير الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، وتهميش الحريات العامة، واحترام وصايا حقوق الاقاليات، واحترام سيادة حكم القانون، ومنها ما مرتبط بالمسالة القبرصية. وان هذه الشروط لطالما خلقت تحفظات وانتقادات اوروبية، ازاء تركيا لعدم الاتزام بها.(السكري، 2012: 160)

ومن خلال ما تقدم ثمة تساؤل يطرح ومفاده، ما الدافع الذي يجعل الاتحاد الاوروبي يطيل من امد المفاوضات تحت شروط يفرضها على تركيا، ولا يحسم الامر بقبولها في للاتحاد او رفضها؟.

ان الاتحاد الاوروبي يدرك مدى اهمية تركيا من الناحية الاستراتيجية، اذ يمكن لتركيا مساعدة الاتحاد في ارساء الامن في منطقة جنوب المتوسط، نظرا لما تتمتع به تركيا من علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، والتي تعتبر مصدر التهديد للاتحاد الاوروبي، وخاصة في ظل الظروف المتردية التي تشهدها المنطقة. (اولجن، 2014)

اذ ما فشلت عملية انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، فستتحول الى منطقة عازلة، تعزل اوروبا عن منطقة الشرق الاوسط، وهذا ما سوف يضر بمصالح الاتحاد الاقتصادية والأمنية.

وأيضا مما يزيد مخاوف اوروبا، هو ان تتجه تركيا في حالة عدم انضمامها للإتحاد، الى تأسيس عالم خاص بها، مع القوقاز واسيا الوسطى. وبالأخص مع الدول الإسلامية، مستغلة رابط الدين الاسلامي. وهذا الامر سوف يخلق حاجزا دينيا خطيرا امام استمرار التواصل بين المجتمعات المسيحية، وبين المجتمعات الاسلامية داخل اوروبا، مما سيخلق حالة من الفوضى وعدم التوازن داخل المجتمع الاوروبي يصعب السيطرة عليها، كما سيحدث نتائج عكسية وسلبية في نظر المجتمع الدولي، على مفهوم الديمقراطية والحرية التي ينتهجها المجتمع الغربي. (ابي يونس، 2011)

رغم الخلافات التي حصلت بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، خلال السنوات الماضية القليلة، بسبب الضغوطات التي مارستها السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط، الا ان تركيا بقيت حليفة مقربة من الولايات المتحدة الامريكية، وتربطهم مصالح مشتركة، اضافة ان الولايات المتحدة الامريكية تتبع سياسة تهدف الى تحقيق السيطرة الشاملة بأي ثمن. ويوضح (نعومي تشومسكي) "كيف ان مختلف السياسات مثل عسكر الفضاء. وبرنامج الدفاع المضاد للصواريخ البالستية. وأحادية القرار. وعدم احترام الاتفاقيات الدولية. ورد الفعل اتجاه ازمة العراق.

تشترك معا في شيء واحد، الا وهو التوجه نحو فرض صيغة دولة واحدة على الدول الاخرى" (الغريري، 2010: 244)

واذ ما تم رفض انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي بشكل نهائي، فهذا سوف يؤدي الى خلق عداء تركيا لأوروبا، فمن الطبيعي ان تتوجه تركيا الى الولايات المتحدة الامريكة، باعتبار ان امريكا هي مصدر القوة لتركيا. وإذ ما حصل هذا، فان الاتحاد الاوروبي وبسبب رفضه لتركيا وعدم منحها العضوية الكاملة في الاتحاد، سيخلق منها مصدر يهدد أمنه، ويؤثر على مصالحه الاقتصادية والسياسية.

اما في ما يتعلق بضم تركيا الى الاتحاد الاوروبي وحسم امر المفاوضات. يعلل الاتحاد ان انضمام تركيا له اثار سلبية سواء من الناحية السياسية والامنية و الاقتصادية والديمغرافية، وغيرها من الحجج الاوروبية، والتي سيتم تناولها وتوضيحها بشكل تفصيلي في المبحث الثالث.

لذى ينطلق هذا السيناريو من فكرة ان ما يخدم مصالح الاتحاد الاوروبي هو بقاء واستمرار المفاوضات على ما هو عليه، معللا ان تركيا لم تصل الى الشروط المطلوبة التي وضعها الاتحاد. ضمن معايير كوبنهاجن، على الرغم من الاصلاحات العديدة التي قامت بها تركيا في السنوات الأخيرة، سواء على الجانب الاقتصادي او السياسي.

ويمكن الإشارة إلى هذه الشروط فيما يلي: (السكري، 2012: 192)

- أن تجعل تركيا تشريعاتها متطابقة مع تشريعات وسياسات الاتحاد الأوروبي أي مع القواعد الأوروبية.

- احترام تركيا لمبادئ الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاحتكام للقوانين المدنية- وليس العسكرية- لاسيما في ضوء التدخل الكبير الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية الداخلية، حتى تضمن قبولها بالاتحاد الأوروبي، وفي هذا، فإن أي انتهاك خطير ودائم من جانب تركيا لتلك المبادئ يخول المفوضية الأوروبية الحق في التوصية بتعطيل المفاوضات.
- أن تعترف تركيا خلال مسيرة التفاوض بجمهورية قبرص اليونانية وسلطاتها، وذلك بالرغم من رفض القبارصة اليونانيين في مارس 2004 لخطة الأمم المتحدة لتوحيد الجزيرة لتصبح بشطريها عضواً في الاتحاد الأوروبي. وان كان يلاحظ أن العامل الذي أثر على الموقف التركي في ما يتصل بالقضية القبرصية يتمثل في الانقسام الداخلي حول مسألة الاعتراف ليس فقط بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية، والتي ظل الجيش فيها يحمي جمهورية قبرص التركية لسنوات، ولكن أيضاً بين الأحزاب التركية نفسها التي تعد الاعتراف بقبرص اليونانية تضحية بقبرص التركية وتخلياً عن مسلميها خصوصاً في ظل رفض القبارصة اليونانيين المسيحيين الاتحاد مع الشطر المسلم من قبرص، كما يشمل هذا الشرط التزام تركيا بالتطبيق الكامل لبنود البروتوكول الإضافي بحيث يشمل الدول العشر الجديدة التي انضمت للاتحاد الأوروبي في مايو 2004، ومن بينها قبرص.
- أن هذه المفاوضات مفتوحة النهاية، بمعنى أنه لا ينبغي أن تفضي بالضرورة إلى العضوية في نهاية التفاوض حول الفصول الخمسة والثلاثين التي تضمنتهم وثيقة انضمام تركيا.
- أن من حق الاتحاد أن يأخذ ضمانات دائمة على حرية حركة الأيدي العاملة التركية وما يتعلق بنفقات الإصلاح الزراعي.

المبحث الثالث

سيناريو فشل المفاوضات بعدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

ينطلق هذا السيناريو من فكرة رئيسية، مبنية على افتراض وصول مسير المفاوضات بين تركيا والاتحاد الاوروبي، الى طريق مسدود، بمعنى عدم التوصل الى اتفاق بشان انضمام تركيا الكامل الى الاتحاد الاوروبي. وان عملية التفاوض ليست لديها القدرة الفعلية على ضم تركيا الى الاتحاد. ويمكن فهم الدوافع الرئيسية لهذا السيناريو في ضوء وجود مخاوف امنية وإستراتيجية ودينية وتاريخية من قبل الاتحاد الاوروبي تجاه تركيا.

يعد العامل الديني الذي تم ذكره سابقا في الفصل الأول، هو بمثابة الحجة الاولى التي يتحجج بها الاتحاد الاوروبي بعدم منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد. حيث يرى الاتحاد الاوروبي ان الثقافة الاسلامية لا تتوافق مع القيم الاوروبية، وان في حال انضمام بلد مسلم كتركيا للاتحاد سوف يزيد ويرفع من وتيرة صراع الحضارات ويغير الهوية الاوروبية، ويزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل أوروبا. (السكري، 2012: 118)

ومن الناحية الجغرافية، ان ما يزيد من مخاوف الاتحاد الاوروبي في حالة انضمام تركيا اليه، هو ان حدوده ستصل الى القوقاز، وجورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وايران، والعراق، وسوريا. هذا ما يجعل الاتحاد يدخل بصورة اكبر في المشاكل المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط، وينتقل اليه بعض مشاكل دول الجوار. (ابي يونس، 2011)

اما من الناحية الديمغرافية, فإن تركيا البالغ عدد سكانها اكثر من 80 مليون نسمة، اي ما يعادل سكان ألمانيا، اذ ما انضمت للاتحاد الاوروبي، فسوف تفرض سيطرتها على المؤسسات

الاوروبية، وتؤثر على عملية صنع القرار في الاتحاد، من خلال ما تحصل عليه من مقاعد داخل البرلمان الاوروبي. بالإضافة الى اليد العاملة التركية متدنية الأجرة، والتي ستولد تنافسا لليد العاملة الاوروبية، وهذا مما يزيد معدلات البطالة في دول الاتحاد، فضلا عن انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، مما سيؤثر على الصناعة المحلية في هذه الدول، خاصة من ناحية الجودة. (ابي يونس، 2011)

وإضافة الى ما تقدم تعد المشكلة القبرصية احدى المشاكل التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، حيث يرى الاتحاد لايمكن لتركيا ان تنضم اليه من دون اعترافها بجمهورية قبرص. ان عدم التزام تركيا بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي بفتح الموانئ والمطارات التركية أمام السفن والطائرات القبرصية، خلق حالة من عدم الثقة لكلا الجانبين تركيا – والاتحاد الاوروبي. فمن ناحية تركيا، فانها تخشى من تقديم تنازل في شأن المشكلة القبرصية يكون على حساب الموقف التركي القائم على دعم القبارصة الأتراك دون أن يتبع ذلك تحرك مماثل من جانب القبارصة اليونانيين نحو تسوية المشكلة، حيث تنظر تركيا الى المشكلة القبرصية باعتبارها قضية وطنية؛ وهذا الامر جعل تركيا متمسكة برفضها وعدم اعترافها بالجمهورية القبرصية التي تحظى باعتراف دولي. (السكري، 2012: 201)

اما من ناحية الاتحاد الاوروبي، فيرى أنه على الرغم من مواصلة تركيا للمفاوضات بين زعماء الطائفتين التركية – اليونانية والتي تهدف للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة وقابلة للتطبيق للمشكلة القبرصية في إطار المساعي الحميدة التي يبذلها سكرتير عام الأمم المتحدة ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الا أن تركيا لم تلتزم بالتنفيذ الكامل للبروتوكول الاضافي المتعلق باتفاقية الشراكة.(السكري، 2012: 203)

حيث يرى الاتحاد الاوروبي أن تركيا لا تزال تضع جميع العقبات التي تعترض حرية حركة السلع، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل النقل المباشرة مع قبرص. وأن تركيا لم تحقق تقدما على صعيد تطبيع العلاقات الثنائية مع جمهورية قبرص، بل لا تزال تركيا تستخدام حق الفيتو ضد انضمام قبرص في العديد من المنظمات الدولية التي تحظى تركيا بعضويتها، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وترتيب وازنر (Wassenaar Arrangement) بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع ذات الاستخدام المزدوج (اولجن، 2014)

وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي، ومن هذه المعوقات هو تباطئ وصول تركيا الى المقاييس والمعايير الاوروبية، التي فرضها الاتحاد على تركيا، والمتعلقة بمسألة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، فعلى الرغم من قرار الاتحاد بالموافقة على فتح فصل جديد عام 2013، كما تم ذكره سابقا، الا ان الاتحاد الاوروبي يرى ان تركيا لم تحقق الاصلاحات على مستوى المطلوب في السياسة الداخلية وفق معايير كوبنهاجن، فقد اصدر الاتحاد الاوربي قرار يدين به تركيا، بسبب استخدامها للقوة ضد المتظاهرين الأتراك، ابان احتجاجهم ورفضهم لقرار الحكومة التركية، بتحويل منتزه (ميدان تقسيم) في مدينة اسطنبول الى مجمع تجاري في صيف عام 2013، الا ان تركيا رفضت هذا القرار واعتبرته تدخلا من قبل الاتحاد الاوروبي في شأنها الداخلي. وهذا الامر قد زاد من التوتر بين الطرفين، مما يؤثر حتما على قرار الاتحاد الاوروبي في شأن انضمام تركيا اليه، خصوصا بعد ان اقترحت حكومة اردوغان مؤخرا مشروع قانون يمنح جهاز الاستخبارات الداخلية صلاحيات اوسع (الانباء، 2014)

كما ان الاتحاد الاوروبي اعتبر ان القرار الذي اتخذته حكومة اردوغان المتعلق بحظر موقع (التويتر)، هو خرق لمعايير الديمقراطية، وانتهاك لحرية التعبير، حيث نددت المفوضة الأوروبية المكلفة بالتكنولوجيات الجديدة (نيلي كرويس) بقولها "ان قرار أردوغان لحظر موقع تويتر للتواصل الاجتماعي في تركيا، لا أساس له وعمل جبان بلا جدوى، وأن الأسرة الدولية ستعتبر الامر فرضا للرقابة". كما اعتبر رئيس البرلمان الأوروبي (مارتن شولتز) قرار رئيس الوزراء التركي وحظره للتويتر. "بأنه تقييد للانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الحرة. واعتبر أن ذلك ليس من المؤهلات الجيدة التي تسمح لتركيا بمواجهة تحديات القرن الـ21 وبالتأكيد لن تقربها من الاتحاد الاوروبي." (العربية، 2014)

وقال (رومان نادال) المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية "ان القرار الذي اتخذته حكومة أنقرة بحظر موقع التواصل الاجتماعي تويتر صادم، ويتعارض مع حرية التعبير والتواصل والتي تشكل مبادئ أساسية". (Webradar 2014)

وقال متحدث باسم الخارجية البريطانية " طالما أيدنا انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي كبلد مرشح، من المهم بالنسبة لتركيا ترويج القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي من حرية التعبير والديمقراطية وسيادة القانون ". (القدس، 2014)

يتضح من ما تقدم ان مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، متعلقة بمدى التزامها وتطبيقها للمعايير والشروط الاوروبية التي يفرضها الاتحاد، وحتى وان استطاعت تركيا إجراء الاصلاحات والوصول الى المعايير الاوروبية وفق الشروط المطلوبة, فهنالك دول اعضاء في الاتحاد الاوروبي تعترض اساسا على انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، كفرنسا، وألمانيا، وقبرص، وغيرها من الدول، وفي طبيعة الحال ان اي دولة عضو في الاتحاد الاوروبي، يمكنها ان تجري

استفتاء، يغير من مسار انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، وان تركيا تعي هذا الامر و قبلت بواقعه.

ان مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تصطدم بكثير من العوائق التي يضعها الاتحاد في وجه تقدم مسيرة المفاوضات بين الجانبين، فيما يسود اعتقاد واسع لدى الأتراك بأن الاتحاد الأوروبي يخلق الذرائع لمنع بلادهم من الانضمام إليه.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة

عالجت الدراسة مسيرة السياسة الخارجية لتركيا ومسألة انضمامها الى الاتحاد الاوروبي للفترة الممددة من عام 1959 الى عام 2014. من خلال التركيز على السياسة الخارجية التركية، واستعرضت العوامل والمتغيرات التي ساهمت واثرت في تطوير وعرقلة هذه المسيرة ووصولا الى حصول تركيا على موافقة الاتحاد الاوروبي في خريف عام 2005 لبدء مفاوضات العضوية، والتي بقيت مستمرة الى وقتنا الراهن دون التوصل الى حل جذري يحسم الامر في مسالة حصول تركيا على العضوية الكاملة. ومن جانبها تميزت السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي بالتواصل والاستمرار عبر مراحل زمنية، ساعية الى تحقيق أهدفها التي اعلن عنها اتاتورك منذ تاسيس الجمهورية التركية عام 1923، والتي كان من اهمها هو ربط تركيا بالعالم الغربي.

عملت تركيا جاهدة في اطار سياستها الرامية الى الاندماج في العالم الغربي، من خلال الادوار والتحالفات التي قامت بها، بغية الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد، حاولت ان تعتمد على وسائل عديدة في سياستها الخارجية من اجل تحقيق هذا الهدف، ولعل من اهمها هي دخولها في منظمة حلف الشمال الاطلسي التي اصبحت عضوا فيه عام 1952، وايضا اصبحت عضوا مساهما في سوق الاوروبية المشتركة عام 1963، فضلا عن الوظيفة الذي كانت تقوم بها طيلة الحرب الباردة وهي مواجهة الخطر السوفيتي، باعتبارها الدرع الحامي للعالم الغربي. مارست

تركيا هذه الوظيفة ليس فقط من اجل الاندماج في اوروبا فحسب، بل من اجل حصولها على الدعم الامريكي والغربي، بكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وقد تنامت الرغبات التركية للالتحاق بالعالم الغربي بشكل واضح بعد ان تم تأسيس الاتحاد الاوروبي عام 1993، بموجب معاهدة ماسترخت 1992، وخاصة عندما اعلن الاتحاد الاوروبي في معاهدة كوبنهاجن، شروط ومعايير سياسية واقتصادية يجب توافرها في اي بلد يرغب بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي. ومن ذلك الوقت انجزت تركيا العديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية بغية الوصول الى المعايير الاوروبية. وكان مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002 الى الحكم وتوليه مهام ادارة الدولة، اثرا فعال في اجراء العديد من الاصلاحات، حيث شهدت السياسة الخارجية التركية تطورا ايجابيا ملحوظا على المستويين الدولي والاقليمي، فضلا عن الانجازات التي حققها الحزب على المستوى الداخلي في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية، كما ان موقف الحزب من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي هو موقف مؤيد ويطمح ايضا بان تلتحق تركيا بدول اوروبا.

ورغم الجهود التي بذلتها تركيا للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي الا ان بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بقيت معارضة لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، وترى ان انضمام تركيا سوف يضر بمصالح الاتحاد، متحججة بجملة من عوامل، منها، عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وديمغرافية ودينية، ... الخ. فضلا عن المشكلة القبرصية والارمنية.

الا انه من الملاحظ، ومن جانب اخر، موقف للولايات المتحدة الامريكية والذي كان موقفاً مؤيدا و بارزا ازاء انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي. وذلك من خلال الضغوط التي مارستها على

الاتحاد الاوروبي من اجل انضمام تركيا اليه، ولعل هذا الموقف يعود الى كون الولايات المتحدة الامريكية حليفا استراتيجيا مهما لتركيا، ونظرا للمصالح المشتركة بينها وبين تركيا.

وفي ضوء ما تقدم، خلصت الدراسة الى ان مستقبل المفاوضات التركية – الاوروبية، يقف على ثلاثة احتمالات؛ اما استمرار المفاوضات على ما هو عليه بدون التوصل الى حل يحسم الامر، او ستنتهي المفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد, او فشل المفاوضات بعدم ضم تركيا للاتحاد الاوروبي.

الاستنتاجات:

1- على الرغم من رغبة تركيا المتواصلة واصرارها على المضي قدما للانضمام في الاتحاد الاوروبي. يبدو من الواضح ان تركيا لا تحظى بترحيب من الاتحاد الاوروبي، وانها تواجه حواجز وعقبات من بعض دول الاتحاد الاوروبي، وان هذه العقبات ستعلق موضوع انضمامها لسنوات ان لم يكن لعقود، ويأتي ذلك من خلال تعهد الاتحاد بضم تركيا، ولكن بتطويل المفاوضات النهائية.

2- من الواضح ان خيار تركيا في مسالة انضمامها للاتحاد الاوروبي، هو خيار استراتيجي، لا رجعة عنه، وذلك لإنه يقوم على أسس ومصالح تعدها تركيا استراتيجية، سواء كانت سياسية ام اقتصادية ام امنية، مرتبطة بارتباط حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد. وعلى هذا الاساس فإن تركيا سوف تبقى حريصة على استغلال جميع الفرص التي من شأنها ان تعزز علاقتها بالاتحاد الاوروبي.

3- على الرغم من ان العامل الديني يشكل عائقا كبيرا في مسالة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، وخاصة ان اغلبية الدول الاعضاء في الاتحاد تعارض انضمام تركيا متحججة بهذا العامل، الا ان افضل استراتيجية يمكن ان تنتهجها تركيا لتجاوز هذه العقبة، هي متابعة الاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة ضمن المعايير الاوروبية التي جاءت في معاهدة كوبنهاجن. وتركيا اليوم تمتلك الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تجعلها قادرة الى الوصول الى المعايير الاوروبية. واذ استطاعت الوصول الى هذه المعايير، فلا يمكن للاتحاد الاوروبي ان يستعمل هذا العامل لإعاقة انضمام تركيا للاتحاد، اذ ما حصل هذا فسوف يخل في نموذج الديمقراطية التي تتمتع به اوروبا.

4- سعت تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن تعتمد على نفوذ الولايات المتحدة الامريكية، ليس فقط في سياستها حيال الاتحاد الاوروبي، وانما في انجاز اهدافها الاستراتيجية الاخرى، مثل تحقيق التوازن مع اليونان في اطار صراعهما حول جزيرة قبرص، وتحقيق نفوذها في منطقة الشرق الاوسط، من خلال الدور الذي تقوم به.

5- ان سعي تركيا الدؤوب حول مسألة انضمامها للاتحاد الاوروبي، جعل سياستها الخارجية والداخلية، تتغير بشكل ايجابي عما كانت عليه في السابق، نتيجة الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها للوصول الى الشروط و المعايير الاوروبية، اضافة الى موقعها الجغرافي المتميز، فضلا عن الدور الاقليمي الذي تلعبه في الشرق الاوسط. ومع التطور الاقتصادي الذي تشهده، والقدرة العسكرية التي تمتلكها، كل هذه العوامل جعلت من تركيا دولة ذات ثقل مؤثر في المجتمع الدولي بحيث لايمكن للاتحاد الاوروبي الاستغناء عنه. ومع ذلك اذ بقيت بعض دول اعضاء الاتحاد الاوروبي تعارض على انضمام تركيا، فإن تركيا يمكن ان تحصل على ميزة (الشراكة المميزة) بدل من العضوية الكاملة.

6- منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، تمكنت تركيا من ان تلعب دورا اقليميا مميزا من خلال توجهات سياستها الخارجية الجديدة نحو الشرق الاوسط، خاصة مع دول جوارها الجغرافي، فضلا عن اقامة علاقات متبادلة تهدف الى مصالح مشتركة، مع دول صاعدة كالصين وروسيا وغيرها. هذا لا يعني انها تخلت واهملت هدفها الاساسي وهو الانضمام للاتحاد الاوروبي. بل رأت تركيا ان هذا الهدف لن يتحقق الا من خلال ممارسة دور الوسيط الاقليمي، وهو الدور الذي رحبت به اوروبا.

7- ان انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي سوف يسهم في ان تكون لاعبا مهما في السياسة الخارجية للاتحاد، خاصة ان حدود تركيا مع جيرانها في القوقاز و الشرق الاوسط سوف تصبح حدود

الاتحاد الاوروبي، وبهذا سوف يضمن الاتحاد الاوروبي افضل ممر لإمداد مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي عبر الاراضي التركية لتصل الى دول الاتحاد، فضلا عن أن قبول تركيا المسلمة سيزيل العامل الديني كأساس للتعامل بين مسلمي اوروبا، وبذلك يتم التاكد بأن الاتحاد ليس ناديا مسيحيا، وإنما مثالا لتعايش الحضارات. كما سيساهم في تحسين صورة اوروبا لدى العالم العربي والاسلامي.

8- إن حسم إمر المفاوضات التركية – الاوروبية، برفض تركيا، من قبل الاتحاد الاوروبي سيجعل من تركيا نداً لا يستهان به, وخاصة أن تركيا هي عضواً في منظمة حلف شمال الاطلسي, وهي حليفة استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وتربط بعضهم مصالح مشتركة ممتدة منذ النصف الثاني من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن.

التوصيات:

1- يجب على تركيا أن تكون قادرة على مواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية ضمن المعايير والشروط الاوروبية، وان تسعى الى تحديث قوانينها ومؤسساتها لكي تتأقلم مع القوانين والمؤسسات الاوروبية، وهذا يقف على قدرة تركيا على الإنتهاء من صياغة دستور جديد يحل محل دستور 1982، لاسيما ان حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت الى حد الان في تعديل نحو 100 بند من اصل 170 بند في الدستور الحالي.

2- على تركيا ان تكثف جهودها في العمل على ايجاد حلول جذرية للعديد من المسائل المتعلقة، التي تعتبر حجر عثرة في مسالة انضمامها للاتحاد الاوروبي، ومن اهم هذه القضايا، القضية القبرصية والقضية الأرمينية.

3- ينبغي على تركيا تحسين علاقاتها مع جميع دول اعضاء الاتحاد الاوروبي، لحصولها على الموافقة بالإجماع حول موضوع انضمامها. وخاصة مع الدول المعارضة في منحها العضوية الكاملة وعلى رأسهم، ألمانيا و فرنسا، باعتبارهما اكثر الدول ثقلا بالاتحاد الاوروبي من حيث صنع القرار، وأشد الدول التي تعارض مسالة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي. وهذا يقف على قدرة تركيا من تقليل المخاوف وإقناعهما بأن انضمامها لن يؤثر في وضعهما داخل الاتحاد، ولن يضر بمجرى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الاوروبي.

4- على الصعيد الخارجي, يجب ان تعي تركيا، بأن مسألة انضمامها للاتحاد الاوروبي هي مسألة غير محسومة بالنجاح في نهاية المطاف، وأيضا غير واضحة المعالم في المستقبل القريب او المتوسط. لذا يتوجب عليها ان تحافظ على تعزيز دورها الدولي و الإقليمي، من

خلال إقامة علاقات مبنية على المصالح المشتركة، ليس الهدف من هذه العلاقات هو انضمامها للاتحاد، بل ما يحقق مصالح ومكاسب لتركيا ويعزز من ثقلها الدولي والاقليمي.

5- أما على الصعيد الداخلي, ينبغي على تركيا أن تتمسك بمسألة انضمامها للاتحاد الاوروبي، وان تلتزم الى حد ما بتطبيق المعايير والشروط الاوروبية, ليس الغرض منها هو الوصول الى الهدف الذي ينبغي ان تحققه، وهو انضمامها للاتحاد الاوروبي, بقدر ما يتعلق الامر بتحسين الاوضاع الداخلية، ومنها: تحقيق الحريات العامة والخاصة لمواطنيها، واستقلال القضاء، وإبعاد الجيش عن الحياة السياسية، والتحسن الاقتصادي... الخ, وبالتالي فإن اغتنام تلك الشروط والإلتزام بها يعد مصلحة لتركيا سواء انضمت للاتحاد او لا تنضم.

6- وأخيرا, على البلدان العربية الإستفادة من التجربة التركية واخذها بعين الاعتبار, خاصة في ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها في سياستها الداخلية على وجه الخصوص, والتي تعتبر إمتداد لسياستها الخارجية.

المراجع

المراجع العربية

1- اوزتوك، ابراهيم (2010). **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002 – 2008**. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

2- اوغلو، احمد داوود (2011). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ط2، الدوحة قطر :الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

3- باكير، علي حسين وآخرون (2010). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

4- بشارة، عزمي (2011). **ملف تركيا والعرب .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**. ط1، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات.

5- التميمي، عبدالجليل (1995). **العلاقات العربية التركية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

6- الثلجي، محمد (2010). **ازمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعاجة**. ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

7- حسن، ياسر احمد (2006). **تركيا: البحث عن المستقبل**. ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

8- خليف، عبدالوهاب (2009). **الاتحاد الاوروبي في الميزان الفرنسي الالماني**. ط1، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

9- الزعنون، سليم محمد (2011)، **سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه الحركات الاسلامية في المنطقة العربية**. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

10- سبيتان، سمير ذياب (2012). **تركيا في عهد رجب طيب اردوغان**، ط1عمان: الجمادرية للنشر والتوزيع.

11- العناني، خليل (2010). **مع الولايات المتحدة الامريكية .. مصالح استراتيجية متبادلة**. ط1، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

12- غانم، ابراهيم البيومي (2010). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

13- الغريري، محمد ياسين (2010). **الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

14- الغوث، مختار (2008). **الحركة الاسلامية في تركيا**. ط1، بيروت: دار ابن حزم.

15- فهمي، عبد القادر محمد، (2009). **نظرية السياسة الخارجية**، ط1،عمان: المكتبة الوطنية.

16- محفوض، عقيل سعيد (2008). **جدليات المجتمع والدولة في تركيا : المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**. ط1، ابو ظبي: مركز الامارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية.

17- محفوض، عقيل سعيد (2012). **السياسة الخارجية التركية.. الاستمرارية – التغيير**. ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية.

18- المنير، محمود (2000). **العولمة وعالم بلا هوية**. ط1، المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

19- ميراك، مويال، واكيم، جمال، (2014). **السياسة الخارجية التركية- تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**. ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

20- النعيمي، لقمان عمر، (2007). **تركيا والاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، ط1، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

21- نور الدين، محمد (2010). **السياسة الخارجية لتركيا محاورها ورهاناتها**. ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

22- نورالدين، محمد (2008). **تركيا بين الصيغة والدور**. ط1، لبنان: دار رياض الريس للكتب والنشر.

23- نوفل، ميشال (2010). **عودة تركيا الى الشرق الاوسط: الاتجاهات الجديدة للسايسة الخارجية التركية**. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

24- هانيش كرامر، (2001). **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. ط1، الرياض: ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان.

25- هلال، رضا (1999). **السيف والهلال، تركيا من اتاتورك الى اربيكان- الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي**. ط1، مصر: دار الشروق.

<u>المجلات والدوريات</u>

1- اقيول، طه (2008)، "زيارة الرئيس التركي الى ارمينيا تاريخية"، **صحيفة الحياة**، العدد 16588، 18، 9/3.

2- اولجن، سنان (2012)، "عضوية افتراضية لتركيا داخل الاتحاد الاوروبي"، ترجمة (ايمان احمد عبدالحليم)، **صحيفة اللواء السياسية**، العدد 13912، السنة 51.

3- اولجن، سنان (2014) "الخيارات البديلة لتعثر مفاوضات ضم تركيا للاتحاد الاوروبي"، **صحيفة الاهرام**، 28 مارس.

4- ايلاف (2013)، "الاتحاد الاوروبي يعيد اطلاق مفاوضات الانضمام مع تركيا"، **صحيفة الايلاف**، العدد 4537، 23اكتوبر

5- بركات، عبدالستار (2008) " قبرص .. مفاوضات شاملة لاعادة توحيد الجزيرة تبدأ في اجواء حذر" ، **مجلة الشرق الاوسط**، العدد 10880. 30-32

6- بوبوش، محمد (2011)، " توجهات جديدة للسياسة التركية الخارجية، **مجلة دراسات شرق اوسطية**" ، العدد 55. **37-65**.

7- الديب، محمد، (2007)، " المشكلة الكردية" ، **مجلة شؤون الشرق الاوسط**، العد (24)، 27.

8- الزمان، (2004)، " المرحبون يرون انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي جسرا بين عالمين" ، **صحيفة الزمان**، 19 ديسمبر/كانون الاول، لندن.

9- السرجاني، خالد (2008)، "تركيا وحلم الانضمام للاتحاد الاوروبي" ، **صحيفة البيان الاماراتية**، 22 ابريل.

10- السكري، احمد مجدي (2012)، "ازمة العلاقات التركية – الاروبية : بين غياب الفاعلية واعتبارات المصالح" ، **مجلة شؤون عربية**، العدد(152) 183-191.

11- الشرق الاوسط (2012)، " تركيا توقع اتفاقين مع الصين.. وبكين تقر بوجود خلافات حول سوريا". صحيفة الشرق الاوسط، العدد 12187/ 10 ابريل.

12- الشرق، (2005)، " تركيا تمهد لانضمامها في الاتحاد الاوروبي بعملة جديدة"، **صحيفة الشرق الاوسط** 2 يناير، العدد 9532 .

13- الصباح، (2004)، "بوش يهنئ اردوغان باطلاق المحادثات لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي" ، **صحيفة الصباح**، 23 كانون الاول / ديسمبر.

14- الصفصافي، احمد القطوري (2007)، " البراغماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (21) 22-24.

15- العادل، محمد (2009)، "اوباما والدور التركي المرتقب"، **مجلة المغرب الموحد**، العدد 2. 40- 46

16- عبد الفتاح، بشير (2009)، "السياسة الخارجية التركية .. منطلقات وآفاق جديدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(177)، 276.

17- القبس (2014)، " انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ليس مضمونا"، **صحيفة القبس**، العدد 14655، 19 مارس.

18- القدس (2014)، "تركيا والاتحاد الاوروبي... طلاق خلعي ام رجعي" ، **صحيفة القدس** العدد 7697، 22،23، مارس.

19- المرهون، عبدالجليل زيد (2005). "الاتحاد الاوروبي يمد مظلته باتجاه تركيا"، **صحيفة الرياض**، 26 يناير.

20- مصطفى، عبدالله (2007)، "مفاوضات جديدة بين الاتحاد الاوروبي وتركيا حول شروط العضوية"، **صحيفة الشرق الاوسط**، العدد 10613.

21- مقلد، حسين طلال (2010)، "تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 26 العدد(1)، 337- 356.

22- مكاوي، ماهيتاب (2009)، "انفراجة جديدة بين تركيا وارمينيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (177)، 284-286.

23- نهرا، فؤاد (2004)، "الاتجاهات السياسية في اوروبا وقضية انضمام تركيا"، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد (116)، 77-79.

24- نور الدين، محمد (2004)، "تركيا والاتحاد الاوروبي .. مسألة الهوية والرهانات والشرق الاوسط"، **مجلة شؤون الاوسط**، خريف العدد (116)، 78- 81.

25- نورالدين، محمد (2007)، " نيكولا ساركوزي: القطيعة مع الماضي"، **مجلة شؤون الاوسط**، العدد (126)، 16-19.

المراجع الاجنبية

1- Aras, B. (2009). The Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy**. Insight Turkey, 11**(3).

2- Arvanitopoulos, C. (2009). **Turkey's Accession to the European Union: Unusual Candidacy.** Berlin: Springer.

3- Barber، J. P., & Smith، M. H. (1974**). The Nature of foreign policy: a reader.** Open University Press.

4- Brzezinski, Z. (2012). **Strategic vision: America and the crisis of global power.** Basic books.

5- Brzezinski, Z.. (1997). **The Grand Chessboard.** New York: Basic Books.

6- Carkoglu, A., & Rubin، S. R. S. B. (Eds.). (2004). **Turkey and the European Union: Domestic politics, economic integration and international dynamics**. Routledge.

7- Davies, N. (1996). *Europe: a history*. Oxford: Oxford University Press. p. 257.

8- Delanty، G. (1995). **Inventing Europe: idea، identity، reality**. Palgrave Macmillan. pp.84–99

9- Demirok, G. (2001). **How Could the Relations Between Turkey and the European Union be Improved?** Europainstitut der Universität Basel.

10- El-Agraa, A. M. (2011). **The European Union.** Cambridge University Press.

11- Gokdemir, L. (2009). Ii. Gulf War، Usa، Great Middle East Project And Turkey**. Journal of Academic Research in Economics (JARE),** (3).

12- Jackson, P. I. (2009). Measuring Muslim Integration in Europe**. Democracy and Security**، *5*(3), pp. 223-248.

13- Laçiner, S., Özcan، M.، & Bal، İ. (2005). **European Union with Turkey the possible impact of Turkey's membership on the European Union.** USAK Books.

14- Welsh، M., & Brittan، L. (1996). **Europe united?: the European Union and the retreat from federalism**. Macmillan Press Ltd.

15- Zanotti, J. (2012). **Turkey: Background and US Relations.** Congressional Research Service.

المواقع الالكترونية

1- اوفيل، ديفيد(2013). تركيا في اوروبا: السجل التاريخي والتحديات والمستقبل، رؤية تركية.

انظر: http://www. rouyaturkiyyah.com

2- الانباء (2014). ايطاليا تتعهد بتفعيل مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.

انظر: www.lana-news.ly/ara/news/view/41794

3- اوسي، هوشتك (2013). تركيا تجدد حلمها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، 7/4.

انظر: http://www.alkhaleej.ae/supplements

4- ابي يونس، الكسندر (2011). العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي، مجلة الدفاع الوطني.

انظر: https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61

5- الجزيرة نت، (2006). من اوروبا – ثمن انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، 11 ديسمبر.

انظر: http://www.aljazeera.net/programs

6- الحوار، (2010). رئيس وزراء بريطانيا يدعم انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، 7/27.

انتظر: http://alhiwar.net/index.php?cat=log&tnd=8959

7- خلف، عارف محمد (2011). الدور التركي الاقليمي، قسم العلوم السياسية،

انظر: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=20671

8- داوود، نسيبة (2011). مكاسب العدالة والتنمية من تعديل الدستور، 10/13.

انظر: http://www.almoslim.net/node/147122

9- سليمان، خوشناف (2013). قوة تركيا الاقتصادية وتوسعها الجيوسياسي، 19 اذار.

انظر: http://www.gemyakurdan.net

10- شحاتة، دنيا (2003)، "الانتخابات المحلية في تركيا .. مرحلة جديدة من التطور الديمغرافي"، مجلة تحليلات عربية ودولية، القاهرة، الاهرام، تشرين الاول.

أنظر: http://acpss.ahram.org.eg

11- الشويكي، عمر (2004)، " استراتيجيات بناء الوحدة الاوروبية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد (157).

انظر: http://digital.ahram.org.eg

12- العالم (2014). اليونان تتعهد بتقديم دعم مستمر لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي،

انظر: arabic.news.cn/world/2014-01/03/c-133015196.htm.

13- عبدالفتاح، بشير (2012). تركيا استمرار جمهورية حزب العدالة والتنمية، الاهرام الرقمي، 10/13،

انظر: http://www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=165.

14- العربية (2014) حجب التويتر... وتنديد من قبل عبدالله كول والاتحاد الاوروبي،

انظر: http://arabic.rt.com/news/671414

15- العربية (2014). الرئيس الروماني يدعم انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي،

انظر :http//www.arabic.wenisavak.com/turkiye-haber/05.02.2.14-17703.

16- المجالي، نصر(2014). تقرير يفجر ابادة الأرمن الجماعية بوجه تركيا.

اتنظر: http://www.elaph.com

17- منارة، سكان تركيا، (2013).

انظر: http://www.menara.ma/ar/2013/01/29/480033

18- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2008). مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن. انظر : www.oecd.org

19- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014). مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن. انظر : www.oecd.org

20- الموقف الحالي من انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، (2011)، يناير.

انظر: http://wwwalmoqatel.com/openshare/behoth/siasa21

21- مينتشيف، اميل (2010). مواقف دول اوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتحاد الاوروبي، ترجمة عارف حجاج،

انظر: http://www.ahlammontada.com/ar/php

22- مينيتج، ريجينا (2014). تركيا وألمانيا ومفاوضات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، اخبارك، 4 فبراير. انظر: http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/9350dc9b

23- النهار، (2014)، إيطاليا تتعهد بتفعيل مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، 29 كانون الثاني، انظر : http://www.annahar.com/article/103930

24- النهار (2014). رئيس وزراء فنلندا يؤيد انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.

انظر: http//www.annahar.com/article/22862

25- هاردينغ، غاريث (2005). التشكيك بجذور انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي"، صحيفة يوانقرة، 23 نوفمبر

انظر: http://thawra.alwehda.gov.sy

26- هلال، محمد رضا(1998). حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي.

انظر: http://www.digital.ahram.org.eg

27- الوسط (2011). أنقرة تستدعي سفيرها في باريس احتجاجاً على قانون (إبادة الأرمن)

انظر: http://www.alwasatnews.com

28- وكالة آكي الايطالية للانباء، (2009). فتح باب التفاوض بشأن السياسة الضريبية بين الاتحاد الاوروبي وتركيا، 30 جون،

انظر: http://www.adnkronos.com/aki/arabic/politics/?id=3

29- وكالة ona (2014). بلغاريا تعلن تأييدها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

انظر: http://www.onaeg.com

30- وهبان، احمد محمد (2013). السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الاوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية.

انظر: http://www.portal.alexu.edu.eg

31- webradar (2014). باريس : حضر تركيا " تويتر" صادم ويتعارض مع حرية التعبير،

انظر: eg.webradar.me/19127290

الملاحق

ملحق رقم (1)

موقع تركيا

ملحق رقم (2)

دول الاتحاد الأوروبي

الدولة	سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	العملة	اللغات الرسمية
ألمانيا	1957	فيدرالي جمهوري	برلين	يورو	الألمانية
إيطاليا	1957	جمهوري	روما	يورو	الإيطالية
بلجيكا	1957	ملكي دستوري	بروكسل	يورو	الهولندية, الفرنسية, الألمانية
فرنسا	1957	جمهوري	باريس	يورو	الفرنسية
لوكسمبورغ	1957	ملكي دستوري	لوكسمبورغ	يورو	الألمانية, الفرنسية
هولندا	1957	ملكي دستوري	أمستردام	يورو	الهولندية
الدنمارك	1973	ملكي دستوري	كوبنهاغن	كرونة دنماركية	دنماركية
المملكة المتحدة	1973	ملكي دستوري	لندن	جنيه إسترليني	الإنكليزية
جمهورية أيرلندا	1973	جمهوري	دبلن	يورو	الإيرلندية, الإنكليزية
اليونان	1981	جمهوري	أثينا	يورو	اليونانية
إسبانيا	1986	ملكي دستوري	مدريد	يورو	الإسبانية

البرتغال	1986	جمهوري	لشبونة	يورو	البرتغالية
السويد	1995	ملكي دستوري	ستوكهولم	كرونا	السويدية
النمسا	1995	فيدرالي جمهوري	فينا	يورو	الألمانية
فنلندا	1995	جمهوري	هلسنكي	يورو	السويدية, الفنلندية
إستونيا	2004	جمهوري	تالين	يورو	الاستونية
بولندا	2004	جمهوري	وارسو	زلوتي	البولندية
التشيك	2004	جمهوري	براغ	كرونة تشيكية	التشيكية
سلوفاكيا	2004	جمهوري	براتيسلافا	يورو	السلوفاكية
سلوفينيا	2004	جمهوري	لوبلانا	يورو	السلوفينية
قبرص	2004	جمهوري	نيقوسيا	يورو	التركية, اليونانية
لاتفيا	2004	جمهوري	ريغا	يورو	اللاتيفية
ليتوانيا	2004	جمهوري	فيلنيوس	ليتاس	الليتوانية
مالطا	2004	جمهوري	فاليتا	يورو	الإنكليزية, المالطية
المجر	2004	جمهوري	بودابست	فورنت مجري	الهنغارية

البلغارية	ليف بلغاري	صوفيا	جمهوري	2007	بلغاريا
الرومانية	ليو روماني	بوخاريست	جمهوري	2007	رومانيا
الكرواتية	كونا كرواتية	زغرب	جمهوري	2013	كرواتيا

الجدول رقم (3)

فصول التفاوض بين تركيا والاتحاد الاوروبي

ت	الفصول	الحالة
1	حرية حركة السلع والمنتجات	مجمد
2	حرية حركة الايدي العاملة	لم يفتح
3	حق المؤسسات وحرية التزود بالخدمات	مجمد
4	حرية حركة رأس المال	تم فتحه في 2008/12/19
5	الاقتناء العام	لم يفتح
6	قانون الشركات	تم فتحه في 2008/6/17
7	قانون الملكية الفكرية	تم فتحه في 2008/6/17
8	سياسة المنافسة	لم يفتح
9	الخدمات المالية	مجمد
10	مجتمع المعلومات وأجهزة الاعلام	تم فتحه في 2008/12/19
11	الزراعة والتنمية الريفية	مجمد
12	سلامة الاغذية, والسياسة البيطرية الصحية	تم فتحه في 2010/6/30
13	صيد الاسماك	مجمد
14	سياسة النقل	مجمد
15	الطاقة	لم يفتح
16	الضرائب	تم فتحه في 2009/6/30
17	الاقتصاد والسياسة النقدية	لم يفتح
18	الاحصائيات	تم فتحه في 2007/6/25
19	السياسة لاجتماعية والوظائف	لم يفتح
20	المشاريع والسياسات الصناعية	تم فتحه في 2007/3/29
21	الشبكات عبر الاوروبية	تم فتحه في 2007/12/19
22	السياسة الاقليمية وتنسيق الادوات الهيكلية	تم الموافقة على فتحه في 2013
23	السلطة القضائية والحقوق الاساسية	لم يفتح
24	العدالة والحرية والأمن	لم يفتح

ت	الفصول	الحالة
25	العلم والبحوث	تم فتحه والانتهاء منه في 2006/6/12
26	التعليم والثقافة	لم يفتح
27	البيئة	تم فتحه في 2009/12/21
28	المستهلك والوقاية الصحية	تم فتحه في 2007/12/19
29	الاتحاد الجمركي	مجمد
30	العلاقات الخارجية	مجمد
31	السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية	لم يفتح
32	القيود المالي	تم فتحه في 2007/7/26
33	البنود المالية والميزانية	لم يفتح
34	المؤسسات	لم يفتح
35	القضايا الاخرى	لم تفتح

* جدول تجميعي من اعداد الباحث لإغراض هذه الدراسة.

هذه الفصول ال 35 التي يفرضها الاتحاد الاوروبي على الدول المرشحة للانضمام اليه, والتي يتوجب على هذه الدول تطبيقها والالتزام بها لنيل العضوية الكاملة فيه. وبما ان تركيا باعتبارها احد الدول المرشحة لنيل العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي, فانها ملزمة بالوصول الى المعايير والشروط الاوروبية, التي تؤهلها لفتح فصول المفاوضات. وقد تم بالفعل فتح 14 فصلا من الفصول الخمس والثلاثين. الا ان الاتحاد الاوروبي قام بتجميد ثمان فصول منذ كانون الاول عام 2006, بسبب رفض تركيا السماح للسفن والطائرات القبرصية باستخدام موانئها ومطاراتها.